وزارة التـــعليم العـــالي و البـــحث العلـــمي

جامعة الجزائر - 2 – أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم التاريخ

إصلاحات الدولة العثمانية في مجال التعليم والمؤسسات التعليمية
(1789 - 1876)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

تخصص الدولة العثمانية والمشرق العربي

إعداد الطالب
وعلي حمداش

إشراف الأستاذ الدكتور
أرزقي شويتام

السنة الجامعية: 2014 - 2015

وزارة التـــعليم العـــالي و البـــحث العلـــمي

جامعة الجزائر - 2 – أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم التاريخ

إصلاحات الدولة العثمانية في مجال التعليم والمؤسسات التعليمية
(1789 - 1876)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر
تخصص الدولة العثمانية والمشرق العربي

إعداد الطالب :
وعلي حمداش

إشراف الأستاذ الدكتور :
أرزقي شويتام

لجنة المناقشة :

د. توفيق دحماني ..... (رئيسا)

أ.د أر زقي شويتام ..... (مشرفا ومقررا)

د. فريد حاجي .....(عضوا)

السنة الجامعية: 2014 - 2015

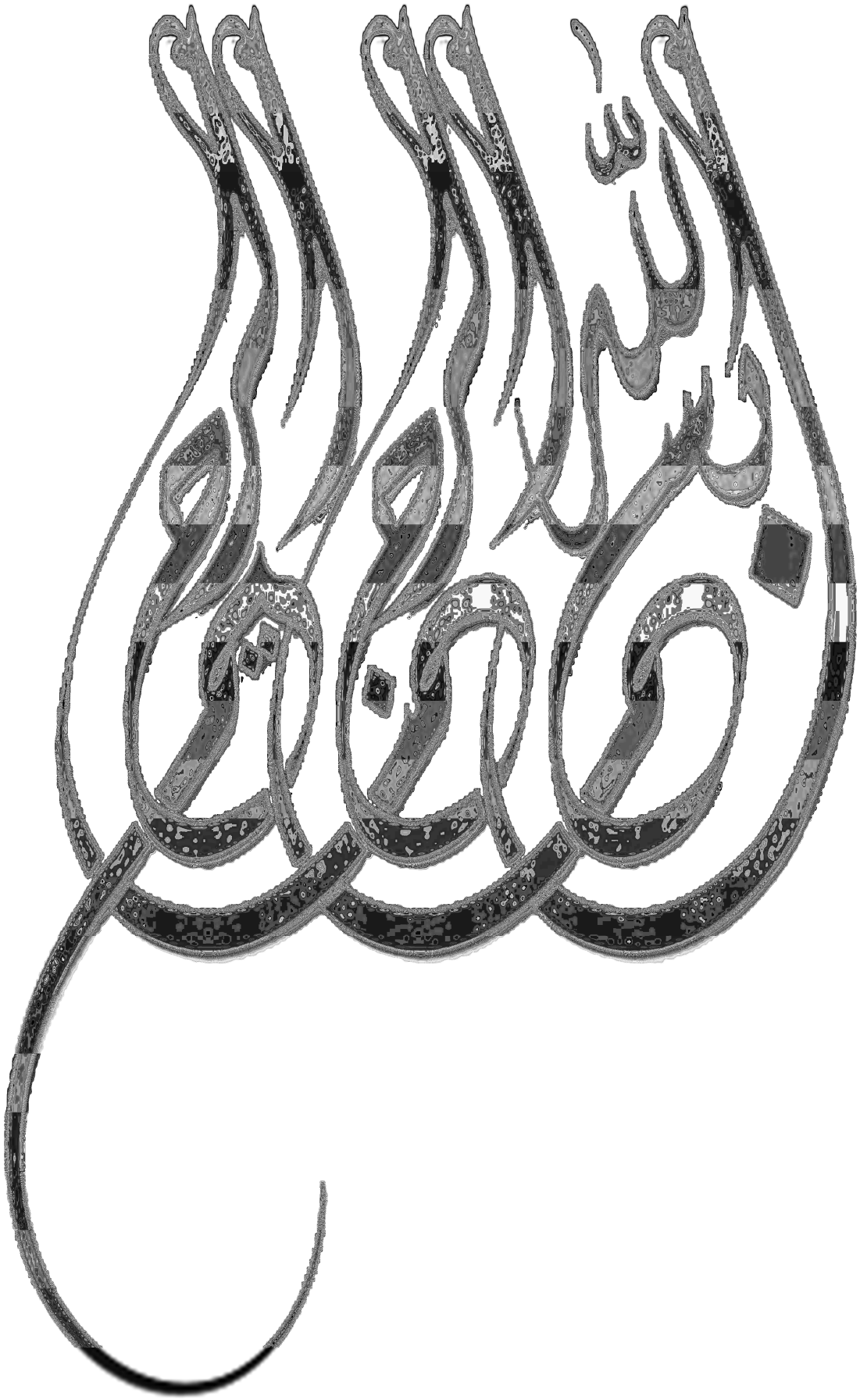

﴿ وَقُلْ : رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً ﴾

[طه ١١٤/٢٠]

صدق الله العظيم

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله أوّلا و آخرا الذي وفقني لإتمام هذا البحث.

أتوجّه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي المشرف، الأستاذ الدكتور أرزقي شويتام، على توجيهاته و نصائحه القيّمة التي قدمها لي طيلة مراحل هذا البحث منذ البداية حتى النهاية.

كما أشكر جميع الأساتذة الكرام في قسم التاريخ الذين تشرفت بالدراسة على أيديهم في السنة النظرية من الدراسة فيما بعد التدرج، وعلى رأسهم أستاذنا الفاضل الدكتور أبو القاسم سعد الله، تغمده الله برحمته الواسعة وأسكنه فسيح جنانه.

وأشكر جميع الزملاء و كل من قدّم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد، وساندوني من خلال نصائحهم و ارشاداتهم التي أفادتني كثيرا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى كل هؤلاء تشكراتي الخالصة.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين وكل أفراد عائلتي

قائمة المختصرات

الكلمة المفتاحية	المعـــنى
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تق	تقديم
ج	جزء
د. ت. م. ط	دون تاريخ و مكان الطبع
د. ع. س. ط	دون عدد وسنة الطبع
د. ع. ت. م. ط	دون عدد وتاريخ ومكان الطبع
د. ع. ط	دون عدد الطبع
د ر	دراسة
ص	صفحة
ط	طبعة
مج	مجلد
Op. cit	Opero citato (نفس المصدر)
P	page (صفحة)
Vol	volume (مجلد)

المقدمة:

شهد العالم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تحولات كبرى، كان لها تأثير كبير في العلاقات الدولية، واختلال موازين القوى بين دول العالم، حيث عرفت الدول الأوربية المسيحية نهضة حضارية شملت جميع المجالات، خاصة المجالين الفكري والاقتصادي، وذلك بتطور مختلف فروع العلوم، وقيام الثورة الصناعية التي أحدثت تحولات هامة، بعد ظهور مختلف الاختراعات التي غيرت وسائل الإنتاج من آلات تقليدية بسيطة إلى آلات ضخمة وحديثة، فشيدت المصانع الكبرى التي تشغل آلاف العمال، وتضاعف الانتاج الصناعي والزراعي، وتطورت مختلف وسائل الاتصال والمواصلات، وانعكس ذلك ايجابا على المجتمعات الأوربية، فتحسن مستواها المعيشي، وانخفضت نسب الفقر والمجاعة والبؤس، وزاد عدد الأثرياء والرأسماليين، الذين اكتسبوا ثروات طائلة، وفي المجال السياسي، زاد نفوذ الدول الأوربية التي أصبح البعض منها امبراطوريات كبرى، مثل فرنسا وبريطانيا، وبدأ التنافس بينها من أجل الهيمنة على أراضي وثروات الشعوب الضعيفة، في إطار التوسع الاستعماري الأوربي خارج قارة أوربا.

في نفس هذه الفترة، شهد العالم الإسلامي بصفة عامة، والدولة العثمانية على وجه الخصوص، ركود حضاري وجمود فكري وتخلف اقتصادي، أثر سلبا على المجتمعات الإسلامية، التي تقوقعت في أساليب الحياة التقليدية، بعيدة كل البعد عن التطور والازدهار الذي حدث بأوربا، وكنتيجة لذلك، فقد العالم الإسلامي الذي تتزعمه الدولة العثمانية مكانته الدولية، وتراجع دور العثمانيين الريادي خاصة في حوض البحر المتوسط، وأصبحت

الدولة العثمانية في مرحلة متقدمة من الضعف، وفي موقع الدفاع عن النفس، بعدما كانت في العهود السابقة امبراطورية كبرى تهابها معظم دول المعمورة.

ونظرا لهذه الأوضاع المتردية للدولة العثمانية، كان لزاما على العثمانيين، خاصة الحكام والمثقفين، السعي لإنقاذ دولتهم من الانهيار، وذلك بإجراء إصلاحات عميقة على نظم وقوانين الدولة، تمس جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف النهوض بها، وتحقيق التطور والازدهار على غرار ما يحدث في أوربا.

وتشكل هذه الاصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية، موضوع هذا البحث، الذي تناول جزءا بسيطا منها، والمتمثل في إصلاح التعليم في الدولة العثمانية خلال الفترة الممتدة من سنة 1789 إلى غاية سنة 1876، هذه الفترة الزمنية التي تجاوزت ثمانية عقود من الزمن، عرفت خلالها الدولة العثمانية أهم الإصلاحات والتنظيمات، وفي شتى المجالات، رغم وجود بعض محاولات الإصلاح في الفترة التي سبقت هذا التاريخ، إلا أنها محاولات بسيطة لم تغير قوانين ونظم المجتمع العثماني والدولة العثمانية.

بدأ الإصلاح في الدولة العثمانية بالمجال العسكري، الذي كان ضروريا، نظرا للتطور الكبير للجيوش الأوربية المتفوقة عدة وعتادا وتنظيما، والتي أظهرت نواياها التوسعية والاستعمارية على حساب أراضي الدولة العثمانية، هذه الأخيرة التي حاولت إصلاح جيشها البري وأسطولها البحري، حتى يستطيع التصدي لهذه الأطماع الخارجية، ثم توسعت الاصلاحات العثمانية لتشمل المجالات الأخرى، كالمجال الاقتصادي الذي عرف عدة إصلاحات في قطاع الصناعة والزراعة، ومجال الأشغال العمومية الذي شهد بدوره تحولات هامة، حيث شقت الطرقات، وأنشئت الجسور، وأقيمت خطوط السكك الحديدية، كما أجريت إصلاحات أخرى في المجال الإداري، وذلك بوضع عدة قوانين حديثة لتنظيم

وتسيير مختلف المصالح الإدارية وأجهزة الدولة العثمانية، وأجريت إصلاحات على قطاع البريد والإتصالات، وجميع مجالات الحياة الاجتماعية، خاصة القطاع الصحي، الذي شهد إقامة مستشفيات حديثة في المدن العثمانية الكبرى، كما عرف مجال التعليم عدة إصلاحات في المناهج التعليمية وطرق التدريس، وتنظيم مختلف الأطوار من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، وإنشاء مختلف المدارس والمعاهد والكليات المتخصصة.

وقد تم اقتباس معظم هذه الاصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية من النماذج الغربية الأوربية، واستوحت من نظم وقوانين الدول الكبرى، مثل فرنسا التي تربطها علاقات ودية مع العثمانيين في أغلب الفترات، وقد مس الاقتباس من فرنسا خاصة الاصلاحات المتعلقة بمجال التعليم.

وقد بدأت الاصلاحات في هذا المجال، بالتعليم العسكري والمدارس العسكرية لحاجة الدولة العثمانية عصرنة جيشها، والأخذ بالأساليب العسكرية الحديثة، وتكوين الضباط والعسكريين تكوينا يساير التطورات التي عرفتها الجيوش الأوربية، ثم امتدت الاصلاحات إلى التعليم المدني على مختلف مستوياته، سواء في المدن العثمانية الكبرى، أو في القرى والأرياف.

والإشكالية المطروحة في هذا البحث هي : هل فكرة الإصلاح في الدولة العثمانية هي رغبة داخلية نابعة من المجتمع العثماني أو أنها فكرة خارجية فرضتها الدول الكبرى والأوضاع السائدة في تلك الفترة ؟

ومن خلال هذه الإشكالية، يمكن طرح تساؤلات فرعية أخرى، تتمثل أساسا في :

- ماهي أهم الدوافع التي أدت إلى الإصلاح في الدولة العثمانية؟

- لماذا ركزت الإصلاحات العثمانية في بدايتها على المجال العسكري دون المجالات الأخرى؟

- من هم زعماء الإصلاح في الدولة العثمانية؟

- ما هو موقف مختلف الفئات الاجتماعية والدول الكبرى من هذه الإصلاحات؟

- ما مدى تأثير الإصلاحات على حياة المجتمع العثماني؟

وجاء اختياري موضوع إصلاح التعليم في الدولة العثمانية نظرا لأهمية التعليم بالنهوض الحضاري والتطور الفكري واللحاق بالأمم الكبرى، لأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلاّ بتعليم وتكوين أفراد المجتمع، وكذلك لتركيز أغلب المؤلفات التي تناولت الاصلاحات في الدولة العثمانية على المجالات الأخرى، كالمجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأيضا لرغبة شخصية في البحث واستكشاف موضوع إصلاح التعليم في الدولة العثمانية، والتطلع لمعرفة وفهم هذا الموضوع، وكذلك قناعة مني بأن رقي وازدهار المجتمعات يرتكز على إصلاح التعليم والتكوين والاهتمام بمختلف فروع المعرفة.

لقد تم إنجاز هذا البحث في ثلاثة فصول، فالفصل الأول الذي اعتبرته في الحقيقة كفصل تمهيدي عن أوضاع الدولة العثمانية قبل فترة الإصلاحات، والتراجع والانحطاط الذي شهدته في جميع الميادين، في الوقت الذي عرفت فيه الدول الغربية نهضة حضارية، وتطور وازدهار في جميع المجالات، ونتج عن ذلك اختلال موازين القوى بين العالم الاسلامي الذي تمثله الدولة العثمانية والعالم المسيحي الذي تمثله الدول الغربية الكبرى، ومن هذا المنطلق نمت لدى الغرب النزعة الاستعمارية التوسعية على حساب الدول الضعيفة بما فيها دول العالم الاسلامي، خاصة الدولة العثمانية التي فقدت مكانتها الريادية

في حوض البحر المتوسط، وأصبحت في موضع الدفاع عن نفسها بعد ما كانت إمبراطورية واسعة الأرجاء، تهابها معظم الأمم.

و تناول الفصل الأول كذلك إرهاصات الإصلاح التي قام بها بعض السلاطين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر باقتراح من بعض المثقفين العثمانيين.

أما الفصل الثاني من هذا البحث فقد تناول أهم الإصلاحات في مجال التعليم والمؤسسات التعليمية التي أنجزها سلاطين الدولة العثمانية، والتي اقتبست في معظمها من نظم الدول الأوربية، والاستعانة ببعض الشخصيات السياسية الأوربية، والمدرسين الأجانب لتطبيق هذه الإصلاحات، وكذلك دور بعض رجال السياسة العثمانيين من الصدور العظام والوزراء والسفراء، ونخبة من المثقفين المصلحين في تنفيذ وتعميم هذه الإصلاحات.

وتناول الفصل الثالث من البحث أهم الإصلاحات في مجال التعليم خلال فترة التنظيمات، والتي عرفت وضع أسس التعليم الحديث على النمط الغربي، وتنظيم مختلف أطواره، وإنشاء مختلف المدارس والمعاهد التي كللت بإنشاء الجامعة (دار الفنون)، كما تناول المواقف المختلفة من الإصلاحات العثمانية، سواء المواقف الداخلية الممثلة من طرف مختلف الفئات في المجتمع العثماني، أو المواقف الخارجية للدول الغربية الكبرى، وهذه المواقف اختلفت بين معارض ومؤيد للإصلاحات حسب ما تمليه المصلحة، إضافة لمدى تأثير هذه الإصلاحات على المجتمع العثماني.

وخاتمة البحث كانت بمجوعة من الاستنتاجات وحوصلة لأهم النتائج التي توصلنا إليها.

وخلال البحث في هذا الموضوع واجهتنا بعض الصعوبات، أبرزها مشكل اللغة العثمانية التي دونت بها معظم المصادر العثمانية والتي تناولت موضوع الاصلاحات، خاصة ما تعلق ببرامج التعليم ومناهجه، حيث تعذر علينا الاطلاع عليها لجهلنا لهذه اللغة،

ولحسن الحظ استعملنا عدة مراجع مترجمة لمؤلفين أتراك يتقنون اللغة العثمانية، خاصة أكمل الدين احسان أوغلي في مؤلفه الضخم (الدولة العثمانية تاريخ وحضارة)، الذي درس الاصلاحات خاصة في مجال التعليم وأهم المدارس التعليمية دراسة معمقة، وبعض المصادر العثمانية ومؤلفات بعض الشخصيات العثمانية المعاصرة لتلك الاصلاحات مثل الشيخ مصطفى صبري آخر شيوخ الاسلام في الدولة العثمانية الذي انتقد تغريب أنظمة وقوانين الدولة في مؤلفه (النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة)، ومذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، وسليمان البستاني الذي اشتغل موظفا في الإدارة العثمانية، واطلع على خباياها، وعزتلو يوسف آصاف (تاريخ سلاطين بني عثمان)، وابراهيم بك حليم (التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية)، كما اعتمدت على مؤلف المدرّسة الأمريكية ماري ملز باتريك التي درّست في مدرسة المعلمات باستانبول عدة سنوات في عهد السلطان عبد العزيز، ودونت تفاصيل قيمة عن تلك الفترة، وكذلك بعض المصادر الأجنبية، لمؤرخين أوربيين عاصروا فترة الإصلاحات في الدولة العثمانية، وألفوا في هذا الموضوع، وفي مقدمتهم إدوارد انجلهاردت (Ed. Engelhardt) الذي تناول موضوع التنظيمات والإصلاحات في الدولة العثمانية في مؤلفه (La Turquie Et Le Tanzimat Ou Histoire Des Reformes Dans L’empire Ottoman Depuis 1926 Jusqu'à nos Jour).

ولفهم المصطلحات العثمانية وشرحها، لجأنا إلى المعاجم المتخصصة، مثل (معجم المصطلحات العثمانية) لسهيل صابان و (معجم الألقاب التاريخية) لعبد الكريم الخطيب.

إضافة إلى صعوبات أخرى أقل شأنا، كقلة المراجع والمصادر التي تطرقت لموضوع الاصلاحات العثمانية في مجال التعليم والمؤسسات التعليمية، وإن وجدت فإنها أشارت إلى الموضوع بشكل عام دون تناوله بالتفصيل، في حين تناولت موضوع الاصلاحات في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية بإسهاب كبير، وبكل جزئياته، بالإضافة لعدم توفر الإمكانيات اللازمة ونقص الخبرة، خاصة لدى الباحث المبتدئ.

ونشير في الأخير إلى منهج البحث المتبع في هذا العمل المتواضع، وهو استعمال التحليل والإستنتاج وذلك بالاستعانة بمختلف المصادر والمراجع والوثائق المتوفرة.

الفصل الأول

الفصل الأول(الدولة العثمانية قبل فترة الإصلاحات)

أولا - أوضاع الدولة العثمانية قبل فترة الإصلاحات

ثانيا - دوافع الإصلاح في الدولة العثمانية

ثالثا - الإصلاحات والتنظيمات العثمانية

رابعا - أبرز خصائص التنظيمات

خامسا - أهداف الإصلاحات والتنظيمات العثمانية

سادسا - إرهاصات الإصلاح في الدولة العثمانية

سابعا - بداية الإصلاح في الدولة العثمانية

أولا –أوضاع الدولة العثمانية قبل فترة الإصلاحات:

عرفت الدولة العثمانية[1]خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر أحداثا كبرى، ساهمت في ضعفها وتراجع مكانتها الدولية، خاصة توالي الهزائم العسكرية في حروبها ضد روسيا القيصرية (1768 – 1777م).

وقد اتحدت روسيا والنمسا عسكريا، وضمتا جيوشهما، وأدى ذلك إلى تفوقهما عسكريا على العثمانيين (22 سبتمبر 1789 م)، وكانت عاقبة ذلك أن استولت روسيا على عدة مناطق من الأراضي العثمانية، كما دخل النمساويون مدينة بلغراد واحتلوا بلاد الصرب، فكانت الدولة العثمانية في خطر عظيم،[2] ففي هذه الفترة شهدت الدولة العثمانية عدة تهديدات وبأشكال مختلفة، فعلى المستوى العسكري وبعد الانتصارات التي أحرزتها روسيا القيصرية والنمسا على العثمانيين، جرّ ذلك إلى انحسار حدود الدولة العثمانية، وعلى المستوى الاقتصادي، أصبح دور تجار البندقية محدود، ونجح الفرنسيون، وبدرجة أقل الإنجليز والهولنديون بالحصول لتجارتهم على مزايا أكثر وضوحا، وتطور الأمر إلى أن أصبحوا يمارسون ضغطا من نوع جديد، وذلك بإيثارهم لأقليات معينة، وهو ضغط يتميز بطابع اجتماعي، سوف يتحول فيما بعد إلى ضغوطات سياسية.[3]

وقد بدأت علامات الضعف بالظهور، وكانت حياة البذخ المتفشية في المجتمع خلافا لتعاليم القرآن الكريم، من عوامل هذا الضعف، كما أن معاناة الشعب من كثرة الضرائب المفروضة على كاهله، وخروج محبة الدولة والتعلق بها من قلوب الناس، وحلول مشاعر الحقد والنفور محل مشاعر التعاون والتساند.[4]

---

[1] - عرفت الدولة العثمانية في التاريخ بعدة أسماء، مثل الدولة العلية والسلطنة السنية، وبعد اتساع ممتلكاتها في أوربا وآسيا وافريقيا اطلق عليها اسم الامبراطورية العثمانية، لكن العثمانيون ارتاحوا لاسم الدولة العثمانية، لاحتوائه على لقب (عثمان) مؤسس دولتهم. (عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 1،(د.ع. ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980، ص 11).

[2] - محمد فريد ،تاريخ الدولة العثمانية ،تح احسان حقي ،ط 1 ،دار النفائس ،بيروت ،1981 ،ص 363 .

[3] - روبير مونتران وآخرون، تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، تر بشير السباعي، ط 1، دار الفكر، القاهرة، 1992، ص 429.

[4] - أحمد آق كوندز ، سعيد أوزتورك ،الدولة العثمانية المجهولة ،وقف البحوث العثمانية ،استنبول ،2008 ،ص 364 .

وفي تلك الفترة أي أواخر القرن الثامن عشر، كان عصر النهضة في أوربا قد أتى ثماره في كل قطاعات الحياة العلمية والتطبيقية والاقتصادية، وكان من آثارذلك تعاظم نفوذ كثير من الدول الغربية، وتطلعها إلى بسط نفوذها عن طريق الغزو الحربي والتوسع الاستعماري، وبمقدار ما كانت الدول الغربية آخذة في التقدم والصعود، كانت الدولة العثمانية آخذة في الضعف والتراجع.

وكانت الاختراعات الكثيرة والمتنوعة في أوربا ذات أثر كبير في توسع المسافة بين قوة الغرب وضعف الدولة العثمانية، التي كانت مهددة من طرف الدول الأوربية الكبرى، خاصة روسيا التي تطمع في السيطرة على جزء من الأراضي العثمانية.[1]

وأمام هذه الأطماع الاستعمارية لدول أوربا ومؤامراتها المختلفة ضد الدولة العثمانية، فرض سلاطين آل عثمان على بلادهم عزلة عن أوربا، وغايتهم من ذ لك تأمين الحماية لها، ومنعها من أن تقع تحت سيطرة الغرب، ولتحول دون تسرب الأفكار الغربية إليها، خاصة وأن المسلمين فقدوا الثقة بأوربا، بسبب جشعها الاستعماري، مما جعلهم ينظرون إلى كل ما عند الأوربيين نظرة حذر وتشكك، ويقفون من نهضتهم موقف عداء حتى ولو كان فيها خير كثير، يضاف إلى هذا كله المآسي التي كانت تحدث أثناء الصراع على السلطة بين الإخوة والطامعين، مما أدى إلى ضعف الدولة رويدا رويدا.[2]

هذه العوامل مجتمعة كالانهماك في الحروب، الصراع على السلطة والعزلة ،أدت إلى حالة من الركود والتخلف الثقافي والعلمي، نتج عنه تخلف وانحطاط في شتى نواحي الحياة.[3]

ومنذ أن بدأت الدولة العثمانية تضعف بداية من أواخر القرن الثامن عشر، بدأ الساسة الأوربيون في التفكير في مصير هذه الدولة ووراثة أملاكها، خاصة بريطانيا التي أرادت تأمين طرق مواصلاتها إلى الشرق الأقصى والهند خصوصا، وتأمين تجارتها معها، سواء

[1] - محمدمحمد حسين، الإسلام والحضارة الغربية، دار الفرقان، (د.ت.م.ط)، ص 14.
[2] - اسماعيل الكيلاني، فصل الدين عن الدولة، ط 2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987، ص 44.
[3] - اسماعيل الكيلاني، مرجع سابق، ص 45.

عن طريق السويس والبحر الأحمر، أو عن طريق الخليج العربي ونهري دجلة والفرات، وكذلك روسيا القيصرية التي أرادت أن تجد لها منفذا من البحر الأسود إلى المياه الدافئة بالبحر المتوسط، وذلك بالاستيلاء على استانبول[1] ومضايق البسفور[2]والدردنيل[3]، والتي أرادت كذلك أن يكون لها النفوذ الأكبر في شبه جزيرة البلقان، لتؤسس بها دولة سلافية، وأخيرا فرنسا التي أخذت على عاتقها منذ زمن مبكر حماية الكاثوليك في بلاد الشام بصفة عامة والمارونيين على الأخص في لبنان، ثم استعلاء نفوذها في أملاك الدولة العثمانية الأخرى في الساحل الشمالي لإفريقيا، وبالتحديد في تونس والجزائر.[4]

وقد عرفت الدولة العثمانية في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر على الصعيد الداخلي، اضطراب أمور الشام ومصر، كما عانى الحكم العثماني في مختلف الولايات العثمانية من الضعف والانحطاط، فبينما كانت بغداد والبصرة بيد حكم وراثي يتولاه الأمير الأقوى منذ منتصف القرن الثامن عشر، كانت الموصل بيد آل الجليلي، وحكم آل العظم بلاد الشام باستثناء ما يعرف اليوم بفلسطين، حيث برز لمنافستهم الشيخ ظاهر العمر[5]حتى 1775، ومن بعده أحمد باشا الجزار حتى عام 1804، وفرض الوهابيون سيطرتهم على منطقة الحجاز ونجد، أما طرابلس الغرب، فقد ساد بها نفوذ الأسرة القرمانلية منذ عام 1711، كما حكمت الأسرة الحسينية في تونس منذ 1705.[6]

وعموما يمكن تلخيص المصاعب التي كانت تجابهها الدولة العثمانية والتي أدت إلى ضعفها بما يأتي :

[1] - استانبول : معناها دار الاسلام، تسمية لمدينة القسطنطينية بعد فتحها عام 1453 من طرف السلطان محمد الثاني (الفاتح)، وفي القرن التاسع عشر يرد ذكرها في بعض المصادر (الآستانة).(عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص 14).

[2] - البسفور : مضيق طوله 27 كلم بين البحر الأسود وبحر مرمرة.(سليمان البستاني، الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1978، ص 95).

[3] - الدردنيل : يعرف لدى الأتراك العثمانيين باسم قلعة سلطانية بوغازي، وهو ممر مائي يصل بحر إيجة ببحر مرمرة، يفصل بين أوربا وآسيا، طوله 44 ميلا، وعرضه يتراوح مابين ميل وخمسة أميال.(دائرة المعارف الإسلامية، تح م. ت. هوتسما وآخرون، تر مجموعة من الأساتذة، ج 16، ط 1، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص 4876).

[4] - اسماعيل أحمد ياغي، الدولة الاسلامية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط 2، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998، ص 141.

[5] - ظاهر العمر : أمير طبرية والأردن، استطاع طرد العثمانيين رويدا رويدا، حيث استولى على مدينة عكا ثم تحصينها، وسعى أن يقوم حكمه على رفاهية البلاد وازدهارها، توفي سنة 1775 بعد إصابته أثناء الحصار الذي ضربه الأسطول العثماني على ثغر عكا. (دائرة المعارف الإسلامية، مصدر سابق، ج 22، ص 7008).

[6] - أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، ط 1، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986، ص 233.

1 – اتساع أرجاء الدولة العثمانية، وامتدادها في ثلاث قارات، ومجاورتها نتيجة هذا الإتساع لروسيا والدول الأوربية الكبرى.

2 – وجود قوميات وأجناس وأديان متعددة فيها، مما كان سببا لثورات متواصلة، وتعاون كثير من هذه القوميات وزعماء المذاهب الدينية مع دول أجنبية، وتلقي المساعدات العسكرية والمادية منها، ومبررا لتدخل الدول في شؤونها بحجة رعاية شؤون هذه القوميات والمذاهب.

3 – الفرق العلمي والثقافي الواضح بين الدول الأوربية التي كانت في طور نهضتها العلمية، وبين الدولة العثمانية التي كانت في طور الركود والانحطاط.

4 – انغماس كثير من السلاطين في حياة اللهو والبذخ، وانتشار سوء التسيير والرشوة في كامل أرجاء البلاد.[1]

بينما كانت عوامل الضعف السالفة الذكر تنخر جسم الدولة العثمانية، كانت الدول الأوربية في تقدم مستمر منذ عصر النهضة، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الدولة العثمانية والدول الأوربية عاما بعد عام، وكانت النتيجة أن اتجهت مطامع هذا التحول نحوها، فلم تملك إلا الوقوف أمام هذه الأطماع موقف الدفاع، بعد أن كانت سابقا في موقع الهجوم.

وقد تأكدت الدول الأوربية وروسيا القيصرية بأن المجال أمامهم ضيق في التوسع على حساب بعضهم، وأن من الأفضل لهم التوجه للتوسع على حساب أراضي الدولة العثمانية التي كانت بالنسبة لهم غنية وواسعة، وضعيفة في نفس الوقت.

ولكن الدول الأوربية في أثناء هذا السباق والتنافس للسيطرة على الأراضي العثمانية، كانت تجد نفسها وجها لوجه مع بعضها البعض في كثير من الأحيان، وقد تساعد إحدى هذه الدول الدولة العثمانية وتعقد معها تحالفات، ليس تأمينا لسلامتها، بل خشية وقوعها في

[1] - محمد علي أورخان، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، ط 4، إستانبول، 2008، ص 13.

سيطرة المنافسين لها، دون أن تأخذ هي حصة مناسبة، وهذا ما اصطلح على تسميته في التاريخ الحديث بالمسألة الشرقية.[1]

ثانيا – دوافع الإصلاح في الدولة العثمانية :

بعد هزيمة الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا (1768 – 1774)، وتوقيع معاهدة كوجك كينارجه (21 –07 – 1774)،[2] تفتح صفحة جديدة في تاريخ الدولة العثمانية، وتبدأ البحث عن وسائل الإصلاح بعد الهزيمة، ولوجود جيش مغلوب، فإنه من الطبيعي أن يؤمن العثمانيون بأن الإصلاح ينبغي أن يبدأ من الجيش، وبسب ذلك أقدم السلاطين وقسم من الصدور العظام[3]والوزراء على الإصلاح بتردد، رغم أنهم يؤمنون بضرورته، وبسبب تفوق دول أوربا في هذه الفترة التي عرفت انقلابا صناعيا، وبدأت التطورات تدخل في صلب الجيش والبحرية، ودخلت الآلة بإنجلترا في صناعة النسيج، فزاد الإنتاج وأخذ يغزو الأسواق الخارجية، وانتقل ذلك الانقلاب إلى فرنسا ومنها إلى كافة دول أوربا تقريبا.[4]

وكانت الهوة في المجالات التقنية والذهنية والنفسية، مرجعها الفرق بين التقدم الأوربي في مجالات العلوم والاقتصاد والفكر، وبين جمود الشرق.[5]

لقد تنبه الساسة العثمانيون إلى أن ضعف الدولة مرجعه عدم مسايرتها للتقدم الذي شهدته دول أوربا، لذلك رأوا ضرورة الاقتباس عن الحضارة الغربية، خاصة في المجالات العسكرية، دون أن يدروا أن فتح الباب أمام تسلل الحضارة الغربية إلى أجهزة الدولة سيفسح المجال

[1] - محمد علي أورخان، مرجع سابق، ص 14.

[2] - كوجك كينارجه : إسم قرية صغيرة تقع على الضفة اليمنى لنهر الدانوب، عقدت فيها المعاهدة، وبموجبها فقدت الدولة العثمانية نفوذها في البحر الأسود لصالح روسيا. (عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص 196).

[3] - الصدر الأعظم : الشخص الذي حاز منصب رئيس الوزراء في الدولة العثمانية، وكان وكيلا مطلقا للسلطان، وللتفريق بينه وبين غيره من الوزراء أطلق عليه لقب الوزير الأعظم، أو الصدر الأعظم، وكانت لديه صلاحيات كافة الأمور في الدولة، ولديه ختم السلطان، وللسلطان صلاحية عزله من منصبه. (سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 143).

[4] - يلمازأوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مج 1، تر عدنان محمود سلمان، ط 1، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1988، ص 632.

[5] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط 2، دار الشروق، بيروت، 1986، ص 170.

بمرور الزمن لإصلاحات أخرى لا تقتصر على المجال العسكري وحده،[1] وبمقدار ماكانت الدول الغربية آخذة في التقدم والصعود، كانت الدولة العثمانية آخذة في التخلف والضعف.[2]

وقد برزت الحاجة إلى الإصلاح عندما بدأ الضعف أو بالأحرى عندما استشعر رجال الدولة العثمانية أزمة داخلية، خاصة تلك الأزمة الحقيقية التي عانت منها الدولة، وهي الأزمة الاقتصادية.[3]

بدأت المشاكل الاقتصادية للدولة العثمانية بعد فقدانها سيطرتها على البحار الشرقية، فالكشوف الجغرافية أتاحت للبرتغاليين فرصة التحكم لطرق التجارة الشرقية واحتلال اراض عربية إسلامية، وتمركز الوجود البرتغالي على الساحل الغربي للهند، وفي منطقة الخليج، ومعظم أقاليم شرق بلاد الحجاز (مسقط وهرمز والبحرين وساحل عمان)، وبعد ذلك دخلت دول أوربية أخرى (هولندا وانجلترا وفرنسا) إلى البحار الشرقية، وتحول الخط إلى رأس الرجاء الصالح، وأغلقت منافذ البحار الشرقية نحو البلاد العربية، وانعكست آثار هذا التحول على الحياة الاقتصادية، وأدى تدهور التجارة العثمانية إلى نقص الموارد المالية للدولة، وإنزال الضرر بالطبقات المنتجة، وكانت النتيجة أن ازدادت الضرائب، وتقهقرت الزراعة والحرف، وجلا السكان عن الأرياف.[4]

وكان لاكتشاف قارة أمريكا آثار اقتصادية وخيمة على الدولة العثمانية، لأن تجارة الذهب والفضة أصبحت بيد الأروبيين، فانخفضت العملة العثمانية، ومما زاد الوضع سوءا أنه بفعل التحديات العسكرية الجديدة التي واجهت العثمانيين، قامت الدولة بمزيد من الانفاق العسكري، وأنفقت مبالغ ضخمة، وهكذا تفاقمت الأزمة في الدولة العثمانية.[5]

[1] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 171.
[2] - محمد محمد حسين، مرجع سابق، ص 15.
[3] - قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط 2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003، ص 32.
[4] - نفسه، ص 33.
5- قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 34.

ورأى البعض أن المشكلة تنصب في التفوق العسكري للغرب، والحل هو الاصلاح العسكري، وإقامة مراكز تدريب على الحرب الحديثة، فأنشئت مدارس جديدة للهندسة العسكرية والبحرية خلال القرن الثامن عشر، والتي أعطت دفعة قوية لتقبل بعض جوانب العلوم الغربية والتشبه بها.[1]

والملاحظ أن ضعف الدولة الاقتصادي قد تزامن مع الأخذ بنظام الحريم السلطاني[2]،حيث اعتكف السلاطين في قصورهم، وغرقوا في ملذاتهم، وفي خضم هذا التدهور الاقتصادي والخلقي، برز الوعي العثماني بخطورة الأمر، وآمن بعض العثمانيين بأنه إذا لم تستيقظ الدولة العثمانية، ويستفيق المجتمع العثماني، فسوف ينهاران عما قريب أمام سطوة التقدم الأوربي.

كما حدث أن هزمت الجيوش العثمانية، وتلاشت قوتها ومعداتها أمام الأسلحة الحديثة والتقنيات الأوربية، والخطط العصرية، فكان عليها أن تبدأ من حيث التمكن من الدفاع عن نفسها أولا، أو على أقل تقدير محاولة السلاطين وحاشيتهم من دعاة التجديد بإقناع الدول الأوربية أن اصلاحات تجري داخل الدولة العثمانية ومؤسساتها من أجل رفع شأنها بين الأمم، ثم ايقاف التدخلات السياسية والدبلوماسية الأوربية تحت ذرائع مختلفة، كان من أبرزها ذريعة حماية الأقليات المسيحية المظطهدة في الولايات العثمانية.[3]

وقد انتبه مفكرو الأمة إلى أزمة الدولة، وحاولوا تقديم حلول لإصلاح الوضع، فقام مصطفى عبد الله، المعروف باسم حاجي خليفة (1608– 1657)[4] بتأليف كتاب (دستور العمل في إصلاح الخلل)، وهي رسالة في الاصلاحات المالية، كتبت سنة 1653، وكانت

1 - برنارد لويس، اكتشاف المسلمين لأوربا، تر ماهر عبد القادر محمد، ط 1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص 273.

2 - الحريم السلطاني : الإسم الذي أطلق على القسم الخاص بالنساء في قصر طوب قابي، وبما أن الإقتراب من هذا الجناح كان محرما، فقد أصبح فيما بعد معلما للمكان الذي تقيم فيه النساء. (سهيل صابان، مرجع سابق، ص 91).

3 - سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 377.

4- حاجي خليفة : هو مصطفى عبد الله، ويلقب أيضا بكاتب جلبي، مثقف عثماني، ولد بإستانبول سنة 1608، خدم في الجيش لعدة سنوات، ثم استقر عزمه على أن ينصرف إلى ميوله الطبيعية وأن يكرس حياته للعلم، توفي بإستانبول سنة 1657، وترك مؤلفات عديدة أهمها (تقويم التواريخ) عن الأسر الحاكمة والأعيان العثمانيين، باللغتين العثمانية والفارسية، (سلم الوصول إلى طبقات الفحول) وهو معجم عن تراجم الأعيان باللغة العربية، (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) دائرة معارف عظيمة، ألفها باللغة العربية، (دستور العمل في إصلاح الخلل) عبارة عن رسالة في الإصلاحات المالية، (تحفة الكبار في أسفل البحار) كتاب يتناول تاريخ البحرية العثمانية، ألفه سنة 1656، ونشر بإستانبول سنة 1728. (دائرة المعارف الإسلامية، مصدر سابق، ج 11، ص 3370).

أول محاولة إصلاحية جاءت تعبيرا عن حاجة داخلية ملحة كتبها مفكر عثماني لكي يوجه الأنظار إلى التدهور والأزمة.

إن هذا الضعف الذي بدأ في الدولة العثمانية قد تسارع مع بداية القرن التاسع عشر، حين اشتدت الأزمات عليها، وكان لابد أن تتحرك الدولة للقيام بإجراءات إصلاح جادة وصارمة، حتى تلاحق التطور السريع الذي يحدث في الدول الأوربية المنافسة لها.[1]

ثالثا – الإصلاحات والتنظيمات العثمانية:

يختلف مصطلح الإصلاحات عن مصطلح التنظيمات التي عرفتها الدولة العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فالتنظيمات هي إصلاحات أدخلت على أداة الحكم والإدارة في الدولة العثمانية ،أما الإصلاحات فهي مجموعة من التصورات والمقترحات التي من شأنها لو طبقت أن تحدث تغييرا إلى الأحسن في المجالات الاقتصادية والتربوية والعسكرية، تعزز من علاقة الدولة بالمجتمع وتؤكد مركزية السلطة.

أما التنظيمات، فهي عبارة عن إجراءات تشريعية تقوم بتقنين حركة الإصلاح هذه،أي صدورها بقوانين رسمية من أعلى سلطة في الدولة العثمانية، وهي الإرادة السلطانية، وذلك ماحدث بداية بخط كلخانة عام 1839[2]ونهاية بدستور مدحت باشا[3] عام 1876[4]، وهذا الخط (كلخانة) أدخل الدولة العثمانية في عهد جديد لاحتوائه على قوانين مشابهة لقوانين ونظم الدول الغربية.[5]

والمعالم الرئيسية لحركة الإصلاح والتجديد العثمانية كانت تتمحور حول النقاط التالية:

أ– الاقتباس من الغرب فيما يتعلق بتنظيم الجيش ونظم الحكم والإدارة.

1 - قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 35.
2 - خط كولخانة الشريف (الميثاق السلطاني)، وكولخانة نسبة إلى المكان الذي عرض فيه أمام سلطات الدولة في 3 نوفمبر 1839 بقصر طب قابي. (روبير مونتران، مرجع سابق، ج 2، ص 60).
3 - مدحت باشا (1822 - 1884) رائد الإصلاح والتغيير خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني.(سليمان البستاني، مصدر سابق، ص 84).
4 - قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 36.
5 - TheophileLavallée, Histoire de l’empire ottomane depuis les temps anciens jusqu'à nos jours,Garnier, paris, 1855, p 502.

ب- الاتجاه بالمجتمع العثماني نحو التشكل العلماني.

ج- الاتجاه نحو مركزية السلطة في استانبول والولايات العثمانية.[1]

وقد أسهم في حركة الاصلاح والتجديد مجموعة من رجال الدولة المستنيرين والمتأثرين بالثقافة والحضارة الأوربية المقتنعين بضرورة الاصلاح والتجديد واقتباس النظم الأوربية أو استلهامها من غير المساس بأحكام الشريعة الإسلامية.[2]

رابعا - أبرز خصائص التنظيمات:

1- كانت أولى الوثائق الرسمية التي لم تستمد مصدريتها من الشريعة الإسلامية، بل اعتمدت مصدرا وضعيا للتشريع مستوحى من التجربة الدستورية الأوربية، واحتوت مفاهيم غربية مثل(الوطن) بدلا من (الأمة)، فكانت أولى الخطوات نحو فصل الدين عن الدولة.

2 - لقد تكلّل خطاً كلخانة وهمايون[3] بدستور مدحت باشا عام 1876، ولأول مرة في تاريخ الإسلام يجري العمل بدستور مأخوذ عن الدساتير الأوربية العلمانية، وقد وضعت التنظيمات الدولة العثمانية رسميا على طريق نهايتها كدولة اسلامية، فعلمنة القوانين، ووضع مؤسسات تعمل بقوانين وضعية، والابتعاد عن التشريع الإسلامي في عدة مجالات، قد سحب من الدولة العثمانية شرعيتها في أنظار المسلمين،[4] وإصدار خطي كلخانة (3 نوفمبر 1839) وهمايون (18 فبراير 1856) كان في إطار التحولات العصرية للدولة العثمانية للالتحاق بدول أوربا المتطورة، ويعتبران من الأحداث الهامة في التاريخ العثماني، لكونهما فتحا عهدا جديدا في تاريخ القانون الدولي، حيث لم تعرف مثله من قبل دول الشرق، إضافة لإحداثهما لثورة داخل مؤسسات الدولة العثمانية.[5]

---

[1] - اسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 152.

[2] - نفسه، ص 154.

[3] - خط همايون: هو مرسوم أصدره السلطان العثماني عبد المجيد الأول عام 1856 بشأن الاصلاحات (نينيلالكسندروفنا دولينا، الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية، ترسلام أنور محمد ابراهيم، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص 173).

[4] - قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 63.

[5] - Gustave Cirilli, Le régime des capitulations,son histoire, son application, librairie plon, paris, 1898, p 261.

خامسا – أهداف الاصلاحات والتنظيمات العثمانية:

كان الهدف العام للإصلاحات والتنظيمات العثمانية هو تقريب المجتمع العثماني الإسلامي بالمجتمعات الأوربية المسيحية، ومما لاشك فيه أن ذلك يعد من الأمور الصعبة، نظرا لتمسك العثمانيين بمبادئ الإسلام التي قامت عليها دولتهم، ومن أجل تحقيق هذا التقارب المنشود، كان يجب على العثمانيين أن يقيموا دولة مستقلة عن القوانين الدينية، أي دولة علمانية على غرار الدول الغربية، خاصة وأن إصلاح الدولة وإعادة تنظيم قوانينها أصبح من الضروريات التي فرضتها الأوضاع الداخلية والخارجية (الركود والجمود داخل أجهزة الدولة العثمانية والتخلف في عدة مجالات من جهة، والتطور والإزدهار في دول أوربا من جهة أخرى).[1]

لقد حملت الاصلاحات العثمانية والأفكار التي رافقتها همّا أوليا منذ القرن السابع عشر وعلى امتداد القرن الثامن عشر، هو ايجاد حل للتراجع العسكري الذي أصاب المؤسسات العسكرية العثمانية، وكانت المسألة تنحصر في إيجاد الإدارة العسكرية الصالحة للدولة، ذلك أن هذه الأداة التي كانت أساس قوة الدولة وتوسعها في المراحل الأولى، أضحت في المراحل اللاحقة، ولاسيما ابتداء من القرن السابع عشر، العقدة التي تشابكت بداخلها مشاكل الخلل الإداري والمالي في الدولة، لذلك انصبت الأفكار والجهود منذ تلك الفترة وحتى مطلع القرن التاسع عشر، وبالتحديد حتى عهد السلطان[2] سليم الثالث (1789– 1807م) على اصلاح المؤسسة العسكرية اصلاحايتناسب المثل الأوربي في نشأة الجيش النظامي، كما تمثلت بخطوات السلطان محمود الثاني (1808–1839) بالإستغناء عن دور الانكشارية،[3] وتعويضها بفرق نظامية جديدة، والتخفيف من دور المؤسسة الدينية التي يرأسها شيخ

[1] - Edouard Engelhardt, La Turquie et Le Tanzimat ou Histoire Des réformes Dans L'empire Ottomane depuis 1826 jusqu'à nos jours, librairie du conseil d'etat, paris, 1882, p 4.

[2] - السلطان : لقب ظهر في القرن الحادي عشر الميلادي، بمعنى حاكم إقليم من الأقاليم، وكان السلاجقة أول من أصبحت كلمة سلطان تستعمل كلقب للحاكم، وأصبحت بعد ذلك أسمى لقب يتحلى به أمير مسلم، وتبعهم في ذلك حكام بني عثمان، واتخذ محمد الثاني (الفاتح) لنفسه لقب (سلطان البر والبحر) سنة 1453 بعد فتح القسطنطينية، ومنذ عهد سليم الأول أصبح الحكام العثمانيون دون منازع أعظم السلاطين في الإسلام. (دائرة المعارف الإسلامية، مصدر سابق، ج 18، ص ص 5749 – 5756).

[3] - الانكشارية (يني جري): جيش المشاة الدائم للدولة العثمانية الذي يتم تجنيد عناصره من أولاد المسيحيين، وإعدادهم للخدمة في الجيش العثماني، وتدفع رواتبهم من خزينة الدولة. (خليل اينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر محمد الأرناؤوط، ط 1، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2002، ص 340).

الإسلام،[1]والتي كانت تقدم لأعمال الانكشارية أحيانا التغطية الشرعية عن طريق الفتاوى، والبدء بسياسة مركزية من شأنها ربط الولايات بالمركز، والقضاء على نفوذ العصبيات المحلية فيها.[2]

وقد انحصرت جل عمليات التفكير بالإصلاح للنواحي العسكرية كما ذكرنا، وذلك رغبة من الدولة العثمانية في الحفاظ على كيانها من الأخطار الخارجية التي تهددها، لا سيما أن الدول الغربية القوية كانت تتوسع على حساب الامبراطوريات القديمة.[3]

هذه السياسة شكلت ابتداء من سنة 1839، السنة التي تسلم فيها السلطان عبد المجيد الأول الحكم فاتحة التنظيمات الجديدة التي لن تقتصر بإجراءاتها ونتائجها على الجانب العسكري فقط، بل ستشمل كل القطاعات، قطاع الإلتزام[4]والأرض الذي أدى إلى نشوء شبكة واسعة من المتنفذين والوجهاء المحليين، الهيئة الحاكمة في السنجق[5] والولاية والتي ارتبطت عبر رموزها كالوالي وأعوانه بمصالح الإلتزام، نظام الملل وعلاقاتها بسياسات الحماية الأجنبية والتجارة والتعليم.

إن خط كلخانة وخط همايون الصادران بخصوص الاصلاحات والتنظيمات العثمانية، يشيران بشكل واضح إلى أن الهدف الأساسي وراء استصدار هذين الخطين هو الرغبة في إلغاء نظام الإلتزام، نظرا إلى ما جر هذا النظام على الخزينة وعلى الفلاحين معا من مظالم، والرغبة أيضا في إنشاء إدارة وقضاء يستوعبان تنوع الملل على قاعدة المساواة الحقوقية في الإدارة والقضاء والجيش والتعليم.[6]

[1] - شيخ الإسلام: أعلى منصب ديني في الدولة العثمانية، كان مسؤولا عن تعيين القضاة وعزلهم، والإشراف على التدريس والمدارس، وإصدار الفتاوي الشرعية، وقد استخدم هذا اللقب منذ أواخر القرن السابع عشر الميلادي بعد أن كان يسمى المفتي، واستمر إلى نهاية الدولة العثمانية. (سهيل صابان، مرجع سابق، ص 142).

[2] - وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الدولة العثمانية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 81.

[3] - سيار الجميل، مرجع سابق، ص 378.

[4] - التزام: هو تقديم دخل للحكومة، حيث يدفعه الملتزم مقدما للدولة، ثم يحصّلها أضعاف مضاعفة من أفراد المجتمع بالاستناد إلى قوات الجيش، وبدأ العمل بهذا النظام منذ القرن السابع عشر الميلادي، وكان له تأثير سيئ على المجتمع العثماني، لكن تأثيره على الحكومة كان ايجابيا نظرا لحصولها على الأموال مقدما، وألغي هذا النظام سنة 1856.(سهيل صابان، المرجع السابق، ص 35).

5 - السنجق: تقسيم إداري أصغر من الولاية.(ماجدة مخلوف، القانون الإداري لولاية مصر في العهد العثماني، ط 1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2008، ص 155).

6 - وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص 82.

سادسا – إرهاصات الإصلاح في الدولة العثمانية:

إن الإصلاح الذي حدث في الدولة العثمانية تم في ثلاث مراحل:

الأولى: هي التي أعقبت المجد وشهدت بداية الأفول، وكانت محاولات لإصلاح التدهور في الشؤون الإدارية والضريبية للدولة، محاولات فرضتها الحاجة الداخلية للإصلاح.

الثانية: عبرت عن نفسها بمحاولات النخبة العثمانية اعتماد نموذج إصلاحي أوربي للتطور، تحديث عسكري، وتحديث لجهاز الدولة على نسق ما حدث في روسيا القيصرية.

الثالثة: كانت مفروضة على الدولة فرضا، وباتفاقيات دولية من قبل الدول الأوربية، وهي المرحلة التي سميت بالتنظيمات.[1]

وأشهر محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية كانت في كتاب (الرسالة) الذي قدمه للسلطان مراد الرابع (1623– 1640) مستشاره الخاص كوجي بك مصطفى ،الذي سمي بباعث الإصلاحات التقليدية، فبعد أن وصف الدولة واتساعها إبان عهد السلطان سليمان القانوني،[2]طرح للسلطان أسباب التقهقر الذي تعانيه الدولة منذ تلك الفترة ومظاهره، والمتمثلة في غياب مشاركة السلاطين في أعمال الحكومة والجيش، السلطة الكبيرة التي منحت لمنصب الصدر الأعظم، انتشار المفاسد في كل أركان المجتمع والنظام العثماني.[3]

يخلص مصطفى كوجك بك إلى أن كل ذلك أضعف موارد الخزينة، في حين زادت المصاريف مقارنة بالعوائد، فعوّض النقص بفرض ضرائب جديدة على الفلاحين الذين تركوا الريف باتجاه المدن، بحثا عن الرزق، فأدى كل ذلك إلى انتشار الأزمات الزراعية والاقتصادية، وخلص إلى أنه لا يوجد حل دون إصلاح وتدخل صارم من السلطان نفسه.[4]

---

[1] - قيس جواد العزاوي ،مرجع سابق ،ص 32 .

[2] - سليمان القانوني : تولى حكم الدولة العثمانية سنة 1520، وحكم مدة ست وأربعين سنة، وهي أطول مدة حكم لسلطان عثماني، في عهده بلغت الدولة العثمانية أوج قوتها واتساعها.(محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، ط 1، المركز المصري للدراسات العثمانية، القاهرة، 1994، ص، 59).

[3] - قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 38.

[4] - قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 39 .

المحاولة المهمة الأخرى هي الرسالة التي وضعها المؤرخ الموسوعي مصطفى عبد الله، المعروف بحاجي خليفة والتي عرفت بعنوان (دستور العمل في إصلاح الخلل) تضمنت تصوراته للوضعية التاريخية العامة للدولة العثمانية وأسباب انحدارها، وشخص المؤرخ أن السلطة تعيش مرحلة الضعف، ولكن بإمكانها النهوض لو قامت بإصلاحات جادة لشؤون الفلاحين الذين يعانون القمع، وإصلاح نظام الضرائب، وتجديد الموظفين المرتشين، وتقليل مصاريف الدولة وإصلاح الجيش.[1]

سابعا – بداية الإصلاح في الدولة العثمانية:

شهدت الفترة الممتدة من عام 1700 إلى 1774 م ميلاد ذهنية جديدة في الدولة العثمانية بين صفوف بعض الأوساط الحاكمة تدفعها من ناحية إلى الانفتاح على البلدان الأوربية، ومن ناحية أخرى إلى تدشين إصلاحات إن لم تكن للهياكل، فعلى الأقل لأسلوب عمل المؤسسات.[2]

وكانت الدولة العثمانية تسير بخطى سريعة نحو الانهيار، بينما كانت الهزائم تلاحق الجيوش العثمانية في المعارك الحربية ضد روسيا بصفة خاصة، كان الغرب الأوربي يشهد نهضة حقيقية في جميع المجالات،[3]ولا شك أن الحالة السيئة التي وصلت إليها الدولةالعثمانية، والهزائم التي منيت بها جيوشها، جعلت السلاطين العثمانيين يفكرون جديا في الإصلاح، ويرون ضرورة الأخذ عن الحضارة الأوربية الحديثة.[4]

وقد بدأ الإصلاح العثماني في المجال العسكري لمواجهة تفوق الغرب الأوربي وللحفاظ على كيان الدولة المنهارة.[5]

[1] - نفسه، ص 40 .
[2] - روبير مونتران، مرجع سابق، ج 1، ص 411.
[3] - ناهد ابراهيم دسوقي ،بدايات الاصلاح في الدولة العثمانية ،ط 1 ،منشأة المعارف ، الإسكندرية ،2006 ،ص 66 .
[4] - نفسه، ص 67 .
[5] - ناهد ابراهيم دسوقي، مرجع سابق، ص 68 .

وبمجيء السلطان أحمد الثالث (1703 – 1730) إلى الحكم، أخذت محاولات الإصلاح تأخذ طريقها بصعوبة وسط التحديات القاهرة للقوى التقليدية التي وقفت الانكشارية على رأسها، ففي عام 1718 عيّن ابراهيم باشا صدرا أعظم، وأخذ يعمل طوال اثنى عشر سنة على ادخال الاقتباسات الغربية إلى الدولة العثمانية، وحث السلطان على البدء بالاصلاحات العسكرية، فتحسن سلاح المشاة، وسلاح البحرية وصناعة السفن، وبدأ الصدر الأعظم ابراهيم باشا بإرسال البعثات إلى فيينا وباريس.[1]

في مطلع حكم السلطان محمود الأول (1730 – 1754)، قدم إليه المثقف والمصلح العثماني ابراهيم متفرقة[2] مذكرة مطولة عن أهمية الحكم السليم للشعوب والدول، وأوضح فيها أهمية بعض العلوم والفنون، وطالب بالاهتمام بالإصلاح العسكري، بعد معرفة ماكان في دول أوربا، وفي عام 1732 كتب هذا المصلح مقالا بعنوان (أصول الحكم في نظام الأمم)، انتقد فيه العقلية العثمانية الجامدة، وأشاد بالأوربيين الذين اخترعوا النظريات القتالية التي مكنتهم من التفوق على الأمم الأخرى في العالم.[3]

وتمت محاولة جدية لإصلاح الجيش العثماني في هذه الفترة، والتي قام بها الضابط الفرنسي الكونت دي بونيفال (1675– 1747)[4] الذي أعد برنامجا للإصلاح العسكري، وأقام سنة 1735 اوجاق[5] الخمبرجية (قاذفو القنابل) في اسكدار[6]، وتحقق لأول مرة عند العثمانيين تعليم عسكري حديث على النظام الأوربي، ويتكون ذلك الأوجاق من حوالي مائة عسكري بين ضباط وجنود، يدرسهم ضباط عثمانيون وأوربيون يتولون التدريس النظري والعملي في الرياضيات وفنون الحرب الحديثة.[7]

[1] - سيار الجميل، مرجع سابق، ص 379.

[2] - ابراهيم متفرقة : المتوفي سنة 1745، أول مؤسس للمطبعة العثمانية في استانبول سنة 1727 (دار الطباعة العامرة)، وتم فيها طبع أول كتاب، وهو كتاب (معجم الصحاح) للجوهري الذي ترجم إلى اللغة العثمانية. (أكمل الدين احسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 2، تر صالح سعداوي، ط 1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، استانبول، 1999، ص 83).

[3] - سيار الجميل، المرجع السابق، ص 380.

[4] - دي بونيفال: (1675 -1747) ضابط فرنسي، التجأ إلى الدولة العثمانية ثم أسلم وتسمى باسم أحمد باشا (أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق، ص 504).

[5] - اوجاق : كلمة تطلق على فرقة من الجند، وهم من فرق الجيش الانكشاري (سهيل صابان، مرجع سابق، ص 42).

[6] - اسكدار : منطقة تقع في الجزء الأسيوي لمدينة استانبول.(محمد علي أورخان، مرجع سابق، ص 7).

[7] - أكمل الدين احسان أوغلى، المرجع السابق، ص 505.

كان السلطان محمود الأول ذكيا، ومدفوعا بالرغبة في تحسين أوضاع الدولة العثمانية، وقد تحرك في اتجاهين، من جهة إصلاح الجيش وبشكل أخص سلاح المدفعية، وهو عمل عهد به للضابط الفرنسي دي بونفال كما ذكرنا، ومن جهة أخرى استعادة السلم ومناخ الثقة في ولايات الأناضول،[1] لكن إصلاح الجيش عارضه عناصر الانكشارية، مما دفع السلطان إلى الاقتصار على تجديد سلاح المدفعية فقط، وهذا الأمر له دلالته، فلأول مرة يتم اللجوء إلى أخصائي أجنبي، علاوة على ذلك فإنه يرمز إلى رغبة السلطان في إجراء إصلاحات باستخدام الكفاءات، حيث قام دي بونفال بإدخال تحسينات على سلاح المدفعية (الطوبجية)، وظل في وظيفته حتى تاريخ وفاته عام 1747 م، وبفضل مجهوداته وعدد من الفنيين الأجانب الآخرين الذين استدعاهم، تحقق انفتاح على النموذج الأوربي.[2]

وفي عهد السلطان مصطفى الثالث (1757 – 1773م) بدأ بإصلاح الجيش متبعا النظام الأوربي الحديث، حينما استقدم طائفة من الخبراء الأوربيين وعلى رأسهم البارون دي توت (Baron De Tot)،[3]ولكن تركزت إصلاحاته في مجال البحرية والمدفعية، وتجنب المساس بنظام الإنكشارية،[4] وعموما ازداد اهتمام العثمانيين في هذه الفترة بالاعتماد على الخبراء الأجانب من الأوربيين.[5]

وفي عهد السلطان عبد الحميد الأول (1773 – 1789 م)[6] كانت محاولات نشطة لإصلاح المؤسسات العسكرية والعلمية، فاستقدم المدربين والمهندسين، وأسند إليهم تنظيم المدفعية والترسانة البحرية، وبمساعدة الخبراء الفرنسيين تم إنشاء مدرسة للهندسة تدرس المعارف الحديثة المتعلقة بالفنون العسكرية، وتمت ترجمة عدة كتب من الفرنسية إلى التركية

[1] - الأناضول، شبه جزيرة مستطيلة الشكل، تقع غرب قارة آسيا، وتبلغ مساحتها 755 ألف كلم مربع. (سهيل صابان، المرجع السابق، ص 39).
[2] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص 424.
[3] - البارون دي توت: ضابط مجري انتقل إلى خدمة فرنسا، ثم قدم إلى استانبول وأصبح بعد ذلك (خاصة بعد عام 1774) المؤسس لإصلاحات عميقة في الجيش العثماني.(روبير مونتران، مرجع سابق، ص 426).
[4] - ناهد ابراهيم دسوقي، مرجع سابق، ص 14.
[5] - سيار الجميل، مرجع سابق، ص 381.
[6] - عبد الحميد الأول : ولد في 20 مارس 1725، وتولى الحكم في 12 يناير 1773 خلفا لشقيقه مصطفى الثالث، في زمن كانت فيه الدولة العثمانية تعاني صعوبات مالية، وقيام العديد من الثورات في الولايات العثمانية، وكان السلطان عبد الحميد الأول على جانب كبير من الحماسة والإنسانية، يميل للخير، منح كبار وزرائه سلطات واسعة لتسيير أمور الدولة، وحاول تدعيم السلطة المركزية ضد القوى الثائرة داخل البلاد، ومن انجازاته: تشييد عدد من المكتبات والمدارس والمطاعم للفقراء، توفي في 17 أفريل 1789. (دائرة المارف الإسلامية، مصدر سابق، ج 23، ص 7110).

حول الفنون العسكرية،[1]وفي سنة 1773م تم افتتاح مدرسة الهندسة البحرية، وكان بعض مدرسيها من الأوربيين، وتطورت المدرسة بعد ذلك وأصبحت نموذجا للمدارس الأخرى.[2]

في عام 1774 بعد الهزيمة أمام روسيا، تبين بصفة نهائية تفوق أسلحة الغرب، مما أدى إلى استئناف أنماط الإصلاح التي كانت قد بدأت منذ أوائل القرن الثامن عشر، ومن أجل ذلك كلف الضابط الفرنسي البارون دي توت بتدريب فرق المدفعية والمهندسين، ومن أعماله الهامة إنشاؤه فرقة جديدة للمدفعية تضم 250 جنديا وضابطا،[3] وقام بتدريب الفرقة على استعمال المدفعية الحديثة، وشيّد مصنعا للمدافع، كما أنشأ مدرسة للرياضيات الحديثة، وأقيمت عدة مطابع ترجمت المزيد من الكتب الفرنسية العسكرية والتقنية، وقدم إلى استانبول أعداد متزايدة من الغربيين خاصة الفرنسيين في مهمات رسمية وغير رسمية،[4]إضافة إلى مدارس عليا عسكرية أخرى التي نقلت العلوم الأوربية افتتحت طوال القرن الثامن عشر، كمدرسة صناعة القنابل التي دشّنت سنة 1782، ومدرسة الهندسة السلطانية لتخريج الضباط في اسكدار، والتي خرجت مهندسين عسكريين لمدة طويلة، وفي سنة 1784 تم توسيعها بشكل كبير وطورت على الطراز الغربي، وأطلق عليها اسم مدرسة الهندسة البرية السلطانية، واستمرت في تخريج مهندسين وضباط مدفعية، ومدرسة الهندسة البحرية السلطانية لتدريب ضباط البحرية التي أنشئت سنة 1776، والتي عوضت مدرسة الهندسة البحرية السابقة، وكان عدد طلاب المدرسة يفوق الخمسين طالبا، وهم من أبناء ضباط البحرية وأشراف العثمانيين، وكانت لهذه المدارس مكتبات بلغات أجنبية، ومطابع وأساتذة أجانب.[5]

هذا عن محاولات الاقتباس من الغرب في المجال العسكري، أما عن هذه المحاولات الإصلاحية في المجالات الأخرى، فتبدو واضحة في ظهور الروح العلمانية، أو الاهتمام

[1] - خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوربي، ط 1، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص 49.
[2] - برنارد لويس، مرجع سابق، ص 274.
[3] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 172.
[4] - نفسه، ص 173.
[5] - يلمازأوزتونا، مرجع سابق، مج 2، ص 507.

بأمور الدنيا، وتجلى ذلك في مظهرين مهمين تمثلا في تطور الطباعة، وترجمة المؤلفات الأجنبية إلى اللغة التركية، فالطباعة تعتبر أهم الاختراعات التي أخذها العثمانيون عن الغرب الأوربي، وبذلك تأسست أول مطبعة[1] في الدولة العثمانية وفي العالم الإسلامي.[2]

وكانت حركة الترجمة للمؤلفات الفارسية والعربية أولا، ثم للمؤلفات الأوربية فيما بعد،[3] كما وجدت هناك مهمة عاجلة أمام العثمانيين وهي معرفة اللغات الغربية، لكي يطلعوا على علوم الغرب، ويترجموا الكتب الأوربية إلى اللّغة العثمانية، ويطوروا لغتهم، بحيث تقبل المفردات والمصطلحات التقنية والعلمية الحديثة التي تفتقر إليها، وكانت بحاجة ماسة إليها.

وهناك مثقف عثماني لعب دورا مهما في هذا المجال، هو عطاء الله محمد (1769-1826)، وهو مؤرخ وجغرافي، ويبدو أنه تعلم على الأقل إحدى اللغات الغربية، وقام بدراسة الطب الأوربي، وعلوم أخرى، وأهم كتاباته المترجمة إلى اللغة العثمانية كتاب نمساوي في الطب، وأضاف له مقالا من عنده عن علم التشريح، وظهور هذا الكتاب كان علامة لبداية فترة جديدة في الثقافة العثمانية.[4]

لكن جميع محاولات الإصلاح التي بذلت من قبل سلاطين الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر لم يكن باستطاعتها وقف التدهور الذي سرى واستشرى في كيان الدولة، وكان هذا التدهور شاملا، تدهور اقتصادي وعسكري وسياسي وعلمي.[5]

[1] - تأسست سنة 1727، وتعتبر أول مطبعة باللغة العثمانية، طبعت العديد من الكتب العلمية والتاريخية.(سيار الجميل، مرجع سابق، ص 379).
[2] - ناهد ابراهيم دسوقي، مرجع سابق، ص 82.
[3] - نفسه، ص 89.
[4] - برنارد لويس، مرجع سابق، ص 276.
[5] - محمد علي أورخان، مرجع سابق، ص 12.

الفصل الثاني

الفصل الثـــاني (سلاطين وزعماء الاصلاح في الدولة العثمانية)

أولا ـ سلاطين الإصلاحات العثمانية وأهم إصلاحاتهم في مجال التعليم

1 ـ الإصلاحات في عهد السلطان سليم الثالث (1789 – 1807)

2 ـ الإصلاحات في عهد السلطان محمود الثاني (1808 – 1839)

3 ـ الإصلاحات في عهد السلطان عبد المجيد الأول (1839 -1861)

4 ـ الإصلاحات في عهد السلطان عبد العزيز (1861 – 1876)

ثانيا – زعماء الإصلاح

1 – مدحت باشا (1822 – 1883)

2 – مصطفى رشيد باشا (1802 – 1858)

3 – محمد أمين علي باشا (1815 – 1871)

4 – محمد فؤاد باشا (1815 – 1869**)**

ثالثا – رجال الإصلاح المجهولون

أولا– سلاطين الاصلاحات العثمانية وأهم إصلاحاتهم في مجال التعليم

1 – الإصلاحات في عهد السلطان سليم الثالث (1789 – 1807):

تولى السلطان سليم الثالث[1] الحكم سنة 1789 والبلاد في اختلال، والأحكام في تراخ، والإنكشارية مستبدون بالسلاطين يولون ويخلعون ويقتلون، والبلاد في فوضى كادت تمزق شملها،[2] فهاجه حب الاصلاح، وصرّح بميله إلى تنظيم الدولة على النمط الحديث،[3]وكان بطبعه ميالا للإصلاح بحيث لم يتردد في الأخذ ببعض الأنماط الغربية، فحين تولى الحكم كان شابا سنه 28 سنة، على قدرات كبيرة وروح عالية، مما جعل شعبه شديد الحماسة لتولي أمير نشيط الحكم، يبشر بإنقاذ الدولة مما كانت تعاني منه.

وكان السلطان سليم الثالث قد تحصل من أحد مقربيه وهو الطبيب الإيطالي لورونزو(Loranzo) ومن غيره من الأوربيين على معلومات عن الدول الغربية ومؤسساتها المدنية والعسكرية وأسباب تفوقها على العثمانيين، كما أرسل إسحاق بك إلى فرنسا لكي يزوده بالمعلومات عن تنظيم الدولة، كل ذلك يبين حب سليم للإصلاح، مما جعله بعد اعتلائه العرش متحمسا لذلك، ولو أن الحرب التي وجدها مندلعة بين الدولة العثمانية من جهة وبين روسيا والنمسا من جهة أخرى كانت تتطلب كل اهتماماته في بداية فترة حكمه.[4]

وببداية حكم السلطان سليم الثالث، يبدأ عهد جديد بالنسبة لتحديث الدولة العثمانية، ومواصلة حركة الإصلاحات، خاصة وأن السلطان سليم الثالث يعد من أكفأ السلاطين مقدرة ووعيا وفهما واطلاعا، وكانت له روابط صداقة مع بعض المثقفين ورجال السياسة الأوربيين الذين كانوا يعرفونه بالأمم الأوربية وبالمدنية الحديثة.[5]

---

[1] - سليم الثالث: تولى الحكم بتاريخ 7 أفريل 1789، وعمره 27 عاما، ويعتبر أرقى السلاطين ثقافة، ونابغ في الفنون الجميلة والشعر والخط، وملم باللغات الشرقية. (يلمازأوزتونا، مرجع سابق، ص 643). أنظر أيضا دائرة المعارف الإسلامية، ج 18، ص 5789.

[2] - سليمان البستاني، مصدر سابق، ص 81.

[3] - نفسه، ص 82.

[4] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 175.

[5] - سيار الجميل، مرجع سابق، ص 381.

إن الإصلاحات التي تمت في عهد السلطان سليم الثالث تعد مرحلة هامة من مراحل التاريخ العثماني عامة، وتاريخ الإصلاح العثماني خاصة، لأن هذه المحاولات تعد من ناحية خاتمة للإصلاح التقليدي الذي تبناه السلاطين السابقون، والذي تمثل في محاولة إصلاح المؤسسات العسكرية التقليدية وبعثها من جديد،[1]وتعد من ناحية أخرى بداية لمرحلة الإصلاح العثماني الحديث الذي شمل المجال العسكري، والمجالات الأخرى وفق الأسس والمبادئ الأوربية الحديثة.[2]

كان السلطان سليم الثالث قد أبدى أكثر مما أبداه أسلافه محمود الأول وعبد الحميد الأول عزما على تحديث الدولة العثمانية، مما جعل منه السلف الحقيقي لمصلحي القرن التاسع عشر من السلاطين والرجال الذين تولوا منصب الصدر الأعظم، كما أن نهاية عهده المأساوي قد رسخ في الأذهان الفكرة القائلة بأنه خلع وأعدم بسبب المفاهيم السياسية التي تمسك بها وطورها بعد ذلك خلفاؤه، وقد زاد ذلك من سمو مكانة شخصيته، وتزامن عهده بعدد من الأحداث الكبرى في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وعموما فإن مرحلة جديدة من تاريخ الدولة العثمانية تبدأ معه.[3]

إن السلطان سليم الثالث حتى وإن كان قد وقف وراء عدد معين من الإصلاحات، فإنه يظل رجلا ينتمي إلى القرن الثامن عشر، ويمكن اعتباره أحد أولئك السلاطين المستنيرين الذين تميز بهم ذلك العصر، وكان سلطانا معجبا بالتجديدات التي تم إدخالها على الجيش العثماني، بل أنه يرغب أيضا في تكوين دراية بنظم الحكم الأخرى في العالم، خاصة في فرنسا، وذلك بسبب المكانة التي يحتلها في استانبول الفنيون الفرنسيون، وكان السلطان سليم الثالث يجري مراسلات مع ملك فرنسا لويس السادس عشر، كما أنه أول سلطان عثماني

[1] - ناهد ابراهيم دسوقي، مرجع سابق، ص 14.
[2] - نفسه، ص 12.
[3] - روبير مونتران، مرجع سابق، ج 2، ص 12.

يرسل سفراء دائمين إلى العواصم الأوربية الكبرى، ولكنه في بداية حكمه واجه صعوبات تتصل بالحرب ضد روسيا، مما اضطره إلى تأخير البدء في الإصلاحات.[1]

كان السلطان يتلقى الأفكار القادمة من أوربا، خاصة من إيطاليا وفرنسا، ويأمل بالانفتاح على تلك الأفكار الحرة، والارتقاء بالعثمانيين، واستعادة أمجاد الدولة العثمانية الواسعة الأرجاء،[2] كما كان يسعى لإقامة علاقات طيبة مع فرنسا التي أعجب بتقنياتها العسكرية، وهو ما أظهره في مراسلاته العديدة مع نابليون[3] الذي تفوق عسكريا، وحقق انتصارات باهرة خلال حروبه بأوربا على خصوم الدولة العثمانية، خاصة على روسيا القيصرية،[4]واستجاب نابليون لرغبة السلطان سليم الثالث وتحالف معه، ودعمه في الجانب العسكري بأسلحة خاصّة والتي أثبتت فعاليتها خلال حروبه بأوربا، وأرسل الجنرال أوبيرت دوبوي (Aubert DuBoyet) إلى استانبول برفقة ضباط ومدربين لتكوين العسكريين العثمانيين، وتعليمهم فنون الحرب الحديثة.[5]

يعتبر السلطان سليم الثالث أول سلطان عثماني عزم على تحطيم التقاليد القديمة، ودعم الدولة عن طريق الإصلاحات، غير أن نجاحها كان نسبيا، بسبب التناقضات بين الانكشارية التي دعمتها فئات كثيرة من المجتمع لم تكن مهتمة بهذه الإصلاحات، وكذلك بسبب التعقيدات في السياسة الخارجية بالدرجة الأولى بما فيها خيانة نابليون للتحالف مع العثمانيين.[6]

[1] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص 13.

[2] - Alphonse De Lamartine, Histoire de la Turquie, v 8, librairie du constitutionnel, paris, 1855, p 47.

[3] - نابليون بونابرت : (1769 – 1821)، كان ضابطا في الجيش الفرنسي، ثم ارتقى لحكم فرنسا سنة 1799، حيث عمل على إصلاح الأوضاع الداخلية، كما خاض عدة حروب ضد الدول الأوربية التي انتصر عليها في العديد من المواقع، لكن تحالف الدول الأوربية ضده مكنها من الانتصار عليه وخلعه من الحكم سنة 1815، ثم نفيه إلى جزيرة سانت هيلان، أين توفي سنة 1821. (محمد شفيق غربال وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة، مج 7، ط 3، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 2009، ص 3340).

[4].- Alphonse De Lamartine, op. cit., p.48

[5]. - op. cit., p. 50

[6] - نينيل الكسندروفنا دولينا، مرجع سابق، ص 153.

ويعتبر السلطان سليم الثالث أول مصلح، ورائد حقيقي في التاريخ العثماني، يستلهم من أوربا قصد أخذ التقنيات العليا، وقلده كل السلاطين الذين جاءوا بعده.[1]

إن الحركة الإصلاحية التي سارت عليها الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث كانت بداية عهد جديد من الاصلاح والتغيير لإنقاذ الدولة من الأطماع الأوربية، وسياسة التقسيم التي تنادي بها روسيا، ومن الضغوط الاستعمارية التي كانت تشنها بريطانيا وفرنسا، ومن الضغوط العسكرية المتتالية من جانب الامبراطورية النمساوية.[2]

كان السلطان سليم الثالث تحذوه النية الصادقة لأخذ المعلومات عن الدول الأوربية، ومعرفة شؤونها، والرغبة في أن تساير الدولة العثمانية موكب التقدم الغربي من الناحية العلمية، ولهذا صمم السلطان عام 1792 على إقامة سفارات دائمة لبلاده في العواصم الرئيسية لأوربا، وأصدر تعليماته إلى سفرائه بضرورة دراسة النظم الحديثة للدول التي يقيمون بها، وتعلم اللغات، ومعرفة العلوم النافعة لخدمة الدولة.[3]

إن السلطان سليم الثالث كان متأثرا بأجواء الإصلاح ومعجبا بتقدم أوربا، والفكرة الثابتة في ذهنه هي ضرورة إجراء برنامج إصلاحي شامل لمؤسسات الدولة.[4]

وخلال فترة حكمه كانت الدبلوماسية الفرنسية لاتزال حتى بعد ثورة 1789 واسعة النفوذ في بلاطه، فقد اتخذ من المؤسسات الفرنسية نموذجا ينتهجه بإرشاد من السفير الفرنسي في إستانبول الجنرال سباستياني (Sebastiani).[5]

كان السلطان لديه فكرة أخرى متممة للأولى، وهي أن الإصلاح لابد أن يتم بمساعدة الفرنسيين، ولم يغير من عزمه نشوب الحرب ضد روسيا، أو سحب فرنسا لخبرائها، أو تغيير النظام السياسي في فرنسا سنة صعوده إلى العرش.

[1] - يلمازأوزتونا، مرجع سابق، ص 646.
[2] - عبد العزيز سليمان فواز، تاريخ الشعوب الإسلامية، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982، ص 161.
[3] - ناهد ابراهيم دسوقي، مرجع سابق، ص 212.
[4] - خالد زيادة، مرجع سابق، ص 50.
[5] - كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر نبيه فارس وأمين البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1968، ص 538.

وأول ما قام به السلطان إثر توقيع معاهدة الصلح مع روسيا عام 1792،[1] الدعوة إلى مجلس استشاري ضم أبرز رجال الدولة، وإشراك غير المسلمين فيه لتقديم الاقتراحات، وذلك دليل على رغبة السلطان في الانفتاح، ودعوة الأفكار الأوربية للتسرب إلى داخل الدولة العثمانية، كما طلب السلطان ثقة الدول الأوربية لإنجاز إصلاحاته خاصة فرنسا، وتمخضت المشاورات في المجلس عن إعلان مجموعة من الإصلاحات.[2]

لقد وافق الجميع على ضرورة البدء بالإصلاح في المجال العسكري، ولذلك أنشأ السلطان سليم الثالث جيشا جديدا،[3] وأخضعه لنظم الحرب الحديثة من حيث التدريب والتعليم، واستقدم لهذا الغرض عددا من الضباط الخبراء من أوربا، خاصة من فرنسا، واعتنى بالمدارس العسكرية والبحرية التي اعتمد فيها على المساعدة الفرنسية، ففي عام 1796 وصل إلى استانبول مجموعة من الخبراء العسكريين الفرنسيين للتدريس في المدارس العسكرية التي تسعى لتخريج ضباط الجيش والبحرية، وأصبحت اللغة الفرنسية إجبارية على الطلاب.[4]

وبرغم انقطاع التعاون بين الجانبين أثناء الحملة الفرنسية على مصر عام 1798، فإنه قد استعيد في عام 1806 بفضل جهود السفير الفرنسي سباستياني (Sebastiani)، وتكونت طبقة من الضباط الشبان في الجيش والبحرية، يعرف أفرادها عموما مظاهر الحضارة الغربية من خلال دراستهم اللغة الفرنسية، ومطالعتهم واتصالاتهم الشخصية بالمدربين الفرنسيين.[5]

وفي إطار حركة الاصلاح والتجديد التي بدأها السلطان سليم الثالث، بدأت جهود الاصلاح العسكري صفحة جديدة في التعليم التقني العسكري، ففي عام 1792 جرى تنظيم

[1] - هي معاهدة ياسي التي عقدت في 9 يناير 1792، وأنهت بموجبها الحرب الدائرة بين الدولتين من عام 1787 إلى 1792، وأخذت اسمها من المحل الذي عقدت فيه. (سهيل صابان، مرجع سابق، ص 213).

[2] - خالد زيادة، مرجع سابق، ص 52.

[3] - سمي هذا الجيش (النظام الجديد)، وشكله السلطان سليم الثالث على غرار جيوش الدول الغربية، لكن الانكشارية لم تتحمله، فثارت على الدولة عام 1807 وألغته، وبعد إلغاء الانكشارية عام 1826، أعيد تشكيله من جديد.(سهيل صابان، المرجع السابق، ص 223).

[4] - برنارد لويس، مرجع سابق، ص 276.

[5] - أحمد طربين، مرجع سابق، ص 234.

ثكنات أوجاق الخمبرجية (قاذفو القنابل) وأوجاق الألغام، وأقيمت لهما مدرسة الهندسة (مهندس خانه) جديدة قرب تلك الثكنات لتعليم الحساب والهندسة.

في عام 1793م قام السلطان بتعيين كوجوك حسين باشا قائدا للأسطول العثماني، هذا الأخير حوّل مدرسة الهندسة إلى مدرسة الهندسة البحرية، تقوم بتعليم صناعة السفن ورسم الخرائط على الطراز الأوربي.[1]

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر تركزت عناية الدولة العثمانية على إنشاء المدارس العسكرية لتلبية حاجة الجيش الماسة للضباط، فأنشأت مدرسة الهندسة العسكرية عام 1793.

والملاحظ أن فوائد الإصلاح في المجال العسكري لم تنحصر في شؤون الجيش والدفاع فحسب، وإنما امتدت إلى شؤون التعليم والثقافة عموما، فجميع العلوم العصرية التي عرفتها الدولة العثمانية عن طريق المدارس العسكرية المتصلة بالجيش، وإنشاء المدارس العسكرية سبق إنشاء المدارس المدنية بمدة طويلة لا تقل عن نصف قرن،[2] واستجابة لروح العصر، شجع السلطان سليم الثالث نشر التعليم على نطاق واسع، وعمل على إنعاش الطباعة، وترجمة كثير من الكتب الأوربية، وفتح المدارس في جميع أرجاء الدولة العثمانية.[3]

وفي هذا الإطار طور السلطان سليم الثالث مطبعة ابراهيم متفرقة، كما أنشأ مطبعة أخرى جديدة عام 1795، طبعت مجلدات ضخمة، وألحق بمطبعة المهندسخانة (مدرسة الهندسة) مبنى إضافي بتجهيز جديد لطبع الكتب ذات النفع العام، وكان ذلك سنة 1802.

ومما لاشك فيه أن هذه المطابع كانت عاملا هاما في نقل المعارف الأجنبية إلى الدولة العثمانية، إذ أن طبع العديد من الكتب المترجمة إلى اللغة التركية أتاح الفرصة أمام

[1] - أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق، ص 506.
[2] - أحمد طربين، مرجع سابق، ص 240.
[3] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 177.

العثمانيين لمعرفة الكثير عن الغرب وعلومه وحضارته،[1] إضافة إلى المدارس العديدة التي أنشأها السلطان سليم الثالث، فإنه أحيا المؤسسات التعليمية التقليدية، وشجع زيادة عدد مدارس الجاليات الأجنبية،[2]ونظم المدارس والمعاهد التعليمية، كمدرسة الهندسة التي جعلها تحت إدارة الفرنسيين والبريطانيين، وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات، تدرس فيها المواد العلمية كالحساب والهندسة والجبر، كما تدرّس فيها مواد التاريخ واللغات، وكانت اللغة الفرنسية تدرس في السنتين الأولى والثانية، بالإضافة إلى اللغة العربية.[3]

ومن أهم الشخصيات العلمية لهذه الفترة، بهجت مصطفى أفندي[4](1774 – 1834) الذي تقلد المناصب الطبية حتى وصل سنة 1803 إلى منصب كبير أطباء السلطان، وكانت هذه الشخصية تعتبر أحد رواد الطب العثماني الحديث على النمط الأوربي، وأنشئت تحت إشرافه مدرسة طب جديدة استقدمت لها مدرسين أوربيين، كما أنشأ تحت إشرافه أيضا مستشفى جديد، وعكف على دراسة اللغات الأوربية، وقام بترجمة عدد من الكتب العلمية والطبية منها كتاب ينر (Jenner) عن التطعيم، وكتاب بوفون(Boffon) عن التاريخ الطبيعي، ومصنفات عن عدة أمراض.[5]

شكلت مشاريع السلطان سليم الثالث الإصلاحية بداية أولى من نوعها في التاريخ العثماني، فلأول مرة يتم تنفيذ برنامج إصلاحي شامل، استهدف الجوانب العسكرية والمالية والإدارية والتعليمية، هذا البرنامج كان يعتمد بشكل كبير على النموذج الأوربي في التحديث والإصلاح، وقد ساهم الفرنسيون مساهمة فعّالة في مشاريع الإصلاح هذه، من خلال مدرسيهم ومدربيهم وخبرائهم.[6]

[1] - ناهد ابراهيم دسوقي، مرجع سابق، ص 208.
[2] - ناهد ابراهيم دسوقي، مرجع سابق، ص 209.
[3] - خالد زيادة، مرجع سابق، ص 53.
[4]- كلمة أفندي في تاريخ الدولة العثمانية تطلق على أرباب القلم أي المثقفون. (عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص 374).
[5]- نفسه، ص 436.
[6]- نفسه، ص 54.

وقد أرسل الباب العالي[1] في خريف 1793 لائحة باحتياجات الدولة من الضباط والتقنيين لتنفيذ التدريبات الضرورية وإدارة المعاهد الجديدة، وتدريس الطلاب في المعاهد المستحدثة وتعليمهم فنون الحرب والعلوم والتاريخ واللغة الفرنسية التي أصبحت إجبارية في بعض المعاهد.[2]

2 – الإصلاحات في عهد السطان محمود الثاني (1808 – 1839):

تولى السلطان محمود الثاني الحكم وعمره ثلاثة وعشرون سنة، ويعتبر من أعظم البادشاهات[3]منذ وفاة السلطان سليمان القانوني سنة 1566 حتى نهاية الدولة العثمانية عام1924، له إلمام بعلوم عصره، وتعلم فيما بعد اللغة الفرنسية واللغات الشرقية.[4]

كان السلطان محمود الثاني يضمر الإصلاح وكان يبحث عن وسيلة تمكنه من القيام بكثير من الإصلاحات دون إثارة أعداء الإصلاح، ولذلك التمس طريقه ببطئ، بل كان يهدف أولا توطيد سلطته داخل البلاد لكي يفرض خطته الإصلاحية، لأن الأوضاع الداخلية والخارجية كانت في غير صالح الدولة العثمانية، ورغم ذلك سار السلطان في طريق الإصلاح والتغيير الجذري لنظم الدولة على أساس الاقتباس من نظم الغرب، وتقوية الحكومة المركزية على الولايات، مع محاربة الفساد والقضاء عليه إن أمكن.[5]

وجد السلطان محمود الثاني أن عناصر الانكشارية هي أخطر مشكلة يواجهها، وذلك للأفكار القديمة التي يحملونها، ودفاعهم المستميت عنها، فقام بتنفيذ خطة جريئة (الواقعة الخيرية)[6]، بعد اتفاقه مع شيخ الاسلام والصدر الأعظم وآغا الانكشارية في عام 1826

---

[1]- الباب العالي: مقر رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) في الدولة العثمانية، ويعرف الباب العالي في اللغة العثمانية (باب آصفي)، واشتقت التسمية من الطبيعة المرتفعة لمدخل باب المبنى، وورد ذكرها في بعض المصادر باسم باب همايون، وكان له أهمية كبيرة في القرن التاسع عشر، وعلى وجه الخصوص في عهدي السلطانين عبد العزيز وعبد الحميد الثاني.(سهيل صابان، مرجع سابق، ص 49).

[2] - خالد زيادة، المرجع السابق، ص 55.

[3] - بادشاه : لفظ فارسي مركب من كلمتين، باد بعنى سيد، وشاه بمعنى ملك، فيكون المعنى سيد الملوك، لقب استخدمه الأتراك والفارسيون في العصر الإسلامي، واستخدم السلاطين العثمانيون هذا اللقب أيضا إلى جانب ألقابهم التي كانوا يحملونها. (مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص 63).

[4] - يلمازأوزتونا، مرجع سابق، ص 664.

[5] - عبد العزيز سليمان فواز، مرجع سابق، ص 163.

[6] - الواقعة الخيرية : هي مذبحة جرت في استانبول بتاريخ 14 و15 يونيو 1826، بعد أن تنبه عناصر الانكشارية لنية السلطان محمود الثاني القيام بإصلاحات وإنشاء جيش نظامي حديث، فثاروا ضده، لكن وحدات الفرسان الموالية للسلطان صوبت المدفعية عليهم، موقعة بهم خسائر فادحة، وأصبحت الحادثة تسمى الواقعة الخيرية، وبذلك تخلص السلطان من الانكشارية الذين رفضوا الإصلاح، وكانوا سببا من أسباب ضعف الدولة العثمانية. (نجاة محاسيس، معجم المعارك التاريخية، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 65).

للقضاء نهائيا على تلك العناصر الرافضة للإصلاح، وذلك بعد ضمانه ولاء بعض القادة المخلصين، ورضى طبقة العلماء، والحصول على تأييد الرأي العام لإصلاحاته.[1]

استطاع السلطان المصلح محمود الثاني بعد محاولات سابقة أن يستبدل الانكشارية بقوات جيش نظامية، وقد كان لهذا (الانقلاب) قوة رمزية هائلة، انفتحت معه أبواب التجديد وفق النمط الأوربي[2].

لم يشغل السلطان محمود الثاني الغيور عن بلاده وصاحب الهمة العلية، تلك المشاكل العديدة التي تواجه البلاد في الداخل والخارج عن إجراء الإصلاحات في جميع المجالات، وتعميم تعيين السفراء في عواصم دول أوربا، وإصلاح جميع الأمور.[3]

كان السلطان محمود الثاني أحد السلاطين العثمانيين الذين انتفعت البلاد على أيديهم أكبر انتفاع، وكان من أقوى السلاطين عزيمة وأكثرهم ثباتا منذ عهد السلطان سليمان القانوني، وقام بعدة اصلاحات هامة، خاصة في مجال التعليم الحديث.[4]

بدأ السلطان محمود الثاني بإصلاحات جذرية، وذلك بالاقتباس من المجالات التي تفوق فيها الغرب الأوربي، وكان يجب عليه تنفيذ هذه العملية بسرعة، قبل تفكك الدولة العثمانية.[5]

وقد ارتأى السلطان في بداية حكمه إلى مايلي:

1 – أن نجاح الإصلاحات يستوجب شمولها لكل النظم العثمانية والمجتمع العثماني، لا أن تقتصر على جوانب معينة كالمجال العسكري فقط.

2 – وجوب القضاء على النظم القديمة حتى لا تعترض طريق الإصلاح.

[1] - سيار الجميل، مرجع سابق، ص 386.
[2] - سليمان البستاني، مصدر سابق، ص 23.
[3] - ابراهيم بك حليم، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ط 1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988، ص 211.
[4] - ماري ملز باتريك، صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسيسي والاسلامي (سلاطين بني عثمان)، ط 1، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 43.
[5] - يلمازأوزتونا، المرجع السابق، ص 18.

3 – وجوب توخي العناية في التخطيط للإصلاح، وإيجاد الضمانات اللازمة لنجاحها قبل القيام بها.[1]

لقد استفاد السلطان محمود الثاني من تجربة سلفه السلطان سليم الثالث، فأكمل البرنامج الاصلاحي العثماني الذي يعد أساسا لما تلاه من اصلاحات وتحولات.[2]

فكرت الدولة في عهد السلطان محمود الثاني أن تقوم بالإصلاح في مجال التعليم المدني لأول مرة إلى جانب التعليم العسكري، وأصدر السلطان عام 1824 فرمانا[3] لتعليم الصبية، حدد فيه القواعد اللازمة لتعليم الأطفال وتربيتهم، وبعد ذلك بفترة أقدم السلطان على محاولة جديدة في مجال تعليم الصغار، حيث تم إعداد لائحة كان هدفها الأول إصلاح التعليم الابتدائي.[4]

ودائما في مجال التعليم أصدر مرسوما عام 1824 أعلن فيه مسؤولية الدولة عن التعليم، أي رفع أيدي الهيئات والجماعات والعلماء من الإشراف على التعليم، فأقيمت المدارس في كثير من المدن والحواضر والأقاليم.

افتتح السلطان محمود الثاني سنة 1927 مدرسة للطب في استانبول،[5] كما أنشأ سنة 1833 مدرسة للترجمة، وفيها تلقى كبار المسؤولين في الدولة خلال فترة الإصلاحات دروسهم إبان شبابهم، كما أقبل الموظفون الشباب على تعلم اللغة الفرنسية فيها،[6] وبدأ ينشأ جيل له إلمام باللغات والثقافات الشرقية (العربية والفارسية)، ويجيد اللغة الفرنسية كذلك، ليتمكن من الإطلاع على الحضارة الغربية، وهؤلاء هم الذين تولوا مناصب عليا في الدولة خلال فترة الإصلاحات، كما اهتم السلطان بتعليم اللغات الأوربية لعدد من العثمانيين، فحتى عهده كانت الدولة تعتمد في علاقاتها مع الدول الأوربية على السفارات الأجنبية القائمة في

[1] - أحمد عبد الرحيم مصطفى،مرجع سابق، ص 189.
[2] - سيار الجميل، مرجع سابق، ص 390.
[3] - فرمان: الأمر السلطاني الرسمي المكتوب الصادر في قضية من القضايا (سهيل صابان، مرجع سابق، ص 164).
[4] - أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق، ص 532.
[5] - سيار الجميل، المرجع السابق، ص 391.
[6] - يلمازأوزتونا،مرجع سابق، ص ص 20 – 22.

الآستانة[1] (استانبول)، وكانت المحادثات والمراسلات تتم على أيدي التراجمة المسيحيين العاملين في السفارات وفي الباب العالي وأغلبهم يونانيون، وعندما نشبت الثورة اليونانية تم استبدالهم بمسلمين الذين تعلموا في مدرسة الترجمة، كما أعاد السلطان سنة 1834 افتتاح سفاراته في العواصم الأوربية التي أغلقت على اثر خلع السلطان سليم الثالث،[2]وفي هذه السفارات، جرى تعليم مصلحي القرن التاسع عشر، ومنهم مصطفى رشيد باشا الذي كان سفيرا في باريس عام 1834، بل إن أبناء من أتيح لهم العمل في السفارات العثمانية في أوربا قد تعلموا اللغات الأوربية، ثم ما لبثوا أن تولوا مناصب هامة في الدولة، وبالإضافة إلى هذا، فقد أصبحت مدرسة الترجمة التي كانت تلقن فيها اللغة الفرنسية والتاريخ والرياضيات مركزا لتعليم كثير من الساسة العثمانيين في القرن التاسع عشر، وقد شكل هؤلاء الرجال نخبة جديدة تتقن اللغة الفرنسية برزت في نطاق السلك البيروقراطي، فهناك من تلقوا تعليمهم على النمط الغربي وألموا بلغة أوربية، وهؤلاء كانوا يختلفون عمن تلقوا تعليمهم وفق الأنماط التقليدية الشرقية،[3] واعتمد على صفوة من المثقفين والمترجمين مثل اسحاق افندي، لخدمة العلوم والتعليم والتربية.[4]

واصل السلطان طريق التغيير الجذري وإصلاح نظم الدولة العثمانية على أساس الاقتباس من نظم الغرب، فأنشأ كلية الجراحة سنة 1832 لتخريج الجراحين، كما أمر بفتح مدرسة للبيطرة العسكرية،[5] وأسس أكاديمية عسكرية سنة 1834، وأرسل بعض خريجيها إلى كبرى العواصم الأوربية لاستكمال دراساتهم العليا،[6] وكانت هذه المدرسة تتسع لأربعمائة طالب، يشرف عليها نامق باشا[7] الذي أكمل تعليمه في أوربا وأجاد لغاتها، وزودت بمستشفى وحمام

[1] - الآستانة : الإسم القديم لمدينة استانبول، ويعني عتبة الباب أو التكية الكبيرة. (سهيل صابان، مرجع سابق، ص 15).
[2] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 193.
[3] - نفسه، ص 194.
[4] - سيار الجميل، مرجع سابق، ص 390.
[5] - يلمازأوزتونا، مرجع سابق، ص 508.
[6] - عبد العزيز سليمان فواز، مرجع سابق، ص 163.
[7] - نامق باشا (1804-1892) ضابط برتبة مشير، ترأس المدرسة العسكرية،وكلف بترجمة النظم للتعليم العسكري، كما شغل عدة مناصب عليا في الدولة، منها مترجم لدى الباب العالي وسفير في لندن. (أكمل الين احسان أوغلى، مرجع سابق، ص 519).

وصيدلية ومطبعة، واستوردت لها الأدوات والتجهيزات من أوربا، وأعيد تنظيم برنامجها التعليمي.[1]

يلاحظ أن معظم إلهام حركة الاقتباس عن الغرب كان يستوحى من مصادر وأنماط فرنسية، وذلك على اعتبار أن فرنسا كانت تجسد الحضارة الغربية، ولأنها كانت الحليف التقليدي للدولة العثمانية،[2] ومن أجل ذلك بدأ العثمانيون في عهد محمود الثاني يرسلون الطلاب للدراسة في أوربا، وكانت المرة الأولى عام 1830 وتحت رعاية الضابط العسكري خسرو باشا الذي أرسل إلى فرنسا قصد الدراسة أربعة طلاب عثمانيين هم : حسين أفندي وأحمد أفندي وعبد اللطيف أفندي وأدهم أفندي، الذين كانوا يدرسون في استانبول على أن تكون نفقاتهم على حساب الدولة، وقام الطلاب الأربعة بالدراسة هناك في المجالات العسكرية، وإلى غاية سنة 1839 تم اختيار ستة وثلاثين طالبا جميعهم من المدارس العسكرية، وأرسلوا إلى كبريات المدن الأوربية، مثل باريس ولندن وفيينا لدراسة التقنيات الحديثة، والعمل بعد عودتهم في المصانع العسكرية العثمانية والصناعات الثقيلة والورش التي تقوم بالإنتاج التقني، وكان من بين هؤلاء الطلاب من تم تعيينهم كمدرسين متخصصين في المدارس العسكرية التي افتتحت في تلك الفترة،[3] والهدف من إرسال الطلبة للتعليم بأوربا، هو اعدادهم لتولي الوظائف العمومية.[4]

وكان السلطان محمود الثاني قد اقتدى بمحمد علي باشا[5] والي مصر في مجال التعليم العام، فأنشأ مدرستين خاصتين توفران التعليم اللازم للالتحاق بالمدارس الفنية، وفيهما تدرس القواعد اللغوية والتاريخ والرياضيات للراغبين في الالتحاق بالمدارس الفنية العسكرية، أما من

[1] - نفسه، ص 520.
[2] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع سابق، ص 172.
[3] - أكمل الدين احسان أوغلى، المرجع السابق، ص 522.
[4] - GustaveCirilli, op. cit., p. 262.
[5] - محمد علي باشا : تولى ولاية مصر عام 1805، اتسم عهده بقيام نهضة في جميع المجالات، واقتباسه للنظم الغربية، خاصة الفرنسية، فقسم مصر إلى مقاطعات إدارية، وأنشأ المجالس المختلفة، كما اهتم بمجال التعليم، فأنشأ المدارس الابتدائية والثانوية الحديثة، ثم المدارس العليا كمدرسة الطب والهندسة والمدرسة الحربية، بالإضافة إلى إرساله لبعثات طلابية للتكوين في مختلف العواصم الأوربية، كما اعتنى بالمجال الزراعي، حيث وزّع الأراضي على الفلاحين، وأمدهم بمختلف الوسائل، وأدخل زراعة القطن، كما أسس عددا من المصانع لتلبية حاجات الجيش، هذا فضلا عن مصانع النسيج، وتنشيط التجارة الخارجية. (إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، ج2، قارة إفريقيا، ط 1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993، ص 21).

كانوا يودون الالتحاق بإدارة الحكومة، فقد أنشئت لهم مدرسة تعليم العدلية، ومدرسة التعليم الأدبي، تدرس فيها اللغتين العربية والفرنسية والجغرافيا والتاريخ والعلوم السياسية والرياضيات.[1]

كما أسس السلطان محمود الثاني مدارس أخرى، كمدرسة المعرفة التي افتتحت في الباب العالي لتعليم الموظفين الراغبين في تولي المناصب العليا، من أجل الحصول على تعليم حديث وعلماني، وهكذا أقيمت دعائم النظام التعليمي العلماني الذي انتشر على مختلف المستويات بعد سنة 1839، بالإضافة إلى مدارس فنية عليا، وكمرحلة أولى، بدأ يرسل الدارسين إلى أوربا لكي يتكونوا للتدريس في هذه المدارس العليا، ثم افتتح مدرسة للطب، وهدفها تزويد الجيش بالأطباء، وكان مدرسوها من العثمانيين والفرنسيين، وأعيدت مدرسة الهندسة العسكرية، وتم توسيع مدرسة الهندسة البحرية.

في بداية الثلاثينات، أنشئت مدرسة موسيقى الجيش، ومدرسة العلوم العسكرية على نمط كلية سان سير بفرنسا، وكان كثير من المشرفين عليها من الفرنسيين، وكان التعليم فيها يستلزم لغة أجنبية، غالبا ما كانت اللغة الفرنسية، ورغم أن كل هذه المؤسسات التعليمية بدأت متواضعة، فقد جرى تطويرها في فترة التنظيمات التي أخذت تؤتي أكلها.[2]

ومن أهم الإصلاحات العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني، إصلاح التعليم وتنظيمه، حيث تم إنشاء المدارس العلمانية الأولى المخصصة للأطفال والبالغين، ويتميز هذا النظام التعليمي للدولة العثمانية في تلك الفترة بتماسكه، حيث نجد في القاعدة تعليما ابتدائيا يقدم دروسا في الحساب والتاريخ العثماني والجغرافيا، كما يقدم تربية دينية، ثم نجد مرتبة ثانية مؤلفة من مدارس تحمل اسم المدارس الرشدية[3] (مدارس البالغين)، وتقدم للفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين عشرة وخمس عشرة سنة دروسا في اللغات (التركية والعربية

[1] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 192.
[2] - نفسه، ص 193.
[3]- المدارس الرشدية : استحدثت في إطار إصلاح نظام التعليم عن طريق إدخال مناهج حديثة، ويعتبر الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا من أبرز الشخصيات العثمانية التي سعت إلى إنشاء هذا النوع من المدارس منذ عام 1839، فعرفت بالرشدية نسبة إليه.(مصطفى عبد الكريم الخطيب، مرجع سابق، ص 210).

والفارسية)، والرياضيات، والهندسة، والتاريخ، والجغرافيا، والعلوم الدينية، وأخيرا نجد مرحلة ثالثة مدتها ثلاث سنوات، وتحتوي برامجها على عدد متزايد من العلوم، كاللغات الشرقية، والفرنسية، والاقتصاد، والجبر، والحساب، والعلوم الفيزيائية، والفلسفة، والتاريخ، والجغرافيا.[1]

ويلاحظ أن المدارس الرشدية مفتوحة للطلاب الذين يريدون بعد التخرج من المدارس التقليدية، الإتجاه إلى المهنة العسكرية، وفي تلك المدارس يتلقون تعليما أكثر تخصصا في مجالات معينة.[2]

إن قيمة عهد السلطان محمود الثاني وإصلاحاته تكمن في أنه بدأ الإصلاحات وأصبح من المستحيل التراجع عنها بعده،[3] ومن الحقائق البينة التي لا تدعو إلى الجدل، أن إصلاحاته كانت ناجحة، وأنها أكسبت الدولة العثمانية الحيوية، كما أنها شكلت الأساس في تكوين دولة حديثة،[4] كما يعتبر السطان محمود الثاني رائد الإصلاحات الجذرية، وهو الذي بدأ حركة الإصلاح ذات النمط الغربي، بعد القضاء على الانكشارية سنة 1826، وأعاد تكوين الجيش، وقام بسحب العسكريين من الإدارة وسلمها للمدنيين.[5]

ورغم أن كثيرا من إصلاحات محمود الثاني لم تصادف سوى نجاح جزئي، ورغم طابع السطحية الذي اتسمت به عملية الاقتباس عن الغرب، التي لم ترتكز على مستلزماتها من التعليم العام والإنتاج الاقتصادي، فإن التغييرات التي أجراها كانت ذات نتائج هامة : فقد انفسح المجال لحركة الاقتباس عن الغرب، وتم القضاء على مراكز السلطة القديمة، والنتيجة هي أن سلطة الحكومة المركزية بعد عهد السلطان محمود الثاني أصبحت أقوى مما كانت عليه من قبل، وتمركزت في القصر والباب العالي، كما تمتع السلطان في أواخر عهده

[1] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص 56.
[2] - نفسه، ص 92.
[3] - عبد العزيز سليمان فواز، مرجع سابق، ص 166.
[4] - يلمازأوزتونا، مرجع سابق، ص 19.
[5] - نفسه، ص ص 27 – 28.

بسلطة شخصية قوية،[1] ويرجع له الفضل في إعداد التنظيمات، التي سيبدأها خلفه السلطان عبد المجيد الأول.

ونلاحظ أنه إذا كانت مشاريع السلطان سليم الثالث الاصلاحية هي الانطلاقة لما سمي (بالتجديد والتحديث)، فإن إجراءات السلطان محمود الثاني الاصلاحية، كانت قدوة أنارت طريق المصلحين، كما أثرت مختلف اصلاحاته في المجتمع العثماني قاطبة.[2]

توفي السلطان محمود الثاني في تاريخ الفاتح من يوليو سنة 1839، ويعتبر من أهم سلاطين آل عثمان، وأنجز عدة أعمال خاصة القضاء على الإنكشارية وقناعته بضرورة الإصلاح، ويعود له الفصل في بدأ الاصلاحات التي واصلها أسلافه من بعده.[3]

لقد اعقبت عهد السلطان محمود الثاني فترة اصلاحات متواصلة، عرفت باسم التنظيمات العثمانية أو التنظيمات الخيرية، تمثلت في إجراءات وقوانين ونظم متواصلة منذ سنة 1839، فإذا كان مشروع التنظيمات مرتبط باسم السلطان عبد المجيد الأول، فإنه وراء التخطيط لتلك التنظيمات كان السلطان محمود الثاني، الذي بذل جهوده ونشاطاته، واعتمد على خبراء ومستشارين لإنجاز مشروع التنظيمات، ولكنه توفي قبل الاعلان عنها، فجاء خلفه السلطان عبد المجيد الأول لكي يقوم بإصدارها، فارتبطت بعهده واسمه.[4]

3 – الإصلاحات في عهد السلطان عبد المجيد الأول (1839– 1861):

تولى السلطان عبد المجيد الأول حكم الدولة العثمانية إثر وفاة والده السلطان محمود الثاني سنة 1839، وعمره حينئذ ستة عشر عاما، وكان يجيد العربية والفارسية من الألسن الشرقية، وضليعا بالفرنسية من الألسن الغربية، وخطاطا ماهرا، وملما بالموسيقى الغربية، ومنتسبا إلى الطريقة المولوية[5] من طرق التصوف، كان ذكيا، لم يهيمن على مقاليد إدارة

[1] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 196.
[2] - سيار الجميل، مرجع سابق، ص 390.
[3] - Edouard Engelhardt , op.cit., p. 34.
[4] - سيار الجميل، المرجع السابق، ص 391.
[5] - المولوية :طريقة صوفية تركية منسوبة لجلال الدين الرومي المتوفي سنة 1273 م (سهيل صابان، مرجع سابق، ص 217).

الدولة، بل سلمها إلى الإطارات ذات الكفاءة العالية التي هيأت حركة التنظيمات،[1]والتي بدأت في عهده، وعرفت بهذا الاسم لأنها امتازت بتنظيم أمور الدولة العثمانية الحديثة على أسس جديدة في جميع الميادين الادارية والمالية والقضائية والتعليمية.[2]

واصل السلطان الجديد سياسة والده في إصلاح الدولة، والظهور أمام الدول الأوربية بمظهر السلطان المستنير، والراغب في الإصلاح والتجديد،[3] حيث أكد السلطان للسفراء الأجانب الذين هنأوه بعد توليه الحكم، بأنه سيواصل الاصلاحات التي ورثها عن والده.[4]

لقد أصدر السلطان أول مرسوم من مراسيم التنظيمات، المعروف بخط كلخانة الشريف بتاريخ 3 نوفمبر 1839،[5]خلال حفل رسمي، حضره السلطان وكبار ضباط الجيش والوزراء والعلماء وزعماء الطوائف الدينية وسفراء بعض الدول الأجنبية، وهذا الخط يعد برنامجا للإصلاحات وميثاق للحريات لكل شعوب الدولة العثمانية،[6] كما يعتبر حلقة من حلقات الإصلاح، ويشكل انعطافا كبيرا في تاريخ الدولة العثمانية، فهو بمثابة نقطة الانطلاق لبرنامج واسع لإصلاحات سوف تؤدي في غضون بضعة عقود، إلى تبديل المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة العثمانية.

وكانا السلطانين سليم الثالث ومحمود الثاني قد شقا الطريق للإ صلاحات، أما السلطان عبد المجيد الأول وخلفائه من بعده واصلوا ذلك الإنجاز بحزم وقوة.[7]

وبغض النظر عن رغبات الإصلاح، فقد هدف خط كلخانة إلى استرضاء الدول الكبرى الأوربية التي دعمت الدولة العثمانية في حربها ضد إبراهيم باشا.[8]

ومهما يكن فإن اقتباس العثمانيين من النمط الغربي الأوربي قد أصبح أمرا واقعا.[1]

[1] - أحمد آق كوندز، سعيد أوزتورك، مرجع سابق، ص 397.
[2] - أحمد طربين، مرجع سابق، ص 231.
[3] - نفسه، ص 250.
[4] - Edouard Engelhardt, op.cit., p. 35.
[5] - عبد العزيز سليمان فواز، مرجع سابق، ص 168.
[6]- Edouard Engelhardt, op.cit., p. 36.
[7] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص 63.
[8] - إبراهيم باشا : (1789 – 1848) لعب دورا هاما في تاريخ مصر. (دائرة المعارف الإسلامية، مصدر سابق، ج 1، ص 87).

وصدرت بعد خط كلخانة سلسلة من القوانين التنظيمية لوضع أسسه موضع التنفيذ، أهمها خط همايون،أي المرسوم السلطاني، بتاريخ 18 فبراير 1856، وهو برنامج إصلاحي جديد، أكثر دقة في تحديد التغييرات والإصلاحات الواجب إجراءها، وصيغته كانت أكثر اقتباسا عن الغرب.[2]

ساند السلطان عبد المجيد الأول الحركة الإصلاحية، واعتمد على الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا[3] ورجاله الإصلاحيين، وهكذا عرفت الدولة العثمانية في الأربعينات من القرن التاسع عشر، وحتى بداية الخمسينات منه فترة هدوء مكنتها من دعم الإصلاحات المختلفة التي كانت في أمس الحاجة إليها.[4]

ورغم عدم إشارة خط كلخانة إلى التعليم بكلمة واحدة، فإن السنوات التي تلت صدوره شهدت تقدما ملحوظا في التفكير الحر داخل الدولة العثمانية، ورغم أن الدولة لم تقدم المساعدة المالية الكافية، فقد أنشئت عدة مدارس استجابة لكرم بعض الأشخاص المستنيرين، رغم بطء انتشارها.

وعرف التعليم في هذا العهد تقدما كبيرا، حيث أنشئت سنة 1846 لجان يرأسها موظفون عثمانيون يميلون إلى الاقتباس عن الغرب، قاموا بوضع خطط شاملة تهدف إلى إقامة نظام تعليمي يشمل جميع المراحل التعليمية من الإبتدائي إلى الجامعة.[5]

وفي نفس السنة تأسست (نظارة المدارس العامة) للنظر في أمور المدارس، وشغلها عدد من الشخصيات الأدبية العثمانية، وأصبحت تسمى فيما بعد نظارة المعارف العامة، وكان لها

[1] - سليمان البستاني، مصدر سابق، ص 25.
[2] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 211.
[3] - مصطفى رشيد باشا (1802– 1858) سياسي عثماني ودبلوماسي محنك، تقلد منصب الصدر الأعظم عدة مرات. (سليمان البستاني، المصدر السابق، ص 197).
[4] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 205.
[5] - نفسه، ص ص 217 – 218 .

مجلس علمي يسمى (مجلس معارف) الذي سمي بعد ذلك (دائرة التربية والتعليم)، وكانت المدارس العليا والمتاحف والمكتبات تابعة لهذه النظارة.[1]

وأهم المدارس التي افتتحت في هذا العهد، مدرسة القابلات في استانبول سنة 1843، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات،[2] ومدرسة دار المعلمين لتخريج معلمين ذكور سنة 1847، ثم مدرسة دار المعلمات، وبعدها فتحت الأقسام العليا لهاتين المدرستين، وشكلت هذه المدارس العمود الفقري لنظام التعليم العثماني، وفتحت مدارس جديدة أخرى على غرارها، وكليات أجنبية كذلك، مثل الكليات الفرنسية والإنجليزية والأمريكية، في مدن عديدة مثل استانبول وإزمير وطرابزون،[3] التحق بها المسلمون وغير المسلمين.[4]

وتشهد فترة حكم السلطان عبد المجيد الأول، خاصة في الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي إصلاحات هامة في مجال التعليم والمدارس التعليمية، حيث أنشأ مدارس عسكرية جديدة، بالإضافة إلى مدارس مدنية كبرى،[5] من أهمها أكاديمية العلوم الحديثة التي أمر السلطان بإنشائها سنة 1850،[6] ومدرسة الإدارة التي أنشئت سنة 1859 لتدريب الإداريين، حيث كان إداريو المستقبل يدرسون فيها الشؤون العامة والدولية،[7] كما تم إرسال شبان عثمانيين إلى أوربا لدراسة العلوم الحديثة، ومن بين الطلبة الموفدين من شاؤوا الدراسة في المجالات المدنية، وتطبيقا للأفكار الجديدة التي جاءت بها التنظيمات، تم ايفاد عدد كبير من الرعايا غير المسلمين جنبا إلى جنب مع الرعايا المسلمين، وكانت تتفاوت النسبة من حين لآخر بين عدد المسلمين وغير المسلمين من الطلاب، وتم خلال الفترة الواقعة بين 1848 – 1856 ايفاد خمسين طالبا إلى باريس وحدها، وارتفع العدد بعد ذلك إلى واحد وستين طالبا، وفي عام 1857 أقاموا هناك مدرسة عثمانية عرفت باسم

[1] - يلمازأوزتونا، مرجع سابق، ص 506.
[2] - نفسه، ص 489.
[3] - طرابزون : مدينة في شرق تركيا، على ساحل البحر الأسود (سليمان البستاني، مصدر سابق، ص 177).
[4] - نفسه، ص 112.
[5] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص 94.
[6] - نفسه، ص 463.
[7] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 219.

(مكتب عثماني) وكان القصد منها الاشراف على الأعداد الكبيرة من الطلاب في باريس وتنظيم عملية تعليمهم.[1]

وعلى العموم فإن تعليم العلوم في عهد السلطان عبد المجيد حذا حذوا أوربيا،[2] وكانت فلسفة التعليم العثماني في هذا العصر أي عصر التنظيمات، هي : تعليم الغرب زائد ثقافة الشرق.[3]

وعرفت عاصمة الدولة العثمانية استانبول، يقظة فكرية وأدبية خاصة بعد حرب القرم (1854 – 1856)، وذلك بعد ظهور طبقة مثقفة عثمانية جديدة انتزعت من العلماء دورهم التقليدي باعتبارهم قادة الثقافة في المجتمع الإسلامي، وقد شق التطور الجديد طريقه بوسائل مختلفة، وأهم ما يتميز به هذا التجديد، هو تطور أشكال وموضوعات الأدب العثماني التقليدي، وظهور أشكال وموضوعات جديدة مقتبسة من الغرب، كالمسرحيات والقصص والأوبيرات والمقالات والبحوث السياسية، وكل ذلك خرج عن إطار حياة الحكّام واهتماماتهم، وبدأ الاهتمام بمشاكل أفراد المجتمع العثماني في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[4]

وكان الشبان العثمانيون الذين درسوا في أوربا في مجالات متنوعة، قد تعرفوا على الأوساط الأدبية هناك، واطلعوا على الدراسات التي قام بها الغربيون في الأدب وأنواعه، ثم عادوا يحملون أفكارهم إلى بلدهم، وأبرز مثال على هؤلاء، الأديبين ضياء باشا[5] و(شناسي)[6] الذي ذهب إلى باريس للدراسة، وهناك أبدى اهتمامه بالأدب، ولما عاد إلى بلاده نشر مقالات عام 1859 تضم نماذج من الشعر التقليدي والرومانسي الفرنسي، وهي أول ترجمة

[1] - أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق، ص 523.
[2] - روبير مونتران، المرجع السابق، ص 464.
[3] - يلمازأوزتونا، مرجع سابق، ص 507.
[4] - - عبد العزيز سليمان فواز، مرجع السابق، ص 223.
[5] - ضياء باشا : من رواد الأدب العثماني الحديث، ولد سنة 1825، ونظم الشعر باللغتين التركية والفارسية، زار أوربا وأنشأ جريدة (الحرية)، ومن آثاره الأدبية كتاب (ظفرنامة)، توفي سنة 1880. (سليمان بن صالح الخراشي، كيف سقطت الدولة العثمانية، ط 1، دار القاسم للنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ص 41).
[6] - شناسي أفندي (1826 – 1871) أديب عثماني بارز (سليمان البستاني، مصدر سابق، ص 121).

عن أدب غربي إلى اللغة العثمانية، وكتب أيضا مسرحية (زواج شاعر) التي اعتبرت من الناحية الفنية أول مسرحية حديثة، وطبعت عام 1860، وكل هذه الأمور حملت آثار التجديدات الأدبية التي جاءت من الغرب عفويا أو عن علم من المثقفين العثمانيين بعد انفتاحهم على الغرب، وعرف ذلك في الأدب العثماني باسم (أدب التنظيمات).[1]

هذه بعض الاصلاحات المنجزة في عهد السلطان عبد المجيد الأول، وعلى العموم يبقى اسمه مرتبط بالتنظيمات، لأن توقيعه المسمى (الثغرة)[2] مجسّد بحروف من ذهب على ظهر الميثاقين الشهيرين والهامين للإصلاحات العثمانية، أي خط شريف كلخانة، وخط شريف همايون.[3]

4 – الإصلاحات في عهد السلطان عبد العزيز (1861 – 1876):

توفي السلطان عبد المجيد الأول سنة 1861، فخلفه أخوه عبد العزيز، الذي استهل حكمه بأحسن النيات، فألغى الحريم السلطاني، واختصر جميع النفقات في بلاطه،[4] وأصدر خط شريف بيّن فيه رغبته في مواصلة السياسة الانفتاحية لشقيقه، ولتأكيد نيته في ذلك، أبقى جميع كبار الموظفين والقادة العسكريين في مناصبهم.[5]

كان السلطان عبد العزيز سلطانا عادلا ومنصفا ومتسامحا، وبلغ تسامحه الديني ان سمح أن يكون طبيبه الخاص ومحضّر الدواء يهوديان، والأمين على الخزينة أرمينيا، ووكيل الخرج والمؤونة يونانيا، وكان من أكثر السلاطين ظرافة، ويحب الترحيب بالسفراء ويدعوهم إلى قصره، مقتديا في ذلك بحكام الدول الأوربية.[6]

ومن أهم إصلاحاته في مجال التعليم والمدارس التعليمية، إنشاء المدارس المدنية الكبرى، كمدرسة المعلمين العليا سنة 1862، ومدرسة الطب سنة 1866، وعلامة العصر إنشاؤه

[1] - أكمل الدين احسان اوغلى، مرجع سابق، ص 100.
[2] - الثغرة : إمضاء السلطان المجسد في يده المفتوحة (EduoardEngelhardt , op.cit., p. 188.)
[3] - op. cit., p. 189.
[4] - كارل بروكلمان، مصدر سابق، ص 574.
[5] - Edouard Engelhardt, op. cit., p. 190.
[6] - ماري ملز باتريك، مصدر سابق، ص ص 43، 45.

لمدرسة المعلمات سنة 1870،[1] ومن الإصلاحات الهامة أيضا في عهده، صدور قانون التعليم سنة 1869 الذي قسم المدارس إلى عمومية و خصوصية ، وجعل التعليم العام إجباريا ومجانيا لمدة أربع سنوات في الابتدائية (الصبيانية) للأولاد والبنات، وبدون اختلاط في المدن والقرى للمسلمين وغير المسلمين على حد السواء،[2] أما المرحلة التالية (الرشدية) التي تستمر فيها الدراسة لمدة أربع سنوات أخرى، فقد نص القانون على افتتاحها في المدن الكبرى، وقسم التعليم الثانوي إلى مرحلتين: سفلى (إعدادية) وعليا (سلطانية)، وزيادة عن ذلك فقد أسست المدارس العليا والكليات في قمة النظام التعليمي والتي أفضت إلى تأسيس الجامعة (دار الفنون).

أما التعليم الخاص فقد تناولته المادة 129 من القانون التي استلزمت حصول مدرسي المدارس الخاصة على مؤهلات تقرها وزارة المعارف العثمانية، كما استلزمت أن تقر تعيينهم سلطات تعليمية، سواء أكانت محلية أو مركزية، واستوجبت المادة 128 من القانون وضع مواد التدريس في قوائم وتقديمها مع نسخ من الكتب المقررة إلى مجلس التعليم في الولاية لإقرارها، على أن تقدم المناهج والكتب إلى وزارة المعارف إذا كانت المدرسة في العاصمة، وفي كل هذه الحالات، كان الهدف هو الاحتياط ضد أي تعليم يتعارض مع النظام الأخلاقي والسياسي القائم.[3]

وفي تلك الفترة كان فكتور دوروى (Victor De Roi)، وزير التعليم العام الفرنسي في ظل حكم نابليون الثالث قد زار استانبول، وقدم إلى السلطان عبد العزيز مشروعا لإصلاح التعليم العثماني، ونتيجة لذلك، تمت إعادة تنظيم النظام التعليمي العثماني سنة 1868، وأضيفت درجة جديدة إلى الهرم التعليمي، وهي درجة المكتب السلطاني أو المدرسة السلطانية النظير العثماني للثانوية(lycée)، وأول وأشهر مدرسة سلطانية شيدت بحي غلطة

[1] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص 94.
[2] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 217.
[3] - نفسه، ص 218.

سراي (galatasaray)[1] سنة1868، بمساعدة من الحكومة الفرنسية،[2] وكانت هذه المدرسة السلطانية توفر للطلبة من كل الملل والنحل تعليما غربيا قوامه اللغة الفرنسية.[3]

وكانت هذه المدرسة تحت إدارة مدير فرنسي، وبرامج دروسها من أرقى البرامج، وكثير من رجال السياسة العثمانيون تلقوا تكوينهم فيها.[4]

ثم توسع التعليم الحديث بشكل سريع خلال هذا العصر، خاصة الفروع العليا المدنية والعسكرية، وتوّج بإنشاء الجامعة (دار الفنون)، والتي تم افتتاحها سنة 1875.[5]

وشهد عهد السلطان عبد العزيز كذلك إنشاء عدة مدارس كبرى منها المدنية والعسكرية، مثل مدرسة المعادن ومدرسة المدفعية والمدرسة العسكرية.[6]

كان تعليم الفتيات قليل جدا، وقد بذلت السلطانة الوالدة في عهد السلطان عبد العزيز مجهودات لتعليم الفتيات، وسرعان ما أصبح من الموضة ان تتعلم البنات، خاصة التعليم الابتدائي، وافتتحت في أوائل عهد السلطان عبد العزيز أول مدرسة عامة للفتيات على ضفاف البوسفور، ثم أظهر السلطان رغبة ملحة في رفع شأن التعليم النسوي، فأسس مدرسة عليا للفتيات (دار المعلمات)، كما أسس مدرستين لتعليم البنات الفنون الجميلة.[7]

وفي هذه الفترة أنشئت المدارس والكليات الأجنبية (فرنسية في غالبيتها، وتدار من طرف رهبان كاثوليك)، وكان يتردد عليها في آن واحد أفراد من الأقليات وعثمانيون من الأسر الميسورة الحال، وقد أتيح للبنات الحصول على تعليم حديث، ويظل التعليم الديني هو

[1] - غلطة سراي : أحد القصور السلطانية في استانبول. (مصطفى عبد الكريم الخطيب، مرجع سابق، ص 332).
[2] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص 93.
[3] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 219.
[4] - ماري ملز باتريك، مصدر سابق، ص 66.
[5] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع سابق، ص 219.
[6] - موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، ط 1، دار الكويت للصحافة، الكويت، 1984، ص 53.
[7] - ماري ملز باتريك، المصدر السابق، ص ص 67، 69.

القاعدة بالنسبة للأطفال المسلمين، لكن المدارس الجديدة تقدم من جهة أخرى تعليما على النمط الأوربي.[1]

وقد استمرت المدارس التقليدية نشاطها في هذه الفترة، خاصة تحفيظ القرآن الكريم، لكن مدارس الحكومة انفصلت بصفة رسمية عن إشراف العلماء ورجال الدين، ووضعت تحت وزارة المعارف ذات الصبغة العلمانية منذ سنة 1866، مما أدى إلى ازدياد الهوة بين التعليم الديني والتعليم العلماني بالصورة التي كرست الازدواج الثقافي في المجتمع.

كما تم تطوير مدارس الطوائف الدينية، وازداد عدد الإرساليات الأجنبية، إلا أن الباب العالي شدد القيود في أواخر الستينات على المؤسسات التعليمية التبشيرية التي اعتبرها مراكز لإثارة القومية والنزعة الانفصالية لدى الأقليات الدينية.[2]

وفي هذه الفترة تم ايفاد عدد كبير من الطلبة للدراسة في أوربا، خاصة إلى باريس التي استقبلت ثلاثة وتسعين طالبا عثمانيا، ليقوم اثنان وأربعون منهم بالدراسة في فروع العلم المختلفة، أما الباقون وعددهم واحد وخمسون، فقاموا بالتكوين الحرفي.

وفي عام 1870 أوفدت الدولة العثمانية إلى باريس عشرون طالبا من خريجي (مدرسة الصنائع)[3] للدراسة في فروع الفنون المختلفة.

ويلاحظ أن التعليم في مجال الحرف والفنون التي يحتاجها المجتمع المدني، أخذ مكانة معتبرة على غرار التخصصات العسكرية، وبدأ الطلاب الذين أكملوا تعليمهم وعادوا في تولي المناصب المختلفة في أجهزة الدولة، فكان منهم من أصبح صدرا أعظم أو وزيرا أو سفيرا، أوتولى القيادة في صفوف الجيش العثماني، أو عمل مدرسا في المدارس العسكرية أو المدنية، ومنهم من عمل مهندسا أو طبيبا أو مترجما، أو مديرا لأحد المتاحف أو المكتبات،

[1] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص 466.
[2] - عبد العزيز سليمان فواز، مرجع سابق، ص 219.
[3] - مدرسة الصنائع: مدرسة صناعية أقيمت سنة 1848 بهدف تكوين العمال الفنيين، وسوف نفصل فيها في الفصل الثالث.

كما ظهر من بينهم فنانون[1] وشعراء وأدباء،[2] ويمكن القول أن هؤلاء كان لهم أثر كبير في حركة التحديث والإصلاح خلال القرن التاسع عشر في المجالات التعليمية والعلمية والثقافية، وساهموا كذلك في نهضة الدولة العثمانية في كافة المجالات.[3]

ثانيا– زعماء الإصلاح:

1- مدحت باشا (1822 – 1883):

مدحت باشا، واسمه أحمد شفيق، مصلح اجتماعي عثماني، منغمس في السياسة لا مشكلة أمامه غيرها، ولد في استانبول في عهد السلطان محمود الثاني، ونضج شبابه في عهد السلطان عبد المجيد الأول، وبدأت كهولته في عهد السلطان عبد العزيز، وانتهت حياته في عهد السلطان عبد الحميد الثاني،[4] كان والده الحاج حافظ محمد أشرف عالما دينيا، تولى القضاء الشرعي في بعض الولايات، فأنشأه تنشئة دينية، وتنقل معه في الولايات التي تولى فيها القضاء يتعلم في مدارسها، وعندما رجع إلى استانبول ألحقه بالإدارة الحكومية، وموازاة مع ذلك، كان مدحت يحضر الدروس في جامع السلطان محمد الفاتح، ويتعلم اللغة العربية والفارسية والمنطق والفلسفة، ولما بلغ أشده رأى الحاجة الماسة لتعلم لغة أجنبية، فتعلم اللغة الفرنسية، كما زار بعض بلدان أوربا لدراسة نظمها السياسية والاجتماعية التي شهدت تحولات جذرية.[5]

[1] - من أشهر هؤلاء الفنانين، الرسام أحمد علي باشا (1841 – 1907) الذي تلقى تعليمه في باريس في ستينيات القرن التاسع عشر، واشتهر برسم المناظر الطبيعية مثل حدائق استانبول. (أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق، ص 732).

[2] - من أشهر الشعراء والأدباء العثمانيين لهذه الفترة نامق كمال، الذي يعد من أهم الشعراء الرومانسيين في الأدب العثماني (1840 – 1888)، وكاتب مسرحي وروائي، كتب نصوصا سياسية ومسرحيات وطنية وعاطفية، وقصائد كثيرة، يحافظ نثره وشعره من حيث الجوهر على أشكال الأدب العثماني الكلاسيكي، لكنها تحمل الأفكار الجديدة للرومانسية الغربية. (روبير مونتران، مرجع سابق، ص 467).

[3] - أكمل الدين احسان أوغلى، المرجع السابق، ص 523.

[4] - أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت (د.ع .س. ط)، ص 26.

[5] - نفسه، ص 31.

لقد أدى مدحت باشا دورا مهما في التنظيمات والإصلاحات، ويعتبر من أهم مصلحي الدولة العثمانية، وكان يعمل لتحقيق أهداف مهمة وهي:

أ – إيجاد المساواة والعدالة بين مختلف رعايا الدولة العثمانية.

ب – تركيز القوة الإدارية والقضائية لدى السلطات الحكومية.

ج – إيجاد وخلق الموظف الأمين الذي يستطيع أن يلائم بين مصالح حكومته والرعية.

د – إشراك السكان في الإدارات المختلفة، لإصلاح أمور البلاد والعباد.[1]

إن سوء الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، نتج عنه ظهور مثقفين اقترحوا ما يرون من ضروب الإصلاح، ومن ذلك نشأت أنواع من الاصلاحات متسلسلة، تدعى في عرف العثمانيين (التنظيمات الخيرية)، وهدفها إنقاذ الدولة العثمانية من ضعفها، وعلاج مشاكلها الداخلية والخارجية، وفي هذا المحيط الصعب، حاول مدحت باشا أن يضع إصلاحه، فرأى أن الإصلاح الذي يجب أن يسود الدولة العثمانية هو الحكم الديمقراطي على نمط ما شاهده في انجلترا وفرنسا، وبعبارة أخرى أن تحكم الأمة نفسها بنفسها، لا أن يحكمها السلطان بإرادته ونوازعه والمقربين إليه، الذين يخدمون أغراضهم ومصالحهم، فلا نهضة للدولة العثمانية إلا بدراسة النظم الديمقراطية في الدول الأوربية، واختيار أنسبها مما يتفق وحالة الدولة العثمانية وظروفها ومركزها، ثم سنّ تشريع لها، وإحاطته بسياج من القوة حتى لا تتلاعب به أيدي المفسدين، إلى هذا خلص مدحت باشا بعد طول دراسة وتفكيره وتقليبه وجوه الإصلاح المختلفة.[2]

[1] - محمد حسن العيدروس، الحياة الإدارية في سنجق الإحساء العثماني،ط 1، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبوظبي، 1992، ص 23.
[2]- أحمد أمين، مرجع سابق، ص 32.

كان مدحت يرى الإصلاح في الرجوع إلى المدنية الحاضرة ومناهجها في الأمم الحية، لنختار منها ما يصلح لنا ويتفق مواقفنا، دارسين بإمعان كيف شق الأوربيون طريقهم إلى الحياة الاجتماعية والسياسية، وكيف تعثروا ثم نهضوا، فنتعلم من خطئهم وصوابهم، ونقتبس خير ما أنتجته عقولهم.

عيّن مدحت باشا عام 1864 واليا على بلغاريا، وقضى فيها أربع سنوات، كان فيها مجددا، يختلف عن سائر الولاة العثمانيين، حيث أنشأ المدارس والمستشفيات في أرجاء الولاية، وأصلح الطرقات، وشيد الجسور، وحث الأهالي على التبرع بالأموال، فاستجابوا له، بعدما لمسوا قيمة الإصلاح في تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[1]

وبعد فترة من الزمن عيّن مدحت باشا صدرا أعظم للمرة الأولى سنة 1872، في عهد السلطان عبد العزيز، واعتبره الشباب خاصة أعضاء جمعية تركيا الفتاة[2] أنه قائدا طبيعيا لفكرهم،[3] وأصبح محبوبا من طرف هذه الطائفة التي تطالب بالإصلاح، فما استقر في منصبه الجديد حتى أعاد المنفيين الذين نفوا لاتهامهم بتأييد حركة الإصلاح، وأعاد تأسيس ميزانية الدولة على أساس ثابت، وضيق على السلطان عبد العزيز وحاشيته، وتوجه إلى الاصلاحات الداخلية، حيث اهتم بربط الأقاليم البعيدة بالدولة، فوضع مشروع خط سكة حديدية يربط العراق بمركز الدولة، كما وضع مشروع إنشاء الخطوط التلغرافية في بلاد الحجاز، شكّل الجمعيات، وجمع الإعانات، وفتح المدارس وأصلح المساجد، ووضع عقوبة لولي أمر الطفل إذا بلغ ابنه السادسة ولم يرسله إلى المدرسة، واستعان بأموال الأوقاف في أمور التعليم، وأسس جمعية المقاصد الخيرية، التي انتشرت شعبها في جميع أرجاء البلاد.

1 - أحمد أمين، مرجع سابق، ص ص 33 - 36.

2 - جمعية تركيا الفتاة : تضم مجموعة من الشباب المعارضين لسياسة الباب العالي، وتتمحور أفكارهم عن الحرية والدستور، وتغيير الأوضاع القائمة بإيعاز من بعض الدول الأجنبية، وتمكنوا بالتعاون مع بعض المسؤولين في الدولة من تنظيم انقلاب ضد السلطان عبد العزيز، وخلعوه في تاريخ 30 ماي 1876. (محمد علي أورخان، مرجع سابق، ص ص 36 - 37).

3 - موفق بني المرجة، مرجع سابق، ص 55.

هذا النمط في تسيير شؤون الدولة لم يألفه السلطان عبد العزيز، الذي ما لبث أن عزل مدحت باشا بعد مرور ثلاثة أشهر في منصبه، وضاعت بذلك كل مشاريعه الاصلاحية.[1]

في عام 1876، اتفق مدحت باشا مع بعض المسؤولين الكبار في الدولة، مثل حسين عوني رئيس دار الشورى، وسليمان باشا قائد المدرسة الحربية، على عزل السلطان عبد العزيز فعزلوه، وعينوا مكانه مراد الخامس الذي لم يستمر حكمه سوى ثلاثة وتسعين يوما فقط نظرا لاختلال عقله، ثم عزله مدحت باشا ورفاقه من الحكم، وتولى السلطة بعده عبد الحميد الثاني،[2] الذي عيّن مدحت باشا صدرا أعظم للمرة الثانية، ولكنه وقع في خلاف مع السلطان عبد الحميد الثاني،[3] الذي اتهمه بارتكاب أخطاء مست الدولة وقوضت دعائمها في الداخل والخارج، ففي الداخل عيّن مدحت باشا ولاة من الأقلية في ولايات الأغلبية فيها مسلمون، وقرر قبول طلبة من طائفة الأرمن في المدرسة الحربية التي تعد عماد الجيش، ومثل هذه الأعمال تقوّض الدولة من أساسها، وفي الخارج أراد الزج بالدولة العثمانية في حرب لا قبل لها بها ضد الدول الأوربية، أضف إلى ذلك تطلعه للسلطة استئثارا بها بمساعدة أعضاء جمعية تركيا الفتاة.[4]

اضطر السلطان عبد الحميد الثاني إلى اقصاء مدحت باشا، ودوّن ذلك في مذكراته : (كنت أرى أن الصدر الأعظم مدحت باشا يؤيد الإنجليز ويتعاون معهم بدافع من أسباب خاصة به، ولم أعد أحتمل، فاستندت إلى صلاحياتي في القانون الأساسي وعزلته عن

[1] - أحمد أمين، مرجع سابق، ص ص 38 - 39.

[2] - السلطان عبد الحميد الثاني : ابن السلطان عبد المجيد الأول، السلطان الرابع والثلاثون من سلاطين بني عثمان، ولد سنة 1842، تعلم اللغتين العربية والفارسية، ودرس كثيرا من الكتب الأدبية، تولى حكم الدولة العثمانية سنة 1876، وأطماع الدول الغربية في الدولة قد بلغت أوجها، إَضافة لتعاظم المشاكل الداخلية، قدم خدمات كثيرة للدولة العثمانية في مختلف المجالات، وتم عزله سنة 1909 بعد قيام اضطرابات في استانبول، بتدبير من عناصر جمعية (الإتحاد والترقي) وبمساعدة من بعض الدول الأوربية، توفي عام 1918. (السلطان عبد الحميد، مذكرات، تق وتر محمد حرب، ط 3، دار القلم، دمشق، 1991، ص ص 17 – 20).

[3] - موفق بني المرجة، مرجع سابق، ص 55.

[4] - مصطفى صبري، النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة، تق ودر مصطفى حلمي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، ص 73.

الصدارة العظمى، وأبعدته خارج الحدود)،[1]وبعد عزله تم نفيه إلى الطائف[2] ببلاد الحجاز، أين امضى بقية أيامه حتى توفي سنة 1883.[3]

وخلاصة القول، أن مدحت باشا منح للمصلح العثماني بعدا جديدا، فهو متمسك بالتراث العثماني، رغم اقتباسه للإصلاح من الغرب.[4]

2 – مصطفى رشيد باشا (1802–1858):

أحد زعماء حركة الاصلاح في الدولة العثمانية، ملهم خط كلخانة السلطاني، ويعتبر أب التنظيمات، منحدر من أسرة جد متواضعة، كان والده يشتغل في الأوقاف الخيرية، بدأ دراسته في علوم الدين، ثم اشتغل كأمين في الباب العالي، وارتقى في مختلف المراتب التي سوف تسمح له بتولي أعلى المناصب في الدولة العثمانية.

في عام 1832 اشتغل أمينا في إدارة الشؤون الداخلية، وبعد ذلك بعامين عيّن سفيرا في باريس، وبعدها في لندن، وفي عام 1837 عيّن وزيرا للشؤون الخارجية، وتعين عليه الانتظار إلى عام 1846 لكي يرتقي إلى منصب الصدر الأعظم، ومنذ ذلك الحين أصبح من أبرز شخصيات الباب العالي، وتميز بمثابرته على تحقيق الاصلاحات الكبرى في الدولة العثمانية.[5]

وقد نعته المفكر العثماني يوسف آصاف في مؤلفه عن تاريخ سلاطين بني عثمان بمايلي: (لما عيّن مصطفى رشيد باشا صدرا أعظم، شمّر عن ساعد الجد، وابتدأ في إجراء التنظيمات وسائر ما من شأنه أن يمهّد أمام العباد سبل الراحة والإسعاد).[6]

---

[1] - السلطان عبد الحميد، مصدر سابق، ص 107.

[2] - الطائف : مدينة قديمة تقع شرق مكة المكرمة، هاجر إليها النبي محمد صلى الله عليه وسلم فرارا من بطش قريش يلتمس نصرة أهلها. (أمين واصف بك، معجم الخريطة التاريخية للممالك الاسلامية، تح أحمد ذكي باشا، د.ع.ط، مكتبة الثقافة، الاسكندرية، 1917، ص 75).

[3] - موفق بني المرجة، مرجع سابق، ص 55.

[4] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص 71.

[5] - نفسه، ص 67.

[6] - عزتلو يوسف آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، تق محمد زينهم محمد عزب، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 121.

3 – محمد أمين علي باشا (1815 – 1871):

أدى دورا هاما في تطبيق الاصلاحات العثمانية، وأمسك بزمام الأمور مدة طويلة، وهو ابن تاجر من تجار استانبول، عرف ارتقاءا سريعا في المناصب، فدخل في خدمة الباب العالي ولم يبلغ سنه العشرين سنة بعد، ثم عيّن سفيرا في العاصمة البريطانية لندن سنة 1841 نظرا لميوله للغات الأجنبية،[1] وبعد ذلك ارتقى إلى منصب وزير الخارجية، وأخيرا تولى منصب الصدارة العظمى، وهو المنصب الذي سوف يشغله لفترات متقطعة منذ سنة 1852 حتى وفاته، ويعتبر أحد المخططين لمرسوم الخط الهمايوني الاصلاحي الصادر سنة 1856، والذي يشكل برنامجا جديدا للإصلاحات، أصدره السلطان عبد المجيد الأول عقب انتهاء حرب القرم، وهو أيضا من الملهمين الرئيسيين للمجلس الأعلى للاصلاحات الذي أنشئ سنة 1854 للإشراف على التجديدات وتطويرها.[2]

4 – محمد فؤاد باشا (1815 – 1869):

ينحدر من أسرة العلماء، وكانت دراسته في مجال الطب، لذلك التحق بالجهاز الطبي للجيش، وفي سنة 1837 دخل إلى مكتب الترجمات التابع للباب العالي، والذي أنشأه السلطان محمود الثاني قبل ذلك التاريخ بوقت قصير، وفي سنة 1840 عيّن ترجمانا للسفارة العثمانية في لندن، هذا المنصب سمح له بعد مضي اثنى عشر عاما بالارتقاء إلى منصب وزير الخارجية، ومنذ ذلك الحين يصبح من فئة الرجال الذين يمسكون بمقاليد أمور الدولة العثمانية، وتولى الصدارة العظمى عدة مرّات، وكان عضوا في المجلس الأعلى للإصلاحات، كما تولى رئاسة هذا المجلس بضع سنوات، وخلال الفترة التي تولى فيها مختلف المناصب، تميز بحزمه في سياسة الإصلاح لمؤسسات الدولة.[3]

[1] - روبير مونتران، المرجع السابق، ص 68.
[2] - نفسه، ص 69.
[3] - نفسه، ص 70.

5- رجال الإصلاح المجهولون:

إن السلاطين، الصدور العظام، الفئة المثقفة هم الذين تزعموا حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، وإلى جانبهم كان هناك أيضا رجال الإصلاح المجهولون: كالإداريين، الخبراء، الحقوقيين، ضباط الجيش، المدرسون، أعضاء مختلف اللجان الإستشارية، باختصار كل أولئك الذين شاركوا في صياغة أو تطبيق مشاريع الإصلاح، كل أولئك اسهموا في نشر الإصلاحات والتنظيمات في أرجاء الدولة العثمانية.[1]

بالإضافة لهؤلاء الموظفين المدنيين والضباط العسكريين، هناك فئة من التجار والصيارفة كانوا يؤدون دور الوسطاء بين أوربا والدولة العثمانية، وإذ كانوا متخصصين في تبادل السلع وتحرك رؤوس الأموال، فإنهم يقومون أيضا بترويج أساليب الحياة والفنون، وتمويل التجديد، بالاعتماد على أموالهم لتشييد المشاريع التي ترمز لذلك.[2]

ومن بين الذين اسهموا في نشر الاصلاحات، فئة الحرفيين وأصحاب المهن الحرة، كالصحافيين، الأطباء، الصيادلة، المهندسينن المحامين، وهي حرف جديدة نشأت خلال حركة التجديد والتحديث، وكانوا قد تحصلوا على تأهيلهم في أوربا أو في استانبول ويتقاسمون روح الإصلاح، ويدافعون عن المعارف والتقنيات الحديثة.[3]

[1] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص 77.
[2] - نفسه، ص 81.
[3] - نفسه، ص 82.

الفصل الثالث

الفصل الثالث(إصلاح التعليم في عهد التنظيمات)

أولا - إصلاح التعليم والمدارس التعليمية في عهد التنظيمات

ثانيا - المواقف الداخلية والخارجية من الإصلاحات العثمانية

ثالثا - تأثير الإصلاح على المجتمع العثماني

أولا – إصلاح التعليم والمدارس التعليمية في عهد التنظيمات:

1 – تنظيم التعليم في مختلف المستويات (إنشاء مجلس المعارف):

كان لتأثر العثمانيين بالتقنيات المتقدمة في أوربا، ولاسيما في المجال العسكري أن اتجهت الدولة نحو إقامة المؤسسات التعليمية الجديدة القادرة على تلقين العلم الحديث، فأقيمت تلك المؤسسات دون المساس بالمؤسسات التعليمية القديمة ذات الطابع التقليدي، وكانت ذات أثر بعيد في تهيئة المناخ لظهور فهم جديد داخل الدولة العثمانية للعلم والتعليم، أما النماذج الأولى منها، فكانت للمؤسسات التي أقيمت في مجال تعليم التقنيات العسكرية.[1]

وكانت طبقة العلماء، وبشكل أعم المثقفون ثقافة إسلامية قد احتلوا خلال فترة الإصلاحات والتنظيمات العثمانية مكانة من الدرجة الأولى في جهاز القضاء، وبدرجة أقل في الهيئات الإدارية للدولة،[2] ويرجع ذلك إلى أن نظام التعليم التقليدي بشبكة مكاتبه ومدارسه، كان مازال يؤدي في ذلك العصر دورا أساسيا في تكوين المثقفين، ولكن المصلحون أدركوا ضرورة إنشاء هياكل تعليمية منفصلة عن التربية الدينية، سعيا منهم لتكوين أشخاص قادرين على إدارة عملية الإصلاح والتجديد بفعالية، على أن عملية علمنة التعليم لم تتقدم إلا ببطء شديد، وذلك بسبب نقص الامكانيات، خاصة عدم وجود عدد كاف من المدرسين، على الأقل فيما يتعلق بالجهاز التربوي الذي أقامته الدولة.

وخلال عهد السلطان محمود الثاني أنشئت المدارس العلمانية الأولى المخصصة للأطفال والبالغين، لكن هذه المدارس كانت ماتزال قليلة حتى منتصف القرن التاسع عشر، ووفقا للكتاب السنوي الرسمي للباب العالي، فإن الدولة العثمانية لم يكن بها حتى هذه الفترة غير ستين مدرسة رشدية، لا يزيد العدد الإجمالي لتلامذتها عن 3371 تلميذا، في حين أن مدارس استانبول التقليدية وحدها في نفس العصر كانت تضم 16752 تلميذا.[3]

[1] - أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق، ص 503
[2] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص 91.
[3] - نفسه، ص 92.

وبعد صدور فرمان التنظيمات لم يتطرق إلى العلم أو التعليم صراحة، ولكنه بعد ذلك تبين أن الاصلاحات ضرورية في هذا المجال، وأن التعليم هو الأساس الذي تقوم عليه الاصلاحات، وفي شهر يناير عام 1845 أمر السلطان عبد المجيد الأول بالبحث عن السبيل الأمثل لنشر التعليم بين عامة الناس،[1]ومن تم أقيم مجلس المعارف، المشكل من شخصيات رجال العلم والإداريين والعسكريين بهدف تنظيم شؤون التعليم، وبدأ عمله بتاريخ 13 مارس 1845، وتولى رئاسته باشازاده عبد القادر بك، وكاتب المجلس هو محمد رجائي أفندي، إضافة إلى أعضاء آخرين، وقد حاول الجميع وضع صيغة لإصلاح تعليمي جديد، شارك فيه أصحاب المفاهيم التعليمية والعلمية العثمانية المحافظة، وكذلك الذين درسوا في أوربا، ويؤيدون التجديد على الطراز الغربي، وبعد عام من العمل المستمر، قدّم المجلس تقريرا أكد فيه ضرورة إعادة تنظيم مدارس الصبية من جديد، وضبط مدارس الرشدية، وزيادة المواد الدينية فيها، واستحداث مؤسسة تعليمية جديدة هي (دار الفنون) قادرة على ايواء الطلاب وتلبية حاجات كل من يريد دراسة العلوم المختلفة، وتشكيل مجلس عمومي للمعارف يشرف على الشؤون التعليمية، وبناء على هذا التقرير تم تشكيل (مجلس المعارف العمومية) برئاسة الفريق أمين باشا في شهر يوليو عام 1847،[2] وأصدر مجلس المعارف عدة قرارات للبدء بحركة الاصلاح التعليمي التي صنفت في ثلاثة مستويات (ابتدائي ومتوسط وعالي)، وأصبح المجلس هو المسؤول المباشر عن شؤون المعارف، ودعا الحكومة إلى تطوير التعليم الحديث.[3]

وفي سنة 1876، صدر القانون الأساسي للدولة العثمانية، الذي منح حيزا هاما للتعليم والمدارس التعليمية، حيث نص في المادة 15: التعليم حر، وكل عثماني يستطيع أن يتعلّم تعليما خصوصيا أو عموميا بشرط الموافقة على النظام، ونص في المادة 16: كل المدارس

[1] - أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق،ص 528.
[2] - نفسه، ص 529.
[3] - نفسه، ص 530.

تحت اشراف الدولة، وستعيّن الوسائل الموافقة لجعل تعليم كل العثمانيين واحدا، دون المساس بالتعاليم الدينية لكل طائفة.[1]

2 – التعليم الابتدائي ومدارس الصبية:

بدأ الاصلاح الحقيقي لمدارس الصبية في عهد التنظيمات، ففي فترة حكم السلطان عبد المجيد الأول، أصدر سنة 1845 خط همايوني أمر فيه بالقضاء على الجهل والارتقاء بمستوى التربية والثقافة، فقام مجلس المعارف بإعادة تنظيم مدارس الصبية، كالمواد التي تدرّس، واختيار المدرسين الأكفاء، والإلتزام بنظام الامتحانات، وهكذا يكون الاصلاح في مدارس الصبية قد دخل مرحلة جديدة سنة 1847، بعد التعليمات الصادرة من نظارة المعارف، والتي نصت على أن مدة التعليم في هذه المدارس تكون أربع سنوات، وتمنح فيه الأهمية للغة العثمانية.[2]

في سنة 1864 تأسست لجنة مدارس الصبية التي جاءت بتجديدات في مناهج هذه المدارس، وفي سنة 1869 صدرت قرارات في هذا الشأن ارتكزت على أربعة مواضيع أساسية هي : المواد الدراسية والامتحانات والمدرسين والقرارات المالية، بالإضافة إلى إجراءات أخرى كفتح مدرسة صبية في كل حي وقرية.

وقد حدث اصلاح آخر لمدارس الصبية سنة 1870، وذلك بإقامة مدارس جديدة باسم (ابتدائية) ليس في استانبول فقط بل في كافة أراضي الدولة العثمانية.[3]

وقد نص القانون الأساسي للدولة العثمانية الذي صدر سنة 1876، في المادة 114 : أن التعليم الابتدائي يكون إجباريا على جميع العثمانيين، أما طريقة اجراء هذه المادة، فستقرر في نظام خاص.[4]

[1] - القانون الأساسي للدولة العثمانية، مطبعة الآداب، بيروت، 1908، ص 6.
[2] - أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق،ص 532.
[3] - نفسه، ص 533.
[4] - القانون الأساسي للدولة العثمانية، مصدر سابق، ص 21.

3 –المؤسسات التعليمية المتوسطة:

أ – مدارس الرشدية : هي مدارس من النوع المتوسط تقوم بمهمة التعليم لما بعد مدارس الصبية (الابتدائية)، وتحضّر الطلاب للالتحاق بالمدارس العليا، وبعد ذلك أصبحت بعد مدارس الصبية وقبل المدارس الاعدادية التي تعتبر في مستوى الثانوية، ووافق مجلس المعارف على اعتبار مدارس الرشدية من النوع المتوسط، ولما بدأت المدارس الأولى تعطي ثمارا طيبة، أخذت أعدادها في الزيادة، خاصة في استانبول، ثم انتشرت في الولايات الأخرى الكبرى، ومنذ عام 1867 بدأت تلك المدارس في قبول الطلاب غير المسلمين، واكتسبت شكلها النظامي التام سنة 1869، حيث أصبحت تقام في كل قصبة مدرسة رشدية، ويتكفّل بنفقات بنائها (صندوق المعارف) في تلك الولاية، ويعين فيها معلم أو اثنين تبعا لعدد تلامذتها، وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات، وكان بإمكان خريجيها الالتحاق بالمدارس الاعدادية (الثانوية) بعد اجتياز الامتحان.[1]

وفيما يتعلق بمناهج الدراسة فيها فكانت تتمثل في: مبادئ العلوم الدينية، وقواعد اللغة العثمانية، والإملاء والإنشاء، وقواعد اللغتين العربية والفارسية، والخط والحساب والتاريخ والجغرافيا.

ب – دار المعارف : لقد ظهرت مؤسسة تعليمية جديدة في عهد التنظيمات سميت بدار المعارف، كانت تطبق نظاما تعليميا ومنهجا تدريسيا يفوق ما كان يجري تطبيقه في المدارس الرشدية، وكان هدفها تكوين الموظفين للعمل في النظام الإداري الجديد، إلى جانب إعداد الطلبة للالتحاق بالجامعة (دار الفنون)، وبدأت نشاطها التعليمي في 21 مارس 1850.[2]

[1] - أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق، ص 536.
[2] - نفسه، ص ص 537 و 539 .

ج – المدارس الاعدادية : بعد صدور لائحة تنظيمية سنة 1869 دخلت المدارس الاعدادية[1]الحياة التعليمية عند العثمانيين كمؤسسات متوسطة تأتي بعد المدارس الرشدية، وأوصت اللائحة بإقامة مدرسة اعدادية في كل قصبة يبلغ عدد سكانها ألف أسرة داخل أراضي الدولة العثمانية، وتكون في المستوى بعد المدارس الرشدية وقبل المدارس السلطانية، وكانت مهمتها اعداد الطلاب للالتحاق بالمدارس العليا، ويدرس فيها الطلبة المسلمون وغير المسلمين، يقضون فيها مرحلة دراسية لمدة ثلاث سنوات، يدرسون خلالها اللغة العثمانية واللغة الفرنسية والإنشاء والقوانين العثمانية والمنطق والاقتصاد (علم ثروات الأمم) والجغرافيا والتاريخ والجبر والحساب والهندسة والفيزياء والكيمياء والرسم.[2]

وكانت غالبية المدارس الجديدة (رشدية أو اعدادية) موجهة للفتيان الراغبين في الاندماج في صفوف الجيش، والمرشحين لأن يصبحوا ضباطا في المستقبل، والذين يتم دمجهم في المهنة العسكرية منذ سن عشر سنوات، ويجب عليهم أن يصبحوا من حيث المبدأ جنودا ممتازين، على دراية تامة بالعلوم وبالتقنيات الحديثة.[3]

د – المدارس السلطانية : تم فتح مدرسة سلطانية بحي (بك أوغلى)في عام 1868، وكان ذلك بمساعدة الحكومة الفرنسية، وقد اختير لها مبنى المدرسة العسكرية القديمة الذي عرف باسم (غلطة سراي)، وكان على رأس إدارتها مديران، أحدهما عثماني والثاني فرنسي، تحتوي على عشرة فصول، خمسة منها مستوى ابتدائي والخمسة الأخرى مستوى ثانوي (collège)، ودعي للتدريس فيها عدد من المدرسين الفرنسيين بالإضافة إلى المدرسين العثمانيين،[4] وبعد ذلك تم تخفيض عدد الصفوف ، فأصبح عددها تسعة، ثلاثة للإبتدائي، وثلاثة للثانوي، وثلاثة للعالي، وتم نقل المدرسة السلطانية في سنة 1873 إلى مبنى محاذي للسراي في

[1] - المدارس الاعدادية : مدارس أنشئت في الدولة العثمانية سنة 1869، وتعادل المرحلة الثانوية في حاضرنا، وسميت بالاعدادية لأنها كانت تعد الطلاب للمرحلة العليا. (سهيل صابان، مرجع سابق، ص 33).

[2] - أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق، ص 549.

[3] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص 97.

[4] - نفسه، ص 547.

حديقة الكلخانة، وأقيمت هناك مدرسة عالية تضم ثلاث شعب للعلوم والحقوق والآداب عرفت باسم (دار الفنون السلطانية)، فكانت شعبة الآداب تقوم بتدريس اللغات، علاوة على مواد أخرى مثل التاريخ والجغرافيا والفلسفة والمواد الإجتماعية والإنسانية، بينما تقوم شعبة العلوم بتدريس الفيزياء والكيمياء والهندسة والرياضيات.[1]

وقد أوصت اللائحة التنظيمية لعام 1869 بافتتاح مدارس في حواضر الولايات العثمانية، تكون بمثابة الصف الأعلى لمرحلة التعليم المتوسط، وسميت سلطانية نسبة إلى المدرسة السلطانية التي أقيمت عام 1868، ونصت اللائحة بإقامة تلك المدارس في كل ولاية وفي كل مدينة أو قصبة مركزية، تتشكل من قسمين، وحددت مدة التعليم فيها بست سنوات، وتتكون من شعبتين : آداب وعلوم، يلتحق بها الطلاب من كافة الرعايا العثمانيين، وأقيمت أول مدرسة من هذا الطراز خارج العاصمة استانبول في مركز ولاية كريت عرفت باسم المدرسة الكبرى.[2]

4 – مدرسة المعلمين (دار المعلمين): أقيمت مدرسة المعلمين (دار المعلمين) في استانبول بتاريخ 16 مارس 1848، وكانت أول المدارس التي ظهرت في الدولة العثمانية لتخريج المدرسين على النظام الحديث، وعيّن أحمد جودت باشا[3] أحد المشهورين من رجال الدولة والفكر كأول مدير لدار المعلمين، وهو الذي أعد اللائحة التنظيمية لها والتي نصت على أن الطلاب الذين سيتخرجون منها سيعيّنون كمعلمين في المدارس الرشدية، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.

وبعد افتتاح مدارس الصبية على الطراز الجديد (الابتدائي) قامت الدولة بفتح مدرسة معلمي الصبيان عام 1868 لتلبية احتياجات تلك المدارس من المعلمين، وبعد عام من ذلك ظهرت لوائح تنظيمية أعطت المكانة اللازمة لهذه المدارس، وأوصت بإقامة مدرسة أكبر

[1] - أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق، ص 548.
[2] - نفسه، ص 552.
[3] - أحمد جودت باشا : (1822- 1894) عالم ومؤرخ وسياسي عثماني، من أشهر المثقفين العثمانيين في القرن التاسع عشر، اشتهر في كثير من العلوم، ويتقن عدة لغات كالفارسية والعربية، وملم باللغات الفرنسية والبلغارية، وكان واسع العلم، ومخلصا للدولة، ومؤلفاته عديدة، أشهرها تاريخ آل عثمان المعروف بتاريخ جودت، ويعتبر من أهم مصادر التاريخ العثماني، يتناول أحداث الفترة الممتدة من عام 1774 إلى عام 1826. (جرجي زيدان، مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج 2، ط 2، مطبعة الهلال، القاهرة، 1922، ص 173).

للمعلمين في العاصمة استانبول لتلبية الحاجة المتزايدة للمدرسين في المدارس لجميع المستويات.[1]

وقد أقامت الدولة العثمانية سنة 1872 مدرسة دار المعلمين بالعاصمة استانبول ضمت مستويات الصبية والرشدية والإعدادية، وكانت مدة الدراسة في المستوى الأول سنتين، وفي المستويين الثاني والثالث حددت بثلاث سنوات.[2]

كانت اهتمامات الدولة العثمانية خلال عهد التنظيمات قد انصبت على تعليم الذكور، نظرا للضرورات العسكرية والإدارية، ولما تبين أهمية تعليم الإناث، أقامت الدولة سنة 1858 مدارس رشدية لتعليم الإناث، واقتضى الأمر تعيين مدرسات فيها، وبذلك ازدادت الحاجة إلى مدارس لتخريج المعلمات، وكانت أول مدرسة لذلك، هي (دار المعلمات) التي افتتحت في حي آيا صوفيا[3] بتاريخ 26 أبريل 1870، التحقت بها 45 طالبة، كما تم تعيين ثلاثة معلمين لهيئة التدريس أحدهم مدير، وثلاث معلمات للتطريز والرسم.[4]

5 – **التعليم العالي الحديث (دار الفنون):** ظهرت فكرة إقامة مؤسسة تعليمية عليا على الطراز الحديث تحت إسم (دار الفنون) في الدولة العثمانية أواسط القرن التاسع عشر، أي في عهد التنظيمات، وهي مؤسسة تعليمية عليا حديثة مدنية (الجامعة) بعيدة عن نظام المدرسة الاسلامية التقليدية.[5]

وكانت اللائحة التنظيمية التي أعدت سنة 1869 قد نصّت على أن دار الفنون العثمانية تتشكل من ثلاث شعب (كليات) منفصلة هي : شعبة الفلسفة والآداب، وشعبة العلوم الطبيعية والرياضيات، وشعبة الحقوق، وتكون الدراسة فيها أربع سنوات، تقدم في نهايتها رسالة التخرّج، ويلتحق بها خريجو المدرسة الإعدادية.

---

[1] - أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق، ص 540.

[2] - نفسه، ص 541.

[3] - آيا صوفيا : كنيسة أرثوذكسية بالقسطنطينية حولت إلى مسجد بعد الفتح العثماني سنة 1453، وأضيفت لها مآذنها الأربع الرفيعة، اتخذت نموذجا معماريا لعدة مساجد عظيمة شيّدت باستانبول. (محمد شفيق غربال وآخرون، مرجع سابق، مج 7، ص 3469).

[4] - أكمل الدين احسان أوغلي، المرجع سابق، ص 543.

[5] - نفسه، ص 554.

أما برامج التدريس فيها فقد اهتمت بالأعمال التي تعتمد على البحث والتنقيب، كما وضعت المحاضرات على غرار البرامج الفرنسية، وأدرج في شعبة الفلسفة والآداب تعليم اللغات الغربية كالفرنسية واللاتينية، إلى جانب اللغات الشرقية كالعربية والفارسية، أما برامج شعبة الحقوق فيتم فيها تدريس الفقه الاسلامي إلى جانب القانون المدني الفرنسي والقانون الدولي، وافتتحت دار الفنون العثمانية رسميا بتاريخ 20 فبراير 1870، وعيّن المثقف العثماني تحسين خوجة أفندي مديرا لها، والذي تولى تنظيم مختلف هياكلها، وفي سنة وفي سنة 1873 أمر ناظر المعارف[1] صفوت باشا بإقامة دار فنون جديدة تكون على نفس الأسس الخاصة بالمدرسة السلطانية في غلطة سراي، وسميت تلك الجامعة الجديدة (دار الفنون السلطانية)، وتتشكل من ثلاث مدارس عليا في الحقوق والعلوم والآداب، وبدأت عامها الدراسي الأول(1874– 1875)، وسنة بعد ذلك تم نشر اللوائح التنظيمية لها، والتي نصت على أن طلابها يقومون باعداد رسالة علمية في نهاية سنوات الدراسة الأربع.[2]

وشأنها في ذلك شأن غالبية المنشآت العامة الأخرى، فقد كانت هذه المدارس المختلفة مفتوحة من حيث المبدأ لجميع الرعايا العثمانيين، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني، والواقع أن المصلحين قد حرصوا كثيرا على هذا الدمج للطوائف، لأنهم كانوا يعتبرونه أحد شروط بقاء الدولة العثمانية.[3]

5– مدارس التعليم المهني:

* **مدرسة البيطرة العسكرية** : كانت حاجة الدولة العثمانية لبيطريين متخصّصين في الجيش، فاستقدمت إلى العاصمة استانبول خبيرا من بروسيا سنة 1841، وبدأ عمله بتنظيم دورة تدريبية لتعليم الجنود الشباب على فحص الخيول وعلاجها،[4] وكانت الدورة التدريبية تستغرق ثلاث سنوات، وتخرجت أول دفعة سنة 1845، ومنذ سنة 1849 تحول ذلك

[1] - ناظر المعارف : هو وزير التعليم وفق التنظيمات العثمانية.(مصطفى عبد الكريم الخطيب، مرجع سابق، ص 50).
[2] - أكمل الدين احسان أوغلى، المرجع السابق، ص 557.
[3] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص 94.
[4] - أكمل الدين احسان أوغلى، المرجع سابق، ص 562.

النشاط التعليمي إلى المدرسة الحربية بعد تأسيس قسم البيطرة بها، وتم استقدام مدرس متخصّص من فرنسا، وبذلك بدأ التعليم البيطري العالي، وكانت مدة الدراسة أربع سنوات، وتخرجت أول دفعة من الطلاب سنة 1853، واستطاع ذلك القسم أن يحافظ على وضعه حتى سنة 1872، حيث تحول إلى شعبة مستقلة داخل مدرسة الطب في غلطة سراي، مع تحديد مدة الدراسة في قسم البيطرة بثلاث سنوات.[1]

* **مدرسة الزراعة** : بدأت المحاولات الأولى في التعليم الزراعي في عهد التنظيمات، وذلك بإقامة مدرسة زراعية سنة 1847 بالقرب من العاصمة استانبول، وكان الهدف من إقامتها، تحسين مردود زراعة القطن، وتوفير المادة الأولية لمصنع النسيج الذي أقيم آنذاك، وفي نفس السنة حوّلت احدى المزارع إلى مركز تعليمي، وبدأت هناك عمليات التدريب على زراعة القطن، وكلّف أحد الخبراء الأجانب (وهو أمريكي) بالتعليم في المدرسة، ويساعده أغاطون أفندي، وهو أحد الشبان العثمانيين الذين درسوا العلوم الزراعية في فرنسا، إلى جانب المهندس الفرنسي كارينجه(karinge) الذي يقوم بتدريس اللغة الفرنسية، ويدرس بالمدرسة خمسون طالبا، منهم المسلمون وغير المسلمين.

في سنة 1850 تم ربط المدرسة بنظارة الأشغال العامة، وعيّن عليها حاجي بكير أغا مديرا، ولكن المدرسة ألغيت بعد سنة من ذلك بسبب غياب الطلبة لعدم وجود كتب مدرسية باللغة العثمانية.[2]

* **مدرسة الصناعة** : عندما شرعت الدولة العثمانية في إقامة المصانع الجديدة، ظهرت الحاجة لعمال متخصّصين، لذلك جرت محاولة لإقامة أول مدرسة صناعية سنة 1848 بإشراف أوهانسداديان أفندي (رئيس مصنع البارود) بهدف تكوين الفنيين، وخطّط للمدرسة أن تقوم بتدريس الرياضيات والكيمياء والمعادن والرسم وهندسة الأشغال، فتم اختيار الطلاب

[1] - أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق، 563.
[2] - نفسه، ص ص 565 – 566.

وتخصيص الرواتب لهم، غير أن عدم صرف رواتبهم أعاق استمرار التدريس وأغلقت المدرسة في النهاية.[1]

في سنة 1868 أقيمت مدرسة فنية عرفت باسم (مدرسة الحرف والصنائع)، تضم خمسة فصول بنظام داخلي، وتم اختيار عشرون طالبا بالمدرسة وأرسلوا إلى المدرسة الصناعية في باريس بتاريخ 13 يناير 1870 للدراسة في شتى فروعها، وكانت هذه المدرسة تدرّس الحدادة والسباكة والعمارة والنجارة وصناعة الأحذية والتجليد.[2]

* **مدرسة الإدارة المدنية :** قامت الدولة العثمانية في تاريخ 12 فبراير 1859 بإنشاء مدرسة الإدارة المدنية لتكوين الموظفين القادرين على إدارة المناصب المدنية مثل وظيفة المدراء، وهي المدرسة التي سميت سنة 1862 مدرسة أرباب الأقلام، وتشرف عليها نظارة المعارف (وزارة التعليم)، وتم اختيار عدد من الطلاب المؤهلين ليكونوا أول الدارسين فيها، وحددت مدة الدراسة فيها بسنتين، وكان عدد طلابها مائة طالب، يدرسون مواد التاريخ والجغرافيا والحساب والاقتصاد والنظم والقوانين الجديدة ومعاهدات الدولة العثمانية، وارتفعت مدة الدراسة فيها إلى أربع سنوات في تاريخ 30 أكتوبر 1867، وأدخلت على برامجها الدراسية مواد جديدة مثل القانون الدولي والمحاسبة واللغة الفرنسية.[3]

* **مدرسة الحقوق :** نهضت حركة الإصلاح في عهد التنظيمات لتنظيم المحاكم القضائية، وإعادة صياغة أصول المحاكمات على أسس جديدة، واقتضى ذلك تنشئة الإطارات القادرة على العمل في تلك الأجهزة، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، تم تأسيس (دار تدريس القوانين والنظم) في تاريخ 2 جويلية 1870، ومدة الدراسة فيها سنة واحدة، وكانت دار الفنون العثمانية التي أنشئت في نفس السنة تضم شعبة الحقوق، ونصّت اللائحة التنظيمية لها على أن خريجيها يمكنهم العمل في نظارة العدل، وممارسة مهنة المحاماة في شتى أنحاء الدولة

[1] - أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق، ص 667.
[2] - نفسه، ص 668.
[3] - نفسه، ص 571.

العثمانية، ومدة الدراسة في مدرسة الحقوق أربع سنوات، يحصل الطالب بعد اجتيازها على لقب دكتور.[1]

* **المدارس العسكرية :** أقيمت عدة مدارس عسكرية لتعليم الجيش العثماني التقنيات والفنون العسكرية الحديثة منذ منتصف القرن الثامن عشر، وفي عهد التنظيمات أنشئت مؤسسات تعليمية جديدة أضيفت إلى المدارس السابقة، والتجديدات الأكثر أهمية تتمثل في إنشاء مدرسة لأركان الحرب (أكاديمية عسكرية)، يدرّس فيها خبراء أوربيين.

7- مدارس الأقليات: أقيمت في عهد التنظيمات العثمانية عدة مدارس للأقليات التي كانت ضمن رعايا الدولة العثمانية، والتي عرفت تطورا سريعا في هذه الفترة، ففي عام 1871 كان للطائفة الأرمينية وحدها 48 مدرسة في استانبول و469 منشأة تعليمية منتشرة عبر الأناضول، أما طائفة اليهود الأقل عددا فلم يكونوا يحوزون بعد غير مجموعة قليلة من المنشآت التعليمية التي أنشأتها الطوائف، إضافة إلى المدارس العديدة الموجهة أساسا للأقليات، والتي أقامتها مختلف الهيئات التبشيرية، مثل مدرسة روبيرت (Robert) التي أنشئت عام 1863 في (بيبيك) إحدى قرى الضفة الأوربية للبسفور، والتي أقامتها البعثات البروتستانتية[2] الأميريكية.[3]

إن كثرة مدارس الأقليات اعتبره البعض استعمار ثقافي، والقادة العثمانيون قد أدركوا ذلك، لأن هذه المدارس سوف تساهم في اليقظة القومية لتلك الأقليات، ولكن الدولة العثمانية كانت بحاجة إلى تعاطف الرأي العام الغربي، وأن الحرية الممنوحة لغير المسلمين في مجال التعليم تشكّل في نظر هذا الرأي العام احدى علامات الانفتاح العثماني على افكار التقدم

[1] - أكمل الدين احسان أوغلى، مرجع سابق، ص ص 574 – 575.
[2] - البروتستانتية : مذهب مسيحي نشأ عن حركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر (1483 – 1546) يدعو من خلالها إلى تحرير الفرد من سلطة الكنيسة، وجعله يكون مسؤولا أمام الله وحده. (مصطفى عبد الكريم الخطيب، مرجع سابق، ص 76).
[3] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص ص 95، 96.

من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الهيئات التعليمية للأقليات توفر تعليما لا يكلف الدولة العثمانية شيئا.[1]

8 – مدرسة (دار الشفقة) : وهي مدرسة للأطفال والبالغين مخصصة لليتامى، أنشئت في استانبول سنة 1873، ذات برنامج علمي، تتوفر على شعبة لتعليم تقنيات الاتصال والبرق (التلغراف)، وبهذه الصفة فإنها قد لعبت دورا أساسيا في تطوير وسائل الاتصال الحديثة في الدولة العثمانية.[2]

وعلى العموم، فالدولة العثمانية أنشأت شبكة واسعة من المدارس العسكرية والمدنية في مختلف المراحل التعليمية، وأقامت دورا لتأهيل المعلمين لجميع تلك المراحل، وفتحت باب التعليم أمام البنات حتى الجامعة، ونظمت وزارة المعارف ودوائرها حتى أصبحت قادرة على إدارة تلك الشبكة الواسعة وتطويرها، ومدت ذلك التعليم بكل مراحله، ولو بشكل مصغر إلى الولايات العثمانية، وأنشأت (مجالس معارف) في تلك الولايات، وتابعت الدولة إرسال البعثات التعليمية إلى أوربا، كما عمدت أيضا الاستفادة من استشارات خبراء الدول الأوبية في ميدان التربية ومناهج التعليم.[3]

ثانيا – المواقف الداخلية والخارجية من الاصلاحات العثمانية:

1– المواقف الداخلية:

اختلفت مواقف الشرائح الاجتماعية في الدولة العثمانية بخصوص الاصلاحات والتنظيمات العثمانية من شريحة لأخرى حسب مصالح كل فئة اجتماعية.

وأول الفئات المعارضة للإصلاحات نجد عناصر الانكشارية الذين قاوموا كل تغيير أو إصلاح من شأنه أن يمس امتيازاتهم ووجودهم، وقد استعان أفراد الانكشارية برجال الدين الذين رأوا أن التعليم العسكري من الأمور التي لم يعرفها الإسلام، وأن الفتوحات الإسلامية الكبرى قد تمت دون حاجة إلى مثله، وأن التعليم العسكري على النمط الغربي بدعة من بدع

[1] - روبير مونتران، مرجع سابق، ص 97.
[2] - نفسه، ص 93.
[3] - أكمل الدين احسان أوغلى، مج 1، مرجع سابق، ص 410.

الكفار، وأن الأخذ به لا يعدو أن يكون تشبها بالكفار، ومن مبادئ الاسلام أنه من تشبه بقوم فهو منهم.[1]

كما قوبلت هذه الاصلاحات بمعارضة نشطة من جانب العناصر المحافظة، التي خشيت في آن واحد من فقدان امتيازاتها ومن تطور جد موسوم بالأفكار وبالتقنيات الأوربية الغربية.[2]

وقد أدرك بعض رجال الاصلاح في الدولة العثمانية مدى زعزعة الاصلاحات العلمانية الجديدة للأوضاع الداخلية، خاصة بعد تنفيذها دون سياسة حكيمة، مما جعل بعض فئات المجتمع العثماني يمقتون هذه الإصلاحات واعتبروها مسؤولة عن متاعبهم.[3]

وكان موقف فئات اجتماعية أخرى من الاصلاحات والتنظيمات العثمانية موقفا معاديا، خاصة وأن الطبقة المتعلمة الوحيدة كانت هي طبقة العلماء (رجال الدين)، الذين لم يجدوا من الأسباب ما يدعوهم إلى تغيير الأوضاع القديمة.

وقد انضم إلى معارضة الاصلاحات المستفيدون من الأوضاع القديمة، بما في ذلك حكام الولايات، والملتزمون الذين كانوا يخشون أن تقضي تقوية السلطة المركزية على امتيازاتهم، ورجال الدين اليونانيون الذين كانوا يخشون أن يتساوى المسيحيون الآخرون معهم.[4]

كما لاقت هذه الاصلاحات معارضة شديدة في عدة أقاليم التي عرفت ثورات، مثل البوسنة وألبانيا، وكذلك القوى التقليدية المحافظة التي رأت في هذه الاصلاحات تناقضا مع مبادئ الإسلام، خاصة شيوخ الطرق الصوفية الذين أظهروا امتعاضهم الشديد لهذه الاصلاحات المستمدة من النظم الغربية.[5]

[1] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 185.
[2] - روبير مونتران، مرجع سابق، الجزء الأول، ص 411.
[3] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 186.
[4] - نفسه، ص 202.
[5] - ThéophileleLavllée, op.cit., p. 497.

وقد بدأت معارضة أعيان الأقاليم لهذه الإصلاحات منذ عهد السلطان سليم الثالث، الذي واجه مشاكل داخلية وخارجية امتصت قدرا كبيرا من نشاطه، مما كبد الحكومة العثمانية كثيرا من النفقات، وضعضع هيبتها، وأرغم السلطان على إرسال قواته لمحاربتهم،[1] وشهد عهده صراعا مستمرا مع أعيان الأناضول والبلقان، خاصة بعد أن ظهر للأعيان أن وضعهم الإجتماعي أصبح في خطر طالما لا يحظى بالاعتراف القانوني، في حين أن السلطان ورجال الإدارة قد أيقنوا أن الأعيان كانوا يهددون سلطة الحكومة بما لهم من قوة ونفوذ في المجتمعات المحلية.[2]

ومن أهم الأعيان المعارضين أوغلو عثمان باشا أحد الأعيان في حوض نهر الدانوب، والذي أصبح من أقوى الأعيان، بعد أن اجتذب إلى خدمته آلاف الأشخاص ورفض دفع الضرائب والإعتراف بسلطة الحكام الذين عينهم السلطان وعارض الإصلاحات الجديدة، وهذا ما أرغم السلطان على عقد الصلح مع الأعيان ومنحهم صلاحيات غير محدودة بهدف ضمان مساعدتهم ضد أعداء الدولة، خاصة بعد أن كثر خصوم الإصلاح في استانبول، وبدء حرب جديدة ضد فرنسا عام 1798 بسبب حملة نابليون بونابرت على مصر.[3]

وقد أصدر السلطان سليم الثالث عام 1805 فرمان يقضي باختيار ألمع شباب الإنكشارية وسائر فرق الدولة للخدمة في الجيش الجديد الذي أنشأه في إطار الإصلاحات العسكرية، التي اتخذتها الدولة العثمانية، وقد أدى هذا الإجراء إلى سخط الأعيان الذين خشوا أن يحرموا من اكفأ رجالهم، وأن يشتد ساعد الجيش العثماني، بحيث يستطيع القضاء على الاستقلال الذي تمتعوا به، وتحالف الأعيان مع القوى المحافظة في استانبول بزعامة حافظ اسماعيل آغا، الذي دبر مؤامرة تقضي بالزحف على استانبول بهدف خلع السلطان، والقضاء على النظام الجديد، خاصة وأن الانكشارية قد صمموا على مقاومة كل تغيير أو

[1] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 181.
[2] - نفسه، ص 183.
[3] - نفسه، ص 184.

إصلاح من شأنه أن يمس امتيازاتهم ووجودهم،[1] وبذلك تمكن المحافظون والمعارضون أن يوقفوا الإصلاح، حيث اضطر السلطان إلى الاستغناء عن مستشاريه المصلحين، وأن يعهد بالصدارة العظمى إلى آغا الإنكشارية.

وقد أدى هذا الوضع إلى تمرد عام 1807 قامت به القوات المساعدة ضد ارتداء الملابس الأوربية، فنشبت ثورة شعبية قضت على دعاة الإصلاح، ثم انضم شيخ الإسلام إلى الإنكشارية في التحريض على خلع السلطان، لاعتقاده أن أعماله الإصلاحية تعد خرقا للمبادئ الدينية التي أقرها القرآن الكريم.

وقد أرغمت هذه الضغوط السلطان سليم الثالث التنازل عن الحكم، وتولى العرش مصطفى الرابع، مرشح المعارضين للإصلاحات، إلا أنه ما لبث أن أصبح ألعوبة في أيدي من وضعوه في مركز السلطة، ولم يمض وقت طويل حتى صدر فرمان يقضي بإلغاء كل المدارس والمؤسسات والإصلاحات المرتبطة بها.[2]

وتجدر الإشارة إلى بعض العلماء الذين عبروا عن تأييدهم للإصلاح، وقدموا دلائل مقنعة بخصوص اصلاح القوات العسكرية العثمانية، تمهيدا للجهاد ضد (الكفار)، وإن الواجب الديني يقضي بناء جيش قوي، لاسيما وأن الدولة العثمانية كانت تعاني من الضعف والانحلال، وكانت قد منيت بهزائم متكررة من طرف الدول الأوربية الكبرى خاصة روسيا القيصرية.[3]

وعندما تولى السلطان محمود الثاني الحكم عام 1808، كان المعارضون للإصلاح قد سيطروا على الحكم، دون أن يدروا أن السلطان الجديد رجلا قويا استطاع بمضي الوقت أن

[1] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 185.
[2] - نفسه، ص 186.
[3] - سيار الجميل، مرجع سابق، ص 381.

يقضي على المتمردين، وأن يوطد الإصلاحات على أسس عصرية، وأن يضع حدّا للإصلاح التقليدي، باذلا كل جهده لإنقاذ الدولة العثمانية من الانهيار.[1]

لقد تمرد بعض قادة الانكشارية سنة 1826، وأصروا على النضال في سبيل تحطيم البرنامج الاصلاحي، والوقوف ضده، ولكن السلطان محمود الثاني طلب منهم الاستسلام وعدم معارضة حركة الإصلاح، لكنهم أصروا على موقفهم، فكانت (الواقعة الخيرية)، وهي المعركة التي قتل فيها الألاف من عناصر الانكشارية، وتقرر بعدها إلغاء الانكشارية وفرقها وأنظمتها في جميع أراضي الدولة العثمانية، وحلت محلها تنظيمات عسكرية جديدة (النظام الجديد).[2]

وبعد صدور خط شريف كلخانة عام 1839 الخاص بالإصلاحات في الدولة العثمانية، اختلفت مواقف الشرائح الاجتماعية بشأنه، وكل شريحة فسرته حسب فهمها له، فالمسلمون بوجه عام لم يرحبوا بالتنازلات التي حصل عليها غير المسلمين، مما أدى إلى معارضة الزعماء الدينيين والأعيان[3] المسلمين، بل وبعض الحكام وإثارتهم للسكان المسلمين، في حين تسبب الرعايا[4] غير المسلمين، بعد أن تحركت آمالهم، في القلاقل والثورات، مثل ثورات مسيحيو بلغاريا، وفي نفس الوقت سعى الأغوات[5] والأشراف المسلمون في الروميللي[6] والأناضول إلى المحافظة على النظام الاجتماعي التقليدي الذي يستند إلى مبادئ الشريعة الاسلامية.[7]

---

[1] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع السابق، ص 187.

[2] - سيار الجميل، مرجع سابق، ص 387.

[3]- الأعيان: هم أشراف البلد، ويطلق على فئة اقطاعية بدأت تمارس نفوذها منذ القرن الثامن عشر الميلادي في مختلف أنحاء الدولة العثمانية، وأصبحت ذات امتيازات وصلاحيات واسعة، وقد قضى عليها السلطان محمود الثاني بعد صراع طويل ضدها، وهو الإسم الذي أطلق أيضا على الوسطاء الذين يقومون بتنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع العثماني في المدن والقرى، ويشمل بشكل عام القاضي والمفتي والمدرس وشيخ الطريقة وكبار ضباط الجيش وكبار التجار. (سهيل صابان، مرجع سابق، ص 33).

[4] - الرعايا: بمعنى المواطنين العثمانيين المطيعين للدولة، وتستعمل على وجه الخصوص للقرويين الذين يدفعون الضرائب، وقد أصبح هذا المصطلح فيما بعد يطلق على غير المسلمين من أتباع الدولة العثمانية. (نفسه، ص 128).

[5] - الأغوات مفرده آغا، مصطلح من أصل فارسي، ويعني السيد، وقد استعمله العثمانيون لدلالات كثيرة، منها إطلاقه على ضباط الجيش الانكشاري، ومنها أيضا صاحب المنصب العالي، وفي الفترة الأخيرة من العهد العثماني أصبح يطلق على الشخص الكريم صاحب المكانة العالية في المجتمع، وصاحب الفضيلة. (نفسه، ص 15).

[6] - الروملي : لفظ تركي معناه بلاد الروم، أطلقه العثمانيون للدلالة على الأقاليم العثمانية الواقعة في أوربا (تراقيا، مقدونيا، بلغاريا، صربيا وألبانيا)، من أشهر مدنه سالونيكوأدرنة. (عبد الكريم الخطيب، مرجع سابق، ص 214).

[7] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 203.

وعموما كانت معارضة واسعة النطاق من قبل رجال الدين والفئات الاقطاعية والتقليدية والمؤسسة الوقفية ضد الاصلاحات، إذ يعدونها تقليدا للأوربيين، واقتباسا لنظمهم وأعرافهم وأفكارهم، وهي حسب رأيهم مخالفة للشرع الإسلامي، وقد تحول هذا الصدام الفكري حول الاصلاح إلى صدام مسلح، فانفجرت ثورات كثيرة في بعض الأقاليم كما رأينا سابقا.[1]

ولم تقتصر معارضة الاصلاحات والتنظيمات العثمانية على الإقطاعيين وحلفائهم من الأعيان والولاة ورجال الدين، بل شملت فئات شعبية في المدن، مثل فئات الحرفيين التي كانت تعيش في فترة التنظيمات عصر مأزقها التاريخي، وذلك من حيث استشعارها بخطر غزو السلع الأوربية من جهة، وبخطر تهديد بنيتها التنظيمية من جهة أخرى،[2] ذلك أن بنيتها كانت جزءا من بنية نظام المدينة وسلطاتها التقليدية الموروثة، المتمثلة في الطرق وشيوخ الحرفة والنقباء[3]والأشراف،[4] فجاءت التنظيمات بدعوتها إلى استحداث أطر وأساليب إدارية جديدة تغفل وجود هذا التنظيم الأهلي وفعاليته في الحياة السياسية المدينية.[5]

أما الفلاحون، فوجدوا في التنظيمات مرجعا لتأكيد المطالبة بالمساواة في توزيع الضرائب، والحد من سلطة الإقطاعيين والملتزمين.

أما الإقطاعيون في الأرياف والأعيان في المدن، فإنهم وجدوا في التنظيمات حدا لنفوذهم وأشكال ممارسة سلطتهم، فافتعلوا الأزمات الداخلية لعرقلة تطبيق هذه الاصلاحات والتنظيمات، وأماالحرفيون فقد شكّلوا قاعدة التحرك في مواجهة كل ما اعتبر في تجربتهم المعاشة مصدر خلل للحياة الحرفية المدينية.[6]

---

[1] - سيار الجميل، مرجع سابق، ص 407.

[2] - وجيه كوثراني، مرجع سابق، ص 83.

[3] - النقباء: مفرده نقيب، وهو أمين القوم ومقدمهم الذي يتعرف عن أخبارهم وينقب عن أحوالهم. (مصطفى عبد الكريم الخطيب، مرجع سابق، ص 425).

[4] - الأشراف: لقب جماعة من الناس يجمع بينهم الانتساب إلى ذرية الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، تشكلت منهم عبر التاريخ طبقة اجتماعية مرموقة، اكتسبت مكانتها من احترام المجتمع لنسبها، ظهر من بين أفرادها الكثير من العلماء والفتين والقضاة ورؤساء الطرق الدينية، ولعب الوجهاء منهم دورا كبيرا في الحياة العامة خاصة نقيب الأشراف، الذي كان له تأثيره الواضح في الإدارة والسياسة على مستوى الدولة أو الاقليم. (نفسه، ص 31).

[5] - وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص 84.

[6] - نفسه، ص 85.

من الأمور المناهضة للحركة الإصلاحية في الدولة العثمانية أن الغالبية العظمى من العثمانيين يرون أنها دخيلة عليهم، ولا جدوى من الأخذ بها، وهكذا لم تكن الظروف الاجتماعية مناسبة للقيام بهذه الإصلاحات، حيث أنها لم تشمل كل المجالات، هذا فضلا عن الرجال الذين كلفوا بتنفيذ تلك الإصلاحات في الدولة العثمانية لم يكونوا من أهل الخبرة وذوي الكفاءة للقيام بمهماتهم على الوجه الأكمل إضافة إلى أن حركة التنظيمات لم تستوعب حقيقة الحضارة الأوربية، بل اكتفت بالمظاهر الخارجية والشكلية بغير فهم لفلسفتها بعمق، وأكثر من ذلك فإن الغالبية من العثمانيين رأوا في حركة التنظيمات تدخل من جانب الأوربيين بهدف محاولة القضاء على الدولة العثمانية وليس إصلاحها ونهضتها.[1]

والمشكلة في تطبيق التنظيمات لم يكن لها وجه محلي معارض فحسب، لقد كان لها أيضا وجهها الحكومي الكامن في العجز عن بناء إدارة واسعة وقادرة على تلبية اتساع الدولة، وعلى بناء جيش نظامي قادر على تغطية أمن كل الولايات، وعلى إقامة شبكة من المواصلات التي تؤمن سرعة انتقال السلع فحسب، وإنما أيضا وبشكل أساسي سرعة وصول القرار الإداري وتنفيذه.[2]

2 – المواقف الخارجية :

تعاملت الدول الغربية تجاه إصلاحات الدولة العثمانية على ضوء ما يخدم مصالحها، واهتمامها بالتجارة والاقتصاد، ومن ثم اقترحت الدول الغربية إجراءات إصلاحية تتلائم تحقيق هذه المصالح، وسعت إلى تنفيذها بسرعة دون الأخذ بعين الاعتبار حقيقة المشاكل التي تواجه العثمانيين عند تنفيذ الإصلاحات.

كما ضغطت القوى الغربية لاتمام بعض الاصلاحات، باستغلال الأقليات المسيحية من أجل هدم الدولة العثمانية والسيطرة عليها، وكذلك استغلال بعض الاصلاحات لخدمة أهدافها

[1] - جمال الدين فالح الكيلاني، تاريخ الدولة العثمانية، ط 1، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم، فاس، 2013، ص 85.
[2] - وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص 118.

بصورة أكثر فعالية على حساب شعوب المسلمين،[1] فقد سعت فرنسا إلى حماية الكاثوليك[2] في الدولة العثمانية، كما عملت روسيا على حماية الأرثوذكس، وسعى البريطانيون والأمريكيون إلى تحويل مسيحي الكنائس الشرقية إلى الكنيسة البروتستانتية، وكانت روسيا مناهضة للإصلاحات والتنظيمات العثمانية، وبريطانيا مؤيدة لها، لأن روسيا ترى في تلك الإصلاحات والتنظيمات حائلا دون تحقيق أطماعها، بينما بريطانيا ترى فيها معينا لها على تحقيق أطماعها.[3]

وبعد صدور مراسيم التنظيمات العثمانية في عهد السلطان عبد المجيد الأول، خاصة خطي كلخانة وهمايون اللذان أكدا على إجراء اصلاحات شاملة وأساسية في عدة مجالات، كالمالية والمواصلات والمعارف والزراعة والتجارة والخدمات، جاءت ردود الفعل للدول الأوربية، فقد أيدتها بريطانيا وفرنسا، لأنها عملت على ادخال النظم الأوربية إلى الدولة العثمانية.[4]

لقد كانت الاصلاحات والتنظيمات العثمانية وسيلة استخدمتها بريطانيا لإضعاف نفوذ السلطان، وتقييد الحكومة العثمانية، وإشاعة الفوضى والإضطراب بين الطوائف والقوميات، مما أدى إلى ضعف الدولة العثمانية بعد فترة، وزوالها بعد ذلك،[5] وجاء تأكيد موقف بريطانيا من الاصلاحات العثمانية عن طريق وزير خارجيتها اللورد كلارندون (Clarindon) (1865– 1866) الذي كان يرى أن الطريقة الوحيدة لإصلاح الدولة العثمانية هي إزالتها على سطح الأرض كلية.[6]

[1] - نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1، القاهرة، 1996، ص ص 222 – 223.

[2] - كاثوليك: مذهب من مذاهب الدين المسيحي يتبع الكنيسة الرومانية، مأخوذ من لفظ جاثليك، أي رئيس الأساقفة.(مصطفى عبد الكريم الخطيب، مرجع سابق، ص 359).

[3] - عبد العزيز سليمان فواز، مرجع سابق، ص 170.

[4] - سيار الجميل، مرجع سابق، ص 393.

[5] - موفق بني المرجة، مرجع سابق، ص 72.

[6] - نفسه، ص 73.

في سنة 1875 انفجرت ثورة شعبية في البوسنة والهرسك بسبب اثقال كاهل السكان بالضرائب، وهذا الحدث أدخل المنطقة في أزمة دولية، كانت بدايتها بتدخل دبلوماسي من الدول الكبرى لدى الدولة العثمانية، ولكن اخفاق المفاوضات أدى إلى نزاع بين روسيا والدولة العثمانية،[1]وقد حاولت النمسا أن تهدئ النزاع، وطلبت من السلطان عبد العزيز القيام بإصلاحات، كما طالبت دول أخرى كألمانيا وفرنسا بإصلاحات مباشرة مع التهديد بالعقوبات، فثارت قوميات أخرى في الجبل الأسود، هذه الأحداث أثّرت على الدولة العثمانية، مما أدى إلى خلع السلطان عبد العزيز سنة 1876.[2]

وقد أشعلت بوادر النهضة التي جاءت بها الاصلاحات العثمانية نيران الحقد الدفين لدى خصوم الدولة العثمانية، خاصة الدول الأوربية الكبرى كفرنسا وبريطانيا وروسيا، وخافوا من صحوة (الرجل المريض)،[3] لاسيما بعد أن عادت للمنطقة أهميتها الاستراتيجية العالمية، فبدأوا يقلبون صفحات دفاترهم القديمة، ويستخدمون الارساليات التبشيرية، ويثيرون الأقليات الطائفية والمذهبية والعرقية، ويرددون مسألة (الامتيازات الأجنبية)[4] التي ترجع جذورها إلى أيام السلطان سليمان القانوني الذي عقد مع ملك فرنسا فرانسوا الأول أول معاهدة صداقة وتجارة في تاريخ فبراير 1535، وأصبح الانجليز والفرنسيون وفيما بعد الروس، يستغلون هذه الامتيازات لإثارة النعرات الطائفية وحماية عملائهم، وتغطية نشاطاتهم التخريبية لاسقاط الدولة العثمانية.[5]

[1] - نور الدين حاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا والعالم، ج 2، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1995، ص 320.
[2] - نفسه، ص 331.
[3] - الرجل المريض: مصطلح أطلق على الدولة العثمانية من طرف قيصر روسيا نقولا الأول عام 1853 للدلالة على ضعفها الشديد. (سهيل صابان، مرجع سابق، ص 123).
[4] - الامتيازات الأجنبية: هي الحقوق والتسهيلات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة، أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها وانحطاطها، وسمحت هذه الامتيازات للدول الأجنبية بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية. (نفسه، ص 36).
[5] - موفق بني المرجة، المرجع سابق، ص 75.

وهذه الامتيازات التي منحت لرعايا الدول الأجنبية المقيمين في أراضي الدولة العثمانية، أو السائحين فيها، أو المارين بأراضيها، لم يتمتع بمثلها العثمانيون أنفسهم وكانت بمثابة سلاح فتاك، استخدمته الدول الأجنبية ضد الدولة العثمانية.[1]

ثالثا – تأثير الإصلاح على المجتمع العثماني:

إن سلاطين الدولة العثمانية وحاشيتهم من كبار الموظفين خلال فترة الاصلاحات والتنظيمات كانوا أول المتأثرين بالتجديدات الحديثة المقتبسة عن الغرب، واقتداءا بهذه الفئة الحاكمة، تتبنى الارستقراطية[2] العثمانية أسلوب الحياة الأوربي، وتصبح اللغة الفرنسية بالنسبة للكثيرين من أفرادها لغتهم الثانية، وتزداد ترجمات المؤلفات الفرنسية، وبشكل متزايد يتأثر اختيار الثياب وتأثيث المنازل والزخرفة والعمارة وتنسيق الحدائق بالأساليب الغربية.

كما أن هذا التأثير من جانب الغرب، خاصة من جانب فرنسا، مسّ الفكر السياسي، فأفكار الثورة الفرنسية، ومفهومي الملكية الدستورية والحرية، سوف تميز فكر الفئات المثقفة، وسرعان ما سوف تجتذب الحركة الرومانسية جيلا من الأدباء العثمانيين والمؤرخين، أبرزهم أحمد وفيق باشا[3] الذي أدخل المفاهيم التاريخية الجديدة ليس على حياة السلاطين، بل على المراحل الكبرى للتاريخ العثماني، وقد حذا حذوه المؤرخ مصطفى نوري باشا (1824 – 1890) الذي ألف كتاب (نتائج الأحداث)، وهو عبارة عن تركيب للتاريخ العثماني، يتناول فيه أسباب ونتائج الأحداث، ودراسة المؤسسات والمشكلات الاقتصادية.[4]

ونظرا لاعتماد العثمانيين على المدرسين والخبراء الفرنسيين، تأثر بعض العثمانيين بأفكار الثورة الفرنسية كما ذكرنا، هذه الأفكار أثرت في التفكير السائد، خاصة المبادئ الحرة، كالحرية والإخاء والمساواة، واكتسبت تلك المبادئ صفات سياسية ضد السلطات المطلقة في

[1] - سيار الجميل، مرجع سابق، ص 503.
[2] - أرستقراطية : لفظ يوناني بمعنى سلطة خواص الناس أو الحكم بواسطة أحسن المواطنين، وتمثل الأرستقراطية أرقى طبقات المجتمع. (محمد شفيق غربال وآخرون، مرجع سابق، مج 1، ص 227).
[3] - أحمد وفيق باشا : (1823 – 1891) من أهم المثقفين العثمانيين للقرن التاسع عشر، ومؤرخ بارز، ألف عدة مؤلفات من أشهرها كتاب (موجز التاريخ العثماني). (روبير مونتران، مرجع سابق، ص 463).
[4] - نفسه، ص 464.

كل من الدولة والمجتمع العثماني،[1] ومعنى ذلك البحث عن الوسائل التي تحقق تلك الأفكار والمبادئ على أرض الواقع، فكان هناك المطالبة بالدستور والحكومات التمثيلية، وحكم القانون، والإضراب، والإنتخابات، وتحديد السلطات، والحريات العامة والصحافة، أي القضاء على النقائص التي خلفها أولئك الذين حكموا قرونا طويلة،[2] وعلى العموم كان تأثير الإصلاح في القرن التاسع عشر على كثير من المجالات، منها الفنون الموسيقية، مع قدوم أوركسترات أوربية إلى استانبول، واستيراد الآلات الموسيقية الغربية مثل البيانو التي انتشرت بين سيدات الطبقة الأرستقراطية.[3]

وكان الرسم الزيتي الحديث محل احترام في البلاط السلطاني وفي الأوساط الاجتماعية الراقية، كما شهدت الزخرفة والعمارة الغربيتان توسعا سريعا، مما أدى أحيانا إلى وجود فن مختلط ومتنوع، وعلى العموم فإن جميع مجالات الثقافة عرفت تأثرا بالتجديدات الحديثة التي حملتها الاصلاحات، خاصة في المدن بشكل يتميز بالحيوية بين أوساط الطبقات الراقية في المجتمع، لكن الأرياف وأحياء المدن الشعبية واصلت الحياة في عالم ثقافي تقليدي ذو صبغة إسلامية.[4]

[1] - سيار الجميل، مرجع سابق، ص 383.
[2] - نفسه، ص 384.
[3] - روبير مونتران، المرجع سابق، ص 473.
[4] - نفسه، ص 474.

الخاتمة

الخـــــاتمــة

تناولنا في هذا البحث إصلاح التعليم في الدولة العثمانية في الفترة الممتدة من سنة 1789 إلى غاية سنة 1876، وهي الفترة المتزامنة لحكم السلطان سليم الثالث والسلطان محمود الثاني والسلطان عبد المجيد الأول والسلطان عبد العزيز، فترة تفوق ثمانية عقود من الزمن، عرف خلالهاالعالم بصفة عامة، والدولة العثمانية بصفة خاصة تغييرات جذرية، أدت إلى تحول الأوضاع السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية تحولا عميقا.

وخلال بحثنا لتلك التحولات والإصلاحات العثمانية المتعلقة بمجال التعليم والمدارس التعليمية، توصلنا إلى بعض النتائج، نلخصها فيما يلي:

1 – إن حركة الاصلاح في الدولة العثمانية بدأت في النصف الأول للقرن الثامن عشر، رغم وجود بعض المحاولات الأولى للإصلاح خلال القرن السابع عشر، والتي قام بها بعض السلاطين والمثقفين العثمانيين.

2 – إن حركة الاصلاح التي قامت بها الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر، قد ركزت على الجانب العسكري دون الجوانب الأخرى، نظرا للظروف الدولية، المتمثلة في مختلف الضغوطات التي مارستها الدول الكبرى، خاصة روسيا القيصرية، وأطماعها التوسعية على حساب أراضي الدولة العثمانية، لذلك ركزت هذه الاصلاحات على الجانب العسكري، بهدف تجديد قوتها العسكرية، حتى تصبح قادرة على التصدي للأخطار الخارجية المحدقة بالدولة العثمانية.

3 – إن الاصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية، مستوحاة أو مقتبسة من قوانين وأنظمة الدول الأوربية، خاصة قوانين ونظم فرنسا.

4 – إن الاصلاحات العثمانية كانت ضرورية، نظرا للتأخر الحضاري، والجمود الفكري، والتخلف الاقتصادي، الذي عرفته الدولة العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في حين شهدت الدول الغربية قفزة حضارية شملت جميع المجالات.

5 – إن الاصلاحات العثمانية في مجال التعليم والمؤسسات التعليمية، قد بدأت بالمدارس العسكرية ومختلف المؤسسات التعليمية التي لها علاقة مباشرة بالجيش والبحرية خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ثم توسعت تلك الاصلاحات بعد ذلك إلى المدارس والمؤسسات التعليمية المدنية.

6 – كانت الاصلاحات العثمانية في بدايتها، متسمة بطابع السطحية والعمومية، دون إجراء تغييرات عميقة على هياكل وأجهزة الدولة، ومختلف قوانينها، حتى يتسنى لمختلف شرائح المجتمع العثماني التقليدي التأقلم معها، وتقبل تلك التغييرات والتجديدات التي جاءت بها مختلف الإصلاحات، علما بأنها مستوحاة من نظم المجتمعات الأوربية المسيحية التي تختلف اختلافا جذريا عن المجتمع العثماني الإسلامي، وعاداته وتقاليده الشرقية.

7 – كانت الاصلاحات العثمانية قبل فترة التنظيمات، غير مدونة في مواثيق رسمية، وإنما كانت عبارة عن مبادرات من طرف السلاطين، وبعض رجال الدولة المقتنعين بالفكر الإصلاحي، والمعجبين بأفكار التجديد، والتطور الحضاري للدول

الأوربية، وخلال فترة التنظيمات، أصبحت مختلف الاصلاحات العثمانية رسمية ومدونة في شكل مواثيق وقوانين، أبرزها خطي كلخانة وهمايون.

8 – كانت معظم الاصلاحات العثمانية في مجال التعليم والمؤسسات التعليمية، مقتبسة من النماذج الغربية، خاصة أنظمة التعليم والمدارس العليا،المتواجدة في العواصم الأوربية الكبرى، كباريس ولندن وفيينا، وكان الاقتباس العثماني لنماذج المدارس الأوربية حتى في شكلها العمراني.

9 – اختلاف مواقف مختلف شرائح المجتمع العثماني من هذه الاصلاحات، بين معارض ومؤيد، حسب مصالح كل فئة اجتماعية.

10 – النجاح النسبي لهذه الاصلاحات، نظرا لكثرة العراقيل التي واجهت تطبيقها، وطبيعة المجتمع العثماني المتمسك بدينه وتقاليده.

11 – بفضل الاصلاحات العثمانية تكوّن جيل من المصلحين العثمانيين استطاعوا أن يواكبوا العصر دون تخليهم عن خصوصياتهم الثقافية.

الملاحق

ملحق رقم 1:

شعار الدولة العثمانية

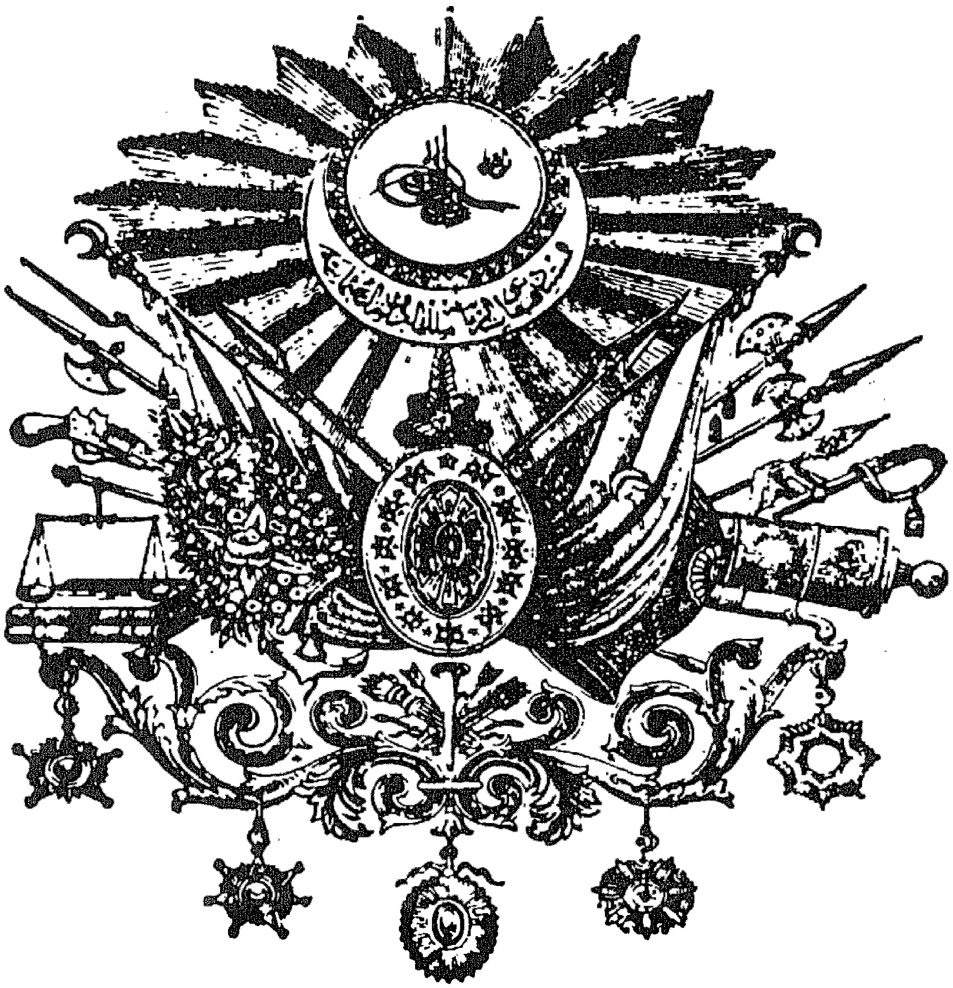

المصدر: (موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 400).

ملحق رقم2: سلاطين الدولة العثمانية

المصدر: (موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض،ص 18).

ملحق رقم 3: سلاطين الإصلاح في الدولة العثمانية

السلطان سليم الثالث (1789 – 1807)

المصدر: (عزتلو يوسف آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ص 112)

ملحق رقم 4: سلاطين الإصلاح في الدولة العثمانية

السلطان محمود الثاني (1808 – 1839)

المصدر: (عزتلو يوسف آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ص 116)

ملحق رقم 5: سلاطين الإصلاح في الدولة العثمانية.

السلطان عبد المجيد الأول (1839 – 1861)

المصدر: (عزتلو يوسف آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ص 120).

ملحق رقم 6: سلاطين الإصلاح في الدولة العثمانية.

السلطان عبد العزيز (1861 – 1876)

المصدر: (عزتلو يوسف آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ص 122).

ملحق رقم 7: نامق كمال (1840– 1888) أديب عثماني من دعاة الإصلاح.

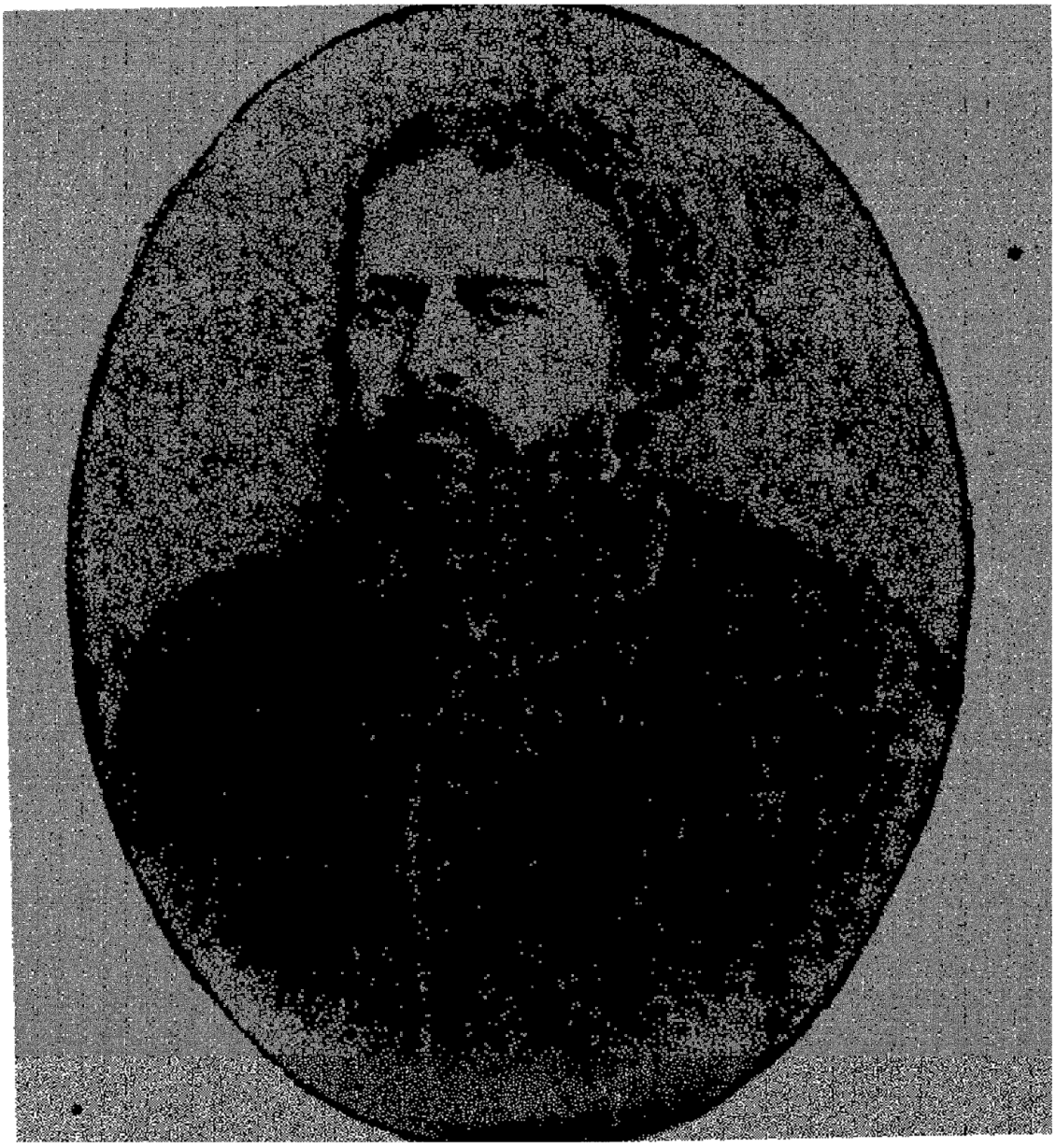

المصدر: (جرجي زيدان، مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ص 85)

ملحق رقم 8: أحمد جودت باشا (1822 – 1894) مؤرخ وسياسي عثماني

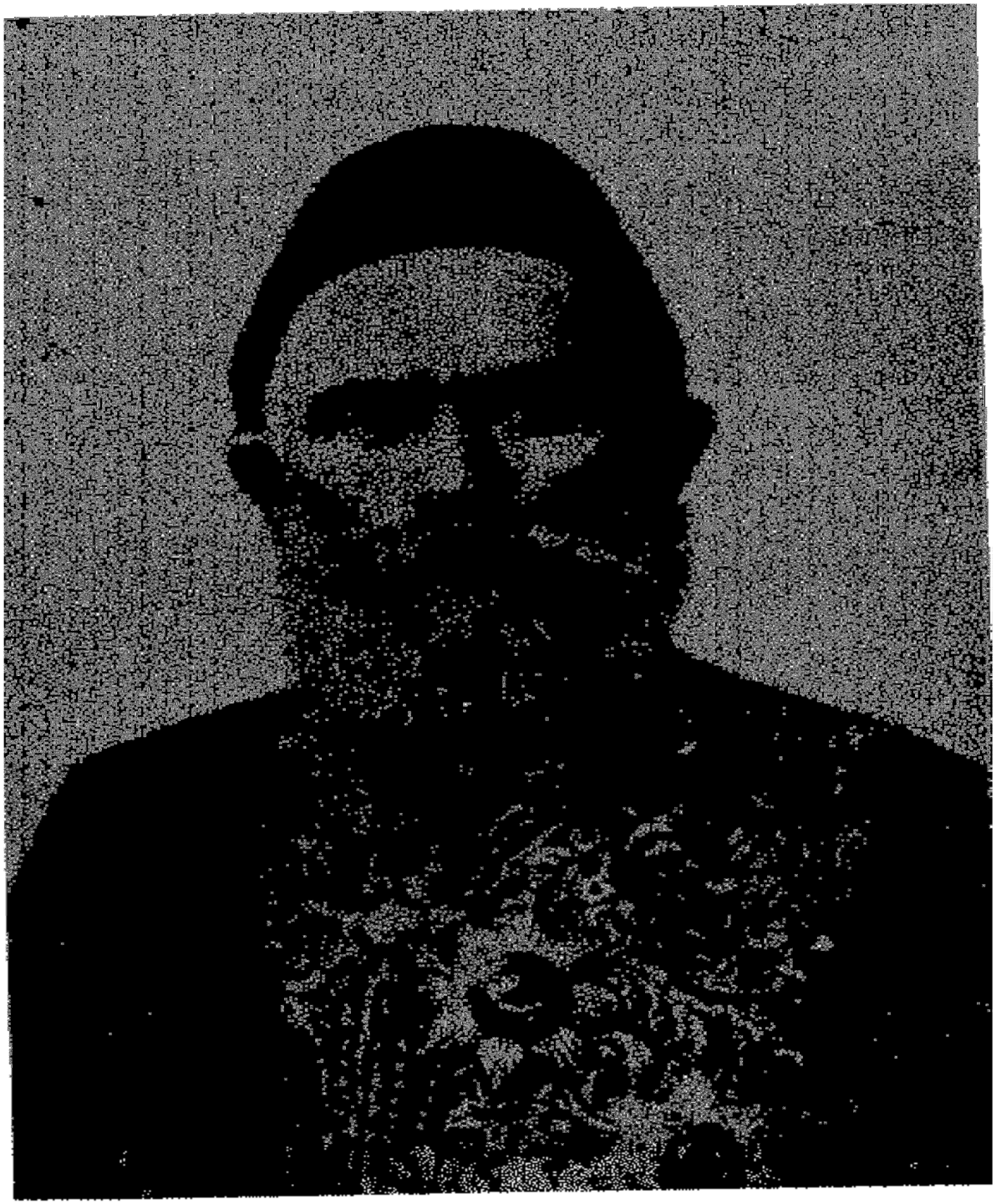

المصدر: (جورجي زيدان، مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ص 169)

ملحق رقم 9: خريطة الدولة العثمانية (1683 – 1923).

المصدر: (أكمل الدين احسان أوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 1، ص 71)

ملحق رقم 10: مصطفى رشيد باشا (1802 – 1858) أحد زعماء الاصلاح

المصدر: (أكمل الدين احسان أوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 1، ص 103)

ملحق رقم 11: محمد فؤاد باشا (1815 – 1869) أحد زعماء الإصلاح

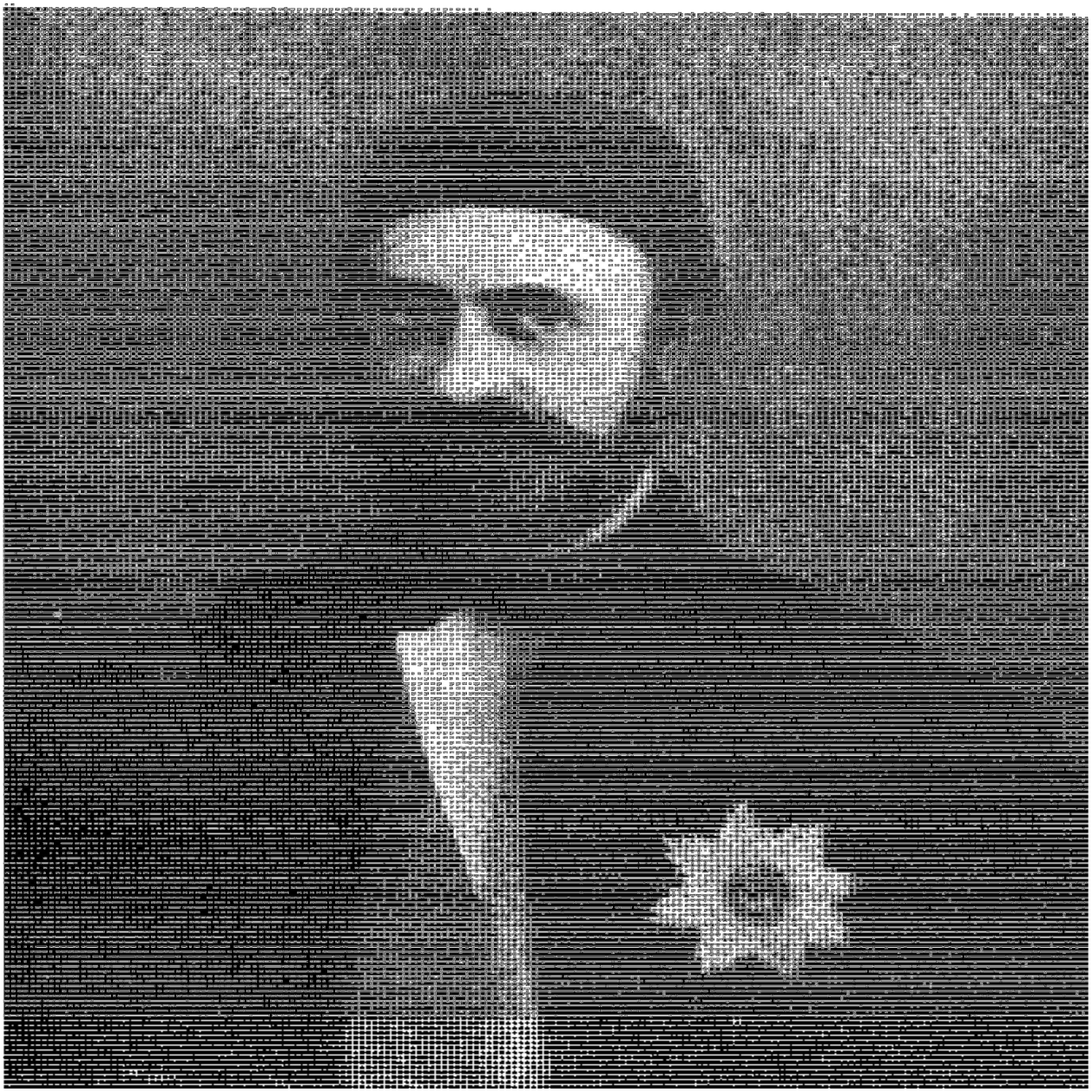

المصدر: (أكمل الدين احسان أوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 1، ص 103)

ملحق رقم 12: الأديب العثماني الشهير شناسي (1826 – 1871)

المصدر: (أكمل الدين احسان أوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 2، ص 104)

ملحق رقم 13: مبنى دار الفنون في استانبول (الجامعة)

المصدر: (أكمل الدين احسان أوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 2، ص 570)

ملحق رقم 14: مبنى المدرسة الحربية التي أنشئت سنة 1836

المصدر: (أكمل الدين احسان أوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 2، ص 570)

ملحق رقم 15: مبنى مدرسة غلطة سراي السلطانية التي افتتحت سنة 1867

المصدر: (أكمل الدين احسان أوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 2، ص 570)

ملحق رقم 16: مدرسة الهندسة (المهندسخانة) التي أنشئت في عهد السلطان سليم 3

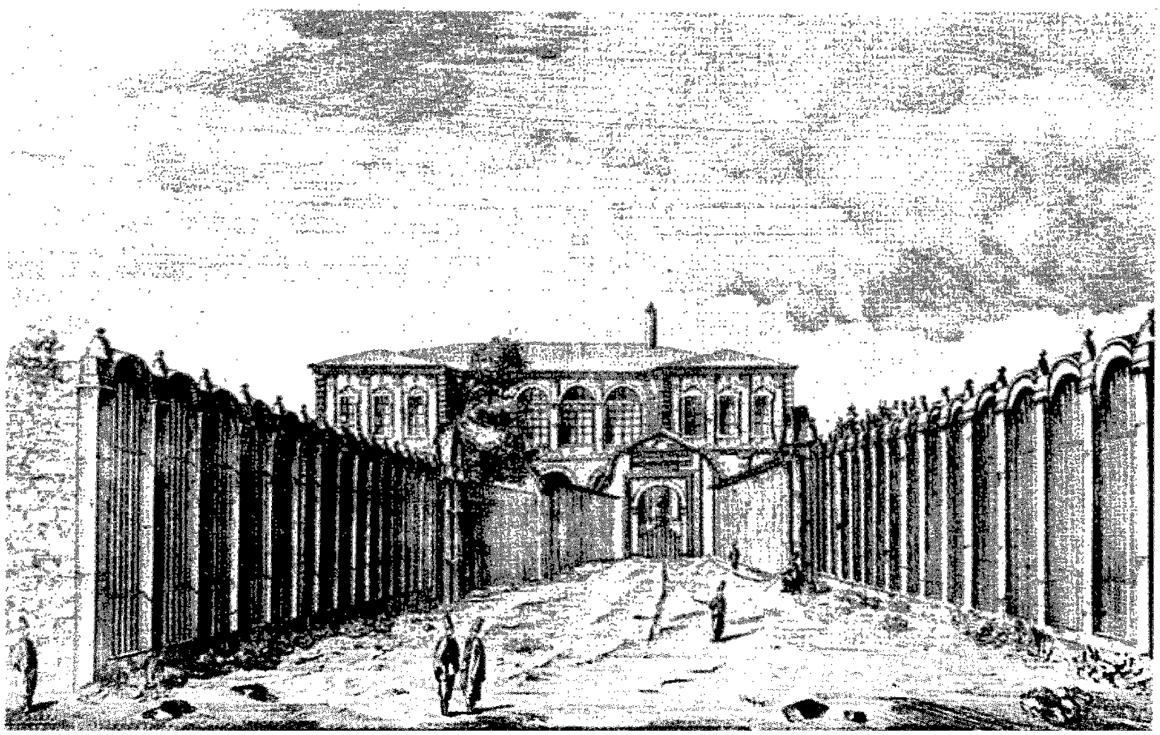

المصدر: (أكمل الدين احسان أوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 2، ص 495)

ملحق رقم 17: خط شريف كلخانة.

فحوى الخط الشريف الهمايوني

الذي تلي في المكان المعروف بالكلخانه

لا يخفى انه منذ ابتداء ظهور دولتنا العلية كانت الاحكام القرانية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة في غاية المراعاة الكاملة ولذلك كانت قوة سلطنتنا السنية وثبوتها مع راحة جميع الرعايا ورفاهيتهم وعمار البلاد في غاية ما يكون من الكمال * ولكن منذ مائة وخمسين سنة تقريبا انعكس الامر وانعاد كما يجب ولاستمال لا للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة بسبب ما طرا عليها من الحوادث الكثيرة * ولهذا قد تحولت تلك الحالة الى ضعف والراحة الى التعب والعمار الى الدمار * وغاية مملكة لا تقوم بحفظ القوانين الشرعية تزول الى لا اضمحلال * ومنذ جلوس سلطنتنا على تخت الخلافة اتجهت افكارنا الخيرية خاصة الى عمار البلاد وراحة العباد * فنظرا الى مواقع ممالك دولتنا العلية واراضيها الخصبة وقابلية اهلها واستعدادهم اذا اخذ في عمل الوسايط اللازمة لشاهد بسرعة حصول المقصود بتوفيق الله تعالى في برهة قصيرة من الزمن * فاعتمادا على عون الله تعالى واستمدادا بروحانية نبينا قد سهل من الامور المهمة اللازمة وضع قوانين جديدة لحسن ادارة دولتنا العلية وممالكنا المحروسة * ونتيجة خلاصة هذه القوانين هي عبارة عن امنية الحيوة وصيانة العرض وحفظ شرف الانسان واموالة وتعيين مال الويركو وطريقة اخذ العساكر وعدم استخدامهم فلا يوجد في الدنيا شيء افضل من الحيوة والعرض والشرف *

فالانسان اذا نظر لهذه الامور وكانت على خلاف رضاه يئس من الحياة
ويبادر الى حفظ حياته وشرفه باعمال يوذى بها الدولة والبلد *
وبخلاف هذا اذا كان مطمينا على حياته وعرضه وشرفه لا
يحيد عن طريق الاستقامة ويكون مجتهدا في حسن الخدمة للدولة
والملة
واذا كان الانسان غير مطمين على ماله فيتاخر عن الاهتمام
في كل ما ياول لنجاح الدولة وعمار والبلاد بخلاف ما اذا كان مطمينا
عليه فيكون مهتما في اعماله ومجتهدا في توسيعها وتتضاعف عنده
المحبة للدولة والملة وحب الوطن ويبذل نفسه دونها * فهذا كلامر
يجعله ان يكون مستعدا لكل فعل حميد * واما ترتيب مال الويركو
(اى المطاليب الاميرية) فهو من اهم الامور لكون الدولة يقتضى
لها نفقات كثيرة لتجهيز العساكر * وللدول ان تاخذ النفقات من
الاهالى لصيانة المملكة *
وقد امرنا برفع الحجز عن بيع كل صنف من البضايع والمحصولات
لكل شخص واحد كالامر الذى كان الاقدمون يعتقدون انه اصل كل
السعادة * وتفرض المطاليب الاميرية على كل انسان بحسب قدرته
بالمال والاملاك * وان لا يطلب منه شي خلافه *
ومن الامور المهمة ايضا وضع قوانين لتعين مصاريف عساكرنا
البرية والبحرية * ومن حيث ان صيانة البلاد امر واجب وفرض
لازم فعلى الاهالى ان يقدموا انفارا للعسكرية * فقد امرنا بوضع قوانين
في كيفية اخذ الانفار على قدر امكان كل مكان ومدة اقامتهم في
صفوف العسكرية اربع سنين او خمس * لانه اذا اخذ انفارا اكثر من
طاقة الاماكن او مكثوا مدة حياتهم في العسكرية يكون ذلك ظلما

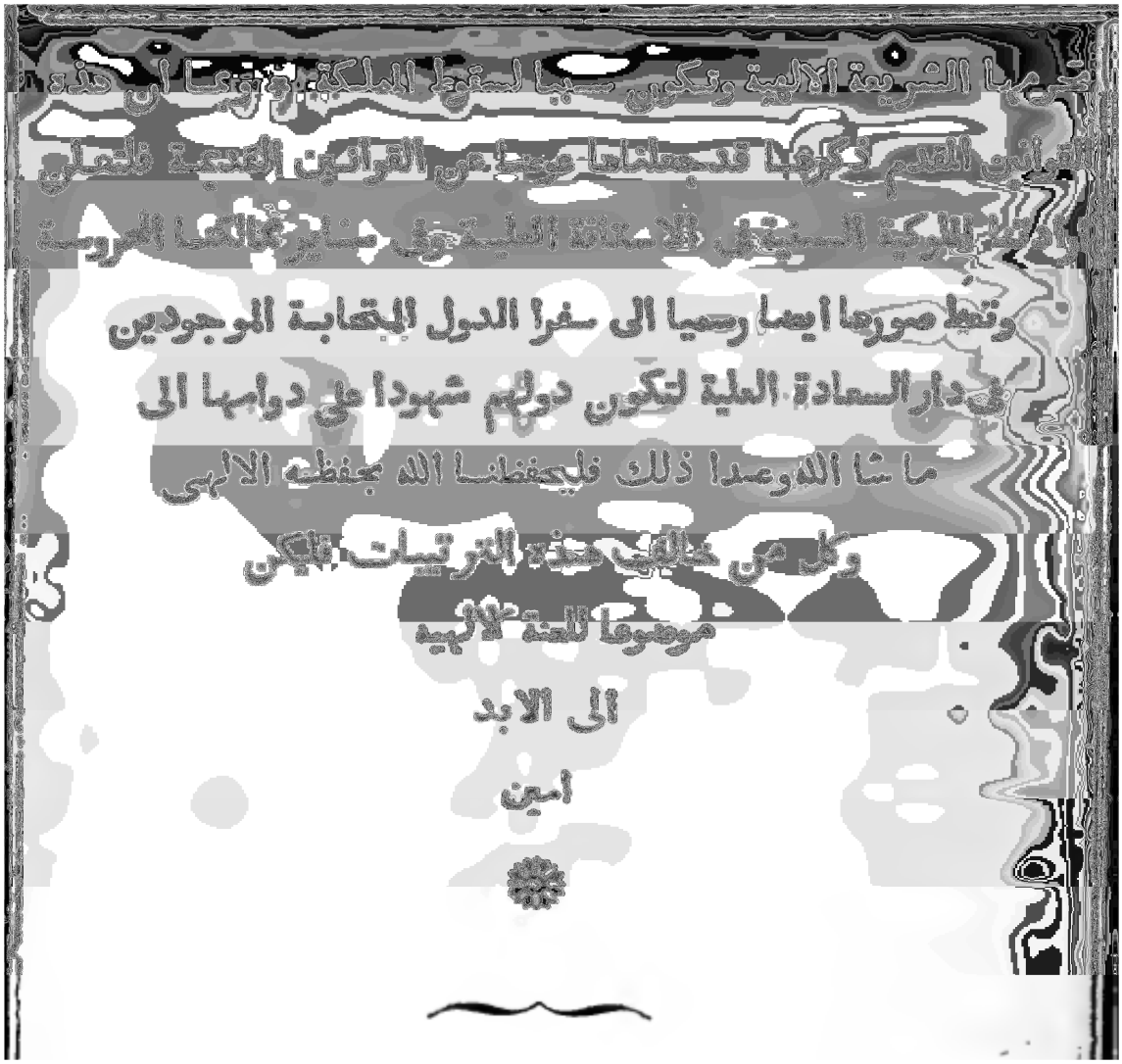

المصدر: (إبراهيم أفندي، مصباح الساري، ونزهة القارئ، ص ص 282 – 285)

البيبليو غرافيا

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

1 – أحمد ياغي اسماعيل، **الدولة الإسلامية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط 2، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998.

2 – أحمد ياغي اسماعيل وشاكر محمود، **تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر**، ج 2، قارة إفريقيا، ط 1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993.

3 – أفندي ابراهيم، **مصباح الساري ونزهة القاري**، (د.ع. د.ط)، بيروت، 1855.

4 – أمين أحمد، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت. (د.ع.س.ط).

5 – آصاف عزتلو يوسف، **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، تقديم محمد زينهم محمد عزب، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

6 – آق كوندز أحمد وأوزتورك سعيد، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، استانبول، 2008.

7 – أورخان محمد علي، **السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده**، ط 4، إستانبول، 2008.

8 – إبراهيم دسوقي ناهد، **بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية**، ط 1، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2006.

9 – البستاني سليمان، **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، تحقيق ودراسة خالد زيادة، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1978.

10 – بن صالح الخراشي سليمان، **كيف سقطت الدولة العثمانية**، ط 1، دار القاسم للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.

11 – بني المرجة موفق، **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية**، ط 1، دار الكويت للصحافة، الكويت، 1984.

12 – الجميل سيار، **تكوين العرب الحديث**، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

13 – حاطوم نور الدين، **تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا والعالم**، الجزء 2، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1995.

14 – حرب محمد، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، ط 1، المركز المصري للدراسات العثمانية، القاهرة، 1994.

15 – حسين محمد محمد، **الإسلام والحضارة الغربية**، دار الفرقان، (د.ع.ت.م.ط).

16 – حليم ابراهيم بك، **التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية**، ط 1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988.

17 – زيادة خالد، **اكتشاف التقدم الأوربي**، ط 1، دار الطليعة، بيروت، 1981.

18 – زيدان جرجي، **مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، الجزء الثاني، ط 2، مطبعة الهلال، القاهرة، 1922.

19 – سعيدوني ناصر الدين، **أساسيات منهجية التاريخ**، ط 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000.

20 – الشناوي عبد العزيز محمد، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، الجزء الأول، (د.ع.ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980.

21 – صبري مصطفى، **النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة**، تقديم ودراسة مصطفى حلمي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004.

22 – طربين أحمد، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، ط 1، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986.

23 – العزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط 2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003.

24 – العيدروس محمد حسن، **الحياة الإدارية في سنجق الإحساء العثماني**، ط 1، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، 1992.

25 – فريد محمد، **تاريخ الدولة العثمانية**، تحقيق احسان حقي، ط 1، دار النفائس، بيروت، 1981.

26 – فواز عبد العزيز سليمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982.

27 – كوثراني وجيه، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الدولة العثمانية**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

28 – الكيلاني جمال الدين فالح، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط 1، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم، فاس، 2013.

29 – الكيلاني اسماعيل، **فصل الدين عن الدولة**، ط 2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987.

30 – محمود مصطفى نادية، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1، القاهرة، 1996.

31 – مخلوف ماجدة، **القانون الإداري لولاية مصر في العهد العثماني**، ط 1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2008.

32 – مصطفى أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، ط 2، دار الشروق، بيروت، 1986.

قائمة المصادر والمراجع المترجمة

1 – أوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، المجلد الأول والثاني، ترجمة عدنان محمود سلمان، ط 1، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1988.

2 – أوغلى أكمل الدين احسان، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، المجلد الثاني، ترجمة صالح سعداوي، ط 1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 1999.

3 – اينالجيك خليل، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة محمد الأرناؤوط، ط 1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002.

4 – بروكلمان كارل، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نبيه فارس وأمين البعلبكي، (د. ع . ط)، دارالعلم للملايين، بيروت، 1968.

5 – جيب هاملتون، بوين هارولد، **المجتمع الإسلامي والغرب**، الجزء الأول، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ط 1، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، 1997.

6 – دولينا نينيل ألكسندروفنا، **الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، ترجمة أنور محمد ابراهيم، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999.

7 – السلطان عبد الحميد، **مذكرات**، تقديم وترجمة محمد حرب، ط 3، دار القلم، دمشق، 1991.

8 – لويس برنارد، **اكتشاف المسلمين لأوربا**، ترجمة ماهر عبد القادر محمد، ط 1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996.

9 – مونتران روبير وآخرون، **تاريخ الدولة العثمانية**، الجزء الأول والثاني، ترجمة بشير السباعي، ط 1، دار الفكر، القاهرة، 1992.

قائمة المعاجم والموسوعات

1 – **دائرة المعارف الإسلامية**، تحرير م. ت. هوتسما وآخرون، ترجمة مجموعة من الأساتذة، ط 1، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998.

2 – الخطيب مصطفى عبد الكريم، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

3 – صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

4 – محاسيس نجاة، **معجم المعارك التاريخية**، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، 2011.

5 – غربال محمد شفيق وآخرون، **الموسوعة العربية الميسرة**، ط 3، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 2009.

6 – واصف أمين بك، **معجم الخريطة التاريخية للممالك الاسلامية**، تحقيق أحمد ذكي باشا، د. ع. ط، مكتبة الثقافة، الاسكندرية، 1917.

قائمة الوثائق المطبوعة

1 – **القانون الأساسي للدولة العثمانية**، مطبعة الآداب، بيروت، 1908.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1 – Cirilli Gustave, ***Le Régime Des Capitulations, Son Histoire, Son Application***, Librairie Plon, Paris, 1898.

2 – De Lamartine Alphonse, ***Histoire de La Turquie***, volume 8, Librairie du Constitutionnel, Paris, 1855.

3 – Engelhardt Edouard, ***La Turquie et Le Tanzimat ou Histoire Des Réformes Dans L'empire Ottomane Depuis 1826 Jusqu'à Nos Jours***, Librairie du Conseil D'etat, Paris, 1882.

4 – Lavallé Théophile, ***Histoire de L'empire Ottomane Depuis Les Temps Anciens Jusqu'à Nos Jours***, Garnier Frére, Paris, 1855.

الفهارس

فهرس المصطلحات العثمانية

اوجاق : فرقة من الجند

اوغلى : ابن

باشا : وكيل السلطان العثماني في الولاية، يعين لسنة قابلة للتجديد، بقي بعضهم لسنوات طويلة لتجديدهم، وعزل بعضهم أو نقل قبل انقضاء العام.

بادشاه : أحد ألقاب السلطان العثماني، ويعني السيد الأعظم.

باش كاتب : رئيس الكتاب.

تيمار : قطعة أرض تمنح للعسكريين والأعيان مقابل تقديم عدد من الفرسان.

جورجي : تطلق على ضباط الانكشارية وعلى أعيان الأقاليم، وهي رتبة عسكرية تعادل اليوزباشي أي النقيب.

جلبي أو شلبي : سيد.

خزندار : أمين الخزينة، وظيفته حمل الخراج سنويا إلى استانبول.

خاقان : من ألقاب السلطان العثماني.

خستخانة : مستشفى.

خط شريف : مرسوم أو قانون أو قرار صادر من السلطان العثماني.

دفتردار : الموظف الذي يشرف على الشؤون المالية.

دونانمة همايون : الأسطول السلطاني العثماني.

سرعسكر : قائد الجيش العثماني.

السنجق : لفظ عثماني يعني العلم أو الراية، وقد أصبحت تطلق على قسم من الولاية (محافظة).

صدر أعظم : رئيس الوزراء أو الوزير الأول.

ضربخانة : دار سك النقود.

طوب : مدفع.

طوبجي : مدفعي.

طوبجية : جنود المدفعية.

فرمان : الأمر أو القرار المكتوب الصادر من السلطان العثماني، مرسوم سلطاني.

قائمقام : لقب شيخ البلد.

قابودان : قائد البحرية.

قابودان باشا : قائد الأسطول العثماني.

قليونجية : البحرية.

قنجة : مركب.

قادين : سيدة.

قانون نامة : التشريع الذي وضعه السلطان سليمان القانوني (المشرع).

قشلان : ثكنة عسكرية.

كتخدا أو كخيا : وكيل عن الباشا، يعينه السلطان.

كتبخانة : دار الكتب (المكتبة)

كلخانة : قاعة الورود في بهو قصر طوب قابي بإستانبول.

ملتزمون : مفرده ملتزم، وهم الملاك الذين يأخذون الأراضي، ويتصرفون فيها تصرف المالك في ملكه، على أن يدفعوا جزءا من الضرائب للحكومة.

همايون : سلطان.

يازجي : كاتب.

يني جري : القوة الجديدة (الانكشارية).

المصدر :(موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص ص 449-462).

فهرس الاماكن

المكان	الحرف	الصفحة
﴿ أ ﴾		
أزمير	أ	46
استانبول	أ	12- 18 – 30 – 31 – 32 – 33 – 38 – 39 – 40 – 46 – 47 – 49 – 56 – 58 – 61 – 63 – 64 – 66 – 67 – 68 – 69 – 71 – 72 – 73 – 82
اسكدار	أ	24 – 25
ألبانيا	أ	73
أمريكا	أ	15
ألمانيا		80
الأناضول	أ	24 – 74 – 76
انجلترا	أ	14 – 15 – 53
الأستانة	أ	39
ايطاليا	أ	31
﴿ب﴾		
باريس	ب	23 – 40 – 47 – 48 – 51 – 70
البحرين	ب	15
البرتغال	ب	15
بروسيا	ب	68

بريطانيا	ب	11- 32 – 79
البصرة	ب	12
بغداد	ب	12
البحر المتوسط	ب	12
البحر الاسود	ب	12
البحر الاحمر	ب	12
بلاد الشام	ب	12
بلغاريا	ب	53 – 76
بلغراد	ب	10
البلقان	ب	12- 74
البندقية	ب	10
البوسفور	ب	12- 50 – 71
البوسنة	ب	73 – 80
﴿ت﴾		
تركيا	ت	60
تونس	ت	12
﴿ج﴾		
الجزائر	ج	12
الجزيرة العربية	ج	12

﴿ح﴾		
الحجاز	ح	54 – 55
﴿ د ﴾		
الدانوب دجلة	د	73 12
الدردنيل	د	12
الدولة العثمانية	د	1 – 11 – 12– 18 19 – 20 – 21– 22 – –24 – 25– 26 –27 – 28 –30– 32 – 35 – 36– 39 – 40 – 41 – 43 – 45 – 46 – 47 – 48 – 52 – 54– 56 – 57 – 58 – 60– 61 – 65 – 66– 67 – 70 – 71 – 72 – 76– 77– 78– 79– 80
﴿ر﴾		
روسيا	ر	10 – 11– 12 – 13 – 14 – 21 – 22 – 25 – 29 – 31 – 32 – 33 – 75 – 79 – 80
الروملي	ر	76
﴿س﴾		
سان سير	س	41
السويس	س	12
﴿ص﴾		
صربيا		10
﴿ط﴾		

الطائف	ط	55
طرابزون	ط	46
طرابلس الغرب	ط	12
﴿ع﴾		
العراق	ع	54
عمان	ع	15
﴿غ﴾		
غلطة سراي	غ	50 – 65 – 68 – 69
﴿ف﴾		
فرنسا	ف	12 – 14 – 15 – 29 – 30 – 31 – 32 – 33 – 40 – 41 – 53 – 69 – 74 – 79 – 80 – 81
فلسطين	ف	12
فيينا	ف	23 – 40
الفرات		12
﴿ق﴾		
القرم	ق	59
﴿ك﴾		
كريت	ك	66

كوجك كينارجه	ك	14
كولخانة	ك	17 – 18 – 19– 21 – 44 – 45 – 56 – 66 – 76
﴿ل﴾		
لبنان	ل	12
لندن	ل	40 – 56 – 57
﴿م﴾		
مسقط	م	15
مصر	م	12– 33 – 74
الموصل	م	12
﴿ن﴾		
النمسا	ن	10 – 29 – 80
﴿هـ﴾		
هرمز	هـ	15
الهند	هـ	12 – 15
هولندا	هـ	15

فهرس الاعلام

العلم	الصفحة
﴿أ﴾	
إبراهيم باشا	23 - 44
إبراهيم متفرقة	23 - 34
أحمد أفندي	40
أحمد الثالث	23
أحمد باشا الجزار	12
أحمد جودت باشا	66
أحمد شفيق	68
أحمد وفيق باشا	81
أدهم أفندي	40
إسحاق أفندي	39
إسحاق بك	29
أغاطون أفندي	69
آل الجليلي	12
آل العظم	12
آل عثمان	11 - 43
الحاج حافظ محمد أشرف	58
الحسينية	12
القرمانلية	12
أمين باشا	62
أوبيرت دوبوي	41
أوغلو عثمان باشا	74
أوهانس داديان أفندي	69
﴿ب﴾	
بهجت مصطفى أفندي	35
بوفون	35
﴿ت﴾	
تحسين خوجة أفندي	68
﴿ح﴾	

حاجي بكير آغا	69
حاجي خليفة	17 - 22
حافظ إسماعيل آغا	74
حسين أفندي	40
حسين عوني	54
﴿ خ ﴾	
خسرو باشا	40
﴿ د ﴾	
دي بونيفال	24 - 25
دي توت	24
﴿ ر ﴾	
رشيد رضا	45
روبيرت	71
﴿ س ﴾	
سليم الثالث	20 - 29 – 30 – 31 – 32 – 33 – 34 – 35 – 42 – 44 – 74 – 75
سليمان القانوني	21 – 36 – 37 - 80
سليمان باشا	54
سيباستياني	32 - 33
﴿ ش ﴾	
شناسي أفندي	47
﴿ ص ﴾	
صفوت باشا	68
﴿ ظ ﴾	
ظاهر العمر	12
ضياء باشا	47
﴿ ع ﴾	
عبد الحميد الاول	15 - 20
عبد الحميد الثاني	55
عبد اللطيف أفندي	40
عبد المجيد الأول	20 – 42 – 43 – 44 – 45 – 46 – 47 – 48 – 57 – 62 – 63 - 79

عبد العزيز	48 – 49 – 50 – 54 - 80
عطاء الله محمد	26
عبد القادر بك	62
﴿ ف ﴾	
فكتور دوروى	49
فرانسول الاول	80
﴿ ك ﴾	
كارينجه	69
كلارندون	79
كوجوك حسين باشا	34
كوجوك بك مصطفى	21 - 22
﴿ل ﴾	
لورنزو	29
لويس السادس عشر	31
﴿م ﴾	
محمد الفاتح	55
محمد أمين علي باشا	56
محمد رجائي أفندي	62
محمد علي باشا	40
محمد فؤاد باشا	57
محمود الأول	23 – 24 - 30
محمود الثاني	20 – 36 – 37 – 38 – 40 – 41 – 42 – 43 – 44 – 57 – 61 – 75 - 76
مدحت باشا	17 – 18 – 52 – 53 – 54 - 55
مراد الخامس	54
مراد الرابع	21
مصطفى الثالث	24
مصطفى رشيد باشا	39 – 45 - 56
مصطفى عبد الله	17 - 22
مصطفى الرابع	75
مصطفى نوري باشا	81
﴿ن ﴾	

نابليون الثالث	49
نابليون بونابرت	74 - 31
نامق باشا	39
﴿ي﴾	
ينر يوسف آصاف	35 56

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
المقدمة.....	1 – 7
الفصل الأول (الدولة العثمانية قبل فترة الاصلاحات)	8 – 9
أولا : أوضاع الدولة العثمانية قبل فترة الاصلاحات.....	10 – 13
ثانيا : دوافع الإصلاح في الدولة العثمانية.....	14 – 16
ثالثا : الاصلاحات والتنظيمات العثمانية.....	17 – 18
رابعا : أبرز خصائص التنظيمات.....	18
خامسا : أهداف الاصلاحات والتنظيمات العثمانية.....	19 – 20
سادسا : المحاولات الأولى للإصلاح في الدولة العثمانية.....	21 – 22
سابعا : بداية الإصلاح في الدولة العثمانية.....	22 – 26
الفصل الثاني (سلاطين وزعماء الاصلاح في الدولة العثمانية)	27 – 28
أولا : سلاطين الاصلاحات العثمانية وأهم إصلاحاتهم في مجال التعليم والمؤسسات التعليمية.....	29

1 - الاصلاحات في عهد السلطان سليم الثالث(1789 – 1807)	29 – 35
2 - الاصلاحات في عهد السلطان محمود الثاني(1808- 1839)	36 – 42
3 – الاصلاحات في عهد السلطان عبد المجيد الأول (1839 – 1861).....	43 – 47
4 – الاصلاحات في عهد السلطان عبد العزيز(1861 – 1876)	48 – 51
ثانيا : زعماء الإصلاح.....	52
1 – مدحت باشا (1822 – 1883).....	52 – 55
2 – مصطفى رشيد باشا (1802 – 1858).....	56
3 – محمد أمين علي باشا (1815 – 1871).....	56
4 – محمد فؤاد باشا (1815 – 1869).....	57
5 – رجال الإصلاح المجهولون.....	57 – 58
الفصل الثالث (إصلاح التعليم في عهد التنظيمات)	
أولا : إصلاح التعليم والمدارس التعليمية في عهد التنظيمات....	61
1 – تنظيم التعليم في مختلف المستويات (مجلس المعارف)....	61 – 62

2 – التعليم الابتدائي ومدارس الصبية.....	63
3 – المؤسسات التعليمية المتوسطة.....	64
أ – المدارس الرشدية.....	64
ب – دار المعارف.....	64
ج – المدارس الاعدادية.....	65
د – المدارس السلطانية.....	65
4 – مدرسة المعلمين (دار المعلمين).....	66
5 – التعليم العالي الحديث (دار الفنون).....	67
6 – مدارس التعليم المهني.....	68
أ – مدرسة البيطرة.....	68
ب – مدرسة الزراعة.....	69
ج – مدرسة الصناعة.....	69
د – مدرسة الإدارة المدنية.....	70
و – مدرسة الحقوق.....	70
ي – المدارس العسكرية.....	71
7 – مدارس الأقليات.....	71

8 – مدرسة (دار الشفقة).....	72
ثانيا : المواقف المختلفة من الاصلاحات العثمانية.....	72
1 – المواقف الداخلية	72 – 77
2 – المواقف الخارجية.....	78 – 80
ثالثا : تأثير الاصلاح على المجتمع العثماني.....	81 – 82
الخاتمة.....	84 – 86
الملاحق.....	88 – 106
البيبليوغرافيا.....	108 -113
فهرس المصطلحات العثمانية.....	115-117
فهرس الأماكن.....	118 -122
فهرس الأعلام.....	123 -126
فهرس المحتويات.....	127